

دكتور شمران حمادي

مدرس النظم السياسية  
في جامعة بغداد  
قسم العلوم السياسية

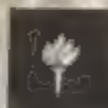
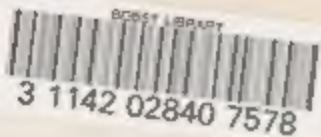
موجز

# النظم السياسية والاستورية

في الشرق الأوسط

١٩٦٤

مركز الطبع والنشر الاحلية د. م. م. - بغداد ١٩٦٩



**Elmer Holmes  
Bobst Library**

**New York  
University**





New York University  
Bobst Library  
70 Washington Square South  
New York, NY 10012-1091

Phone Renewal:  
212-998-2482  
Web Renewal:  
[www.bobcatplus.nyu.edu](http://www.bobcatplus.nyu.edu)

DUE DATE

DUE DATE

DUE DATE

\*ALL LOAN ITEMS ARE SUBJECT TO RECALL\*

DUE DATE

MAR 21 2006

BOBST LIBRARY  
CIRCULATION

PHONE/WEB RENEWAL DUE DATE

2  
5

Hamādī, Shamrān

For Deposit of Exchange  
Central Library  
University of Baghdad

دكتور شمران حمادي

مدرس النظم السياسية  
في جامعة بغداد  
قسم العلوم السياسية

al-Nuzum al-siyāsīyah

النظم السياسية والاستراتيجية  
في الشرق الأوسط

١٩٦٤

NEW YORK UNIVERSITY LIBRARIES  
NEAR EAST LIBRARY

شركة الطبع والنشر الاهلية ذ. م. م. - بغداد تلفون ٨٢٩٥٩



Handwritten text in Arabic script.

Handwritten text in Arabic script.

Near East

JQ

1758

A<sub>2</sub>

Handwritten text in Arabic script.

C.I

Handwritten text in Arabic script.

Handwritten text in Arabic script.

Handwritten text in Arabic script.

## المقدمة

لا شك ان تاريخ الدول والتطورات السياسية التي مرت بها في مختلف الازمان اترأ كبيراً في تحديد درجة تطور شعوبها على سلم المدنية وبالتالي تحديد شكل النظم السياسية والدستورية التي تأخذ بها في الوقت الحاضر . ودول الشرق الاوسط كغيرها من دول العالم مرت في تطورها السياسي الحديث بادوار مختلفة واجتازت مراحل متعددة كان لها أثر كبير في تحديد وضعها السياسي الراهن . ولكون معظم هذه الدول مرت بنفس الأدوار واجتازت نفس المراحل السياسية نجد ان أنظمتها واوضاعها السياسية تتشابه الى حد كبير ، فيما عدا بعض الاستثناءات<sup>(١)</sup> ، حيث لا يزال قسم منها يترزح تحت نير الاستعمار أو يأخذ بالنظم السياسية التي كانت معروفة في العصور القديمة . والسبب في تأخر هذه الدول هو ولا شك الاستعمار الغربي الذي كان ولا يزال يعمل على عزلها عن العالم المتمدن ، وعرقلة مسيرتها للحاق بركب المدنية الحديثة .

ونظراً لعدم استقرار الاوضاع والنظم السياسية في الاقطار التي لا تزال ترزح تحت نير الاستعمار أو التي لا تزال تأخذ لحد الآن بالنظم السياسية المطبقة في العصور القديمة ، ولكونها في اوضاع شاذة نأمل ان تزول في المستقبل القريب ، ستقتصر على دراسة النظم السياسية للدول التي استطاعت ان

---

(١) كانت دول الشرق الاوسط حتى الحرب العالمية الاولى ترزح تحت نير الاستعمار التركي . وبعد انهيار الامبراطورية العثمانية ، اجتازت هذه الدول مرحلة السيطرة الغربية . الانكليزية أو الفرنسية ، قبل ان تنال استقلالها الناجز .

تال استقلالها وتخط لنفسها الطريق الذي يأخذ بيدها نحو التقدم والأزدهار .  
ولهذا فإن الدول التي ستناول بحث أنظمتها السياسية هي الجمهورية العراقية  
والجمهورية التركية والجمهورية اللبنانية والجمهورية العربية السورية  
والجمهورية العربية المتحدة والجمهورية اليمنية والمملكة الأردنية الهاشمية  
والمملكة العراقية ودولة الكويت .

ولكون قسم كبير من دول الشرق الأوسط ، كالجمهورية العراقية  
والجمهورية العربية المتحدة والجمهورية السورية والجمهورية اللبنانية بسبب  
الاحداث والثورات التي قامت فيها مؤخراً والتي أدت الى تغيير نظمها  
السياسية السابقة ، لا تزال لحد الآن تخضع لنظم سياسية مؤقتة ريثما يتم  
الانتهاء من وضع دساتيرها الدائمة . ولهذا ستبحث النظم السياسية لدول الشرق  
الأوسط في قسمين نخصص الاول لدراسة النظم السياسية للدول ذات النظم  
السياسية الدائمة ونخصص الثاني لدراسة النظم السياسية للدول ذات النظم  
السياسية المؤقتة .

ومما يلاحظ على الدول التي تأخذ بالنظم السياسية الدائمة انه على الرغم  
من ان جميعها تأخذ بالنظام البرلماني الا انها تختلف عن بعضها من نواح  
متعددة . فمن حيث كيفية تولي رئيس الدولة لسلطاته ، أخذ قسم منها  
بالنظام الملكي بينما يأخذ القسم الآخر بالنظام الجمهوري . ومن حيث تكوين  
البرلمان في كل منها ، يتكون في بعضها من مجلس واحد ويتكون في البعض  
الأخر من مجلسين . وستأخذ بنظر الاعتبار هذه الاختلافات في معرض  
دراستنا للنظم السياسية لهذه الدول .



## القسم الاول

### دول الشرق الاوسط

### ذات النظم السياسية الدائمة

من الملاحظ أن أغلب دول الشرق الأوسط ذات النظم السياسية الدائمة تأخذ في الوقت الحاضر بالنظام البرلماني ، أي ببدأ الفصل بين السلطات مع التعاون بينها والواقع أن انتشار الأخذ بهذا النظام في هذه المنطقة من العالم يعود بصورة عامة الى عاملين أساسيين هما :

أولا : أن معظم دول العالم كانت تأخذ بالنظام البرلماني وقت نيل دول الشرق الأوسط على استقلالها ، أي أنه كان أوسع انتشارا من النظم السياسية الأخرى . والسبب في اتساع انتشار هذا النظام هو سهولة تطبيقه وقلة مخاطرة إذا ما قارنا بنظام الجمعية النيابية والنظام الرئاسي اللذين من الممكن أن يؤديا الى سيطرة إحدى السلطات على السلطات الأخرى ولا سيما إذا لم يكن الذين يمارسون السلطات في الدول متشبعين بالروح الديمقراطية ولديهم الرغبة الصادقة والنية الأكيدة على الحفاظ على هذا النظام وتطبيقه بكل أمانة وإخلاص . ولعل خير دليل على ذلك ما حدث بالنسبة لتركيا . فقد أخذت بنظام الجمعية النيابية بموجب دستور عام ١٩٢٤ ، إلا أنه نظراً لصعوبة تطبيق هذا النظام من جهة وعدم تسليح الحكام ولا سيما أولئك الذين تلوا رجال الثورة التركية بالروح الديمقراطية من جهة أخرى استطاعت السلطة التنفيذية من التفوق على المجلس الوطني ، فانقلب النظام من الناحية العملية الى نظام دكتاتوري (١) .

ثانيا : أن جميع دول الشرق الأوسط تقريبا وضعت بعد انهيار الدولة العثمانية ، تحت سيطرة كل من انكلترا وفرنسا اللتين تعتبران مهد النظام البرلماني والداعيتين له . وما لا شك فيه ان هاتين الدولتين لعبتا دورا هاما في

---

(١) بالنسبة للنظام الرئاسي ، ظهور الدكتاتوريات في دول امريكا اللاتينية راجع من أجل الاستفادة بهذا الموضوع - موريس ديفرجيه ص ٣١٨ - ٢٢٢  
Droit Constitutionnel et Institutions Politiques

تحديد النظم السياسية للدول التي وضعت تحت نفوذها بعد أن حاولنا تشويه  
عظيمه بقصد ضمان استمرار سيطرتها عليها .

وطرأ الأهمية السلطوية الشرعية والتمديدية في النظام الرئاسي ، سقصر  
في بحث النظم السياسية لدول الشرق الأوسط الرئاسية على دراسة هاتين  
السلطتين وبيان العلاقة بينهما في كل دولة من هذه الدول وذلك بعد الاسهام  
من دراسة الحقوق والحرمانات احكامه في كل منها . وعلى هذا فأننا سسحت النظم  
السياسية لدول الشرق الأوسط الرئاسية في أربعة فصول بخصيص الأول لدراسة  
حقوق الأفراد وحررياتهم والثاني للسلطة التشريعية والثالث للسلطة التنفيذية  
والرابع للعلاقة بين هاتين السلطتين .

## الفصل الاول

### حقوق الافراد وحررياتهم

نقرا لأهمية حقوق الافراد وحررياتهم ، دعت معظم الدول منذ اعلان حقوق الاساس في عام ١٧٨٩ الى اصابه بها ووضع الضمانات الكافية لحمايتها . وهذا ما حمل دساتير أغلب الدول أن تقرر بها بابا خاصاً ، وما دفع هيئة الأمم المتحدة الى اقرار ضروره حمايتها وصيغ الاخذ بها من قبل جميع الدول ، وذلك سواقة الحميه العامه باجماع اعضائها على الاعلان الدولي لحقوق الاساس في عام ١٩٤٨ . وقد دعت دساتير دول اشرق الاوسط الى ما دعت اليه غيرها من الدساتير فاعرفت بهذه الحقوق والحرريات وأوجبت حمايتها صراحة أو ضمناً . وسندرس هذه الحقوق والحرريات في محثين يخصص أحدهما للحقوق والثاني للحرريات .

## المبحث الاول

### حقوق الافراد

يقصد بحقوق الافراد ، المساواه بين جميع الافراد في منعمهم بالحقوق والتزامهم بالواجبات دون التميز بينهم سبب الدين أو الجنس أو اللغة أو المصير أو أي عامل آخر . ومع ذلك فإن هذه المساواه لا يمكن تحقيقها الا بعد استيفاء الشروط اللازمة لممارسة كل حق من الحقوق أو كل واجب من الواجبات . لان كل حق أو واجب يقتضي استيفاء شروط معينه ، فاذا قلنا بأن الافراد مساوون في حقوقهم ، فلا يعني هذا أن لكل منهم الحق في ممارسة المحاماة

مثلا لان ذلك لا يكون الا اذا اسوي الشروط المطلوبة لهذه المحاماة . ولكن  
لذا توفرت هذه الشروط هي شخص أو أكثر ، فيكون لكل منهم حق ممارسة  
هذه المهنة دون أي تمييز . وعلى هذا فلاحل تحقيق مساواة في الحقوق  
والواجبات ، لابد من توفر الشروط والظروف المطلوبة .

ومن أجل تبرير هذه المساواة ذهب بعض الفقهاء الى انها تستند على  
نظرية العقد الاجتماعي على اعتبار أن شروط ذلك العقد واحدة بالنسبة لجميع  
الأفراد . وذهب آخرون الى القوي بأنها تستند الى مبادئ القانون الطبيعي  
اذا افترضوا وجودها في الحالة الطبيعية أي كل عليها الإنسان قبل تكوينه  
للجماعة . وعلى كل حال ، لهذه المساواة في الوقت الحاضر أربعة  
مظاهر هي (١) -

#### أولا : المساواة أمام القانون :

أي أن جميع المواطنين يكونون طائفة واحدة يطبق القانون على كافة  
أفرادها بلا تمييز ولا تفرق . وأقرب دساتير الشرق الأوسط هذا المبدأ في  
مصلحتها . فمقتضى المادة السادسة من الدستور المصري ، كل المواطنين سواء لدى  
القانون وهم يتمتعون بالسواء بالحقوق المدنية والسياسية ولينجملوا الفرائض  
والتزامات العامة دون فرق بينهم . . . وذهب مقتضى المادة السادسة من الدستور الأردني  
الى أن : الأردنيين أمام القانون سواء لا يفرق بينهم في الحقوق والواجبات وأن  
اختلوا في العرق أو الدين . وهذا نصا ما ذهب اليه المادة السادسة من دستور  
الإيراني والمادة ١٣ من الدستور التركي . والمادة ٢٩ من الدستور الكويتي  
ومما تقدم نجد بأن جميع الأعراق في كد من تركيا وإيران ولبنان والمملكة  
الأردنية الهاشمية والكويت مساوون أمام القانون في حالة وجودهم في نفس  
الظروف ولا يمكن التمييز بينهم بسبب الجنس أو العنصر أو اللغة أو الدين .

(١) الدكتور بروت عتوي - اعظم استبيانه - الكتاب الاول ص ٥١٣ .



فلا يمكن مثلاً إعفاء أحد من عقوبة برسا عليه القانون نتيجة لارتكابه جريمة معينة أو سلبه حقوق أخرى في القانون إلا في الأحوال الاستثنائية كعدم توفر الشروط اللازمة أو وجود الفرد في ظروف خاصة .

### ثانياً : المساواة أمام القضاء :

أي أن المحاكم لا تحلف أو تتحيز . بخلاف الانحياز الذي يقاوم أمامها إذا ما توفرت فيه نفس الشروط وكونوا في نفس الظروف . وعلى ذلك فإن هذه المساواة لا تعني أن كل فرد مهمم كل سلطان القضي أمام أي محكمة من المحاكم . فلا يجوز مثلاً تقاضي أحد كونه مدعى معه ضد شخص من كونه نفس المدعى عن حدث وقع في أسفله أمام محكمة مدعية أخرى . كما لا يجوز أن تقاضي شخص أمام محكمة جزائية في قضية شرعية على اعتبار أن جميع الأفراد متساوون أمام القضاء . وفي بعض الأحوال يشترط لتحقيق المساواة أمام القضاء توفر شرط من كونه مدعى عليه سلاً حيث لا يستطيع المعلن اسفاسي نفسه وبدون وسائله اسفاسي اسفاسي الذي يسميه المحكمة . وعلى كل حال فإن مبدأ المساواة أمام القضاء يفضي بعدم جواز رفض محكمة من المحاكم النظر في نفسه من اختصاصها ، سب أحد اصراف الدعوة أو حصه أو حصته أو مقعده الاساسي أو دسه (١) . وهذا ما اقرته صراحة المادة ١١٠ من الدستور اللبناني وإحدى النسخ من الدستور المصري أشار إليها علاء واماوات ٢٩ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٤ من الدستور الكويتي ، وما نصت عليه صراحة الفقرة (١) من المادة ١٠١ من الدستور الأردني بقولها : « المحاكم مفتوحة للجميع ومضمونة من التدخل في شؤونها » . وما يلاحظ على الدستور الكويتي والتركيزي أنهما لم يوصيا صراحة على هذه المساواة ، ومع ذلك يمكن القول بأن الدستور

(١) مدونات الدستوري . مذكور بعدا المذكور عبدالله اسماعيل اسفاسي على طلبة كلية الحقوق المرفقة سنة ١٩٥١ ص ٢٥٩ - ٢٦٠ .

التركي أقرها صراحة بموجب المادة ١١٠. من التي شملت حماية جميع حقوق  
الأساس الأساسية. وهذا أيضاً ما نصه الدستور الكويتي بموجب المواد المشار  
إليها أعلاه.

### ثالثاً : المساواة في تقلد الوظائف العامة :

أي أن جميع المواطنين مسوور في حق توري وظائف الدولة ما دامت  
بديهم المؤهلات المطلوبة دون كل منها. وعلى هذا لا يجوز فصل أي مواطن  
على موجب آخر في توري أي وظيفة من وظائف الدولة إلا بالمؤهلات والكفاءة.  
وهذا ما أقرته الفقرة (أ) من المادة ٥٨٠ من الدستور التركي والمادة ٢٤٠ من  
الدستور الإيراني والمادة ٢٢٠ من الدستور الأردني وما دعت إليه المادة ١٢٠  
من الدستور اللبناني حيث نصت : أكد لبلادي الحق في تولي الوظائف العامة  
ولا مرة لأحد على آخر لا من حيث الاستعداد وإحدى حسب الشروط  
التي ينص عليها القانون. وما يلاحظ على دستور الكويت بأنه أفضل  
النص على المساواة في تقلد الوظائف العامة.

وما يجب الانتباه به بهذا الصدد، أن معظم المصير في العالم ومنه  
دسائر الشرق الأوسط ذهب إلى حصر الوظائف العامة بالمواطنين وسمح بوليها  
من قبل الأحزاب إلا في الأحوال الاستثنائية. وما سر ذلك أن توظيف العامة  
يطلب أحياناً ومدة في العمل وحرباً على التمييز بها إلى آخره من الصفات  
التي تجعلها وبموجبها غير بوجبه. بالإضافة إلى هذا فإنه من العدل أن  
يحصن المواطنين بحق التوظيف من الأحزاب من حيث التمييز لأنهم وحدهم  
يحملون نحو وضعهم كبراً من مواجنتهم التي يعنى منها الأحزاب، كصيرته  
الدم مثلاً.

### رابعاً : المساواة أمام الضريبة :

أي أن يصره حق على جميع مواطني. وسدو لأن هؤلاء بأن هذه  
القاعدة تنص أن يساوي جميع الأفراد في مقدار الضريبة التي يدفعونها

للدولة وأنه لا فرق في ذلك بين احيي والعمير . الا أن الواقع هو العكس تماماً حيث أن المقصود بها ، أن يدفع كل فرد من الافراد مقدار من الضريبة يتناسب مع ايراده ومقدوره المادي ، وهم يختلفون في مقدار الضريبة التي يدفعونها نسبة اختلافهم بالقدره المادي . فكذلك ايرادات معدرة الفرد المالية كلها ايراد مقدار الضريبة التي يدفعها والعكس بالعكس . وهذا ولا شك يتفق تمام الاتفاق مع روح العدالة الأمر الذي حدا بتساير معظم الدول المتقدمة بالاحد بهذه الفعده في اوجت انحصار . وهذا ما ذهب اليه دستور الاردني بسوجب المادة ١١١ من التي نصت ( . . وعلى الحكومة ان تأخذ في فرض الضرائب مبدأ التكليف الصاعدي مع تحقق المساواة والعدالة الاحصائية وأن لا تتجاوز معدرة التكليف على الأداء وحاجه الدولة الى المال ) . وهو أيضاً ما اشار به اليه صما المادة السابعة من الدستور المصري المذكورة أعلاه وما قررت صراحة المادة ٦٩ من الدستور التركي والمادة ٢٢ من الدستور الإيراني والمادة ٤٨ من الدستور الكويتي .

## المبحث الثاني

### حريات الافراد

لا بد لنا قبل بحث حريات الافراد بسوجب تساير اشرف الاوسط ، من تعريف الحرية وتحديد مصورها . والحرية وهذا للمادة اربعة من اعلان حقوق الاساس الصادر في عام ١٧٨٩ . هي الحق في عمل كل ما من شأنه عدم الاضرار بحقوق الآخرين . وعلى هذا الاساس بالحرية مقيدة ولها حدود لا يجوز تخطيها ، لأن ذلك يؤدي الى التضييق على حقوق الآخرين وحرياتهم . وهذا ما دعا البعض الى القول ، بأن حرية الفرد تنتهي عندما تبدأ حرية الآخرين وعلى كل حال فإن حريات الافراد عديدة ، ويمكن تصنيفها الى نوعين هما :-

## ١ - الحريات المتعلقة بالمصالح المادية للأفراد وتشمل :-

### أولاً : الحرية الشخصية :-

ويقصد بها حق الفرد في اللاد واسماء فيه والحروح منه ، بالاصاحه الى حق الامن أي ضمان عدم اساءه القصر على الافراد ومحاكمهم وسجنتهم بدور وجهه حق وعدم تعدسهم من أجل الحصول على معلومات تدبهم أو تدب غير . وعلى هذا الأسس لا يجوز حرمان أحد من حق العمل داخل البلاد أو الخروج منها أو معاقبه عن حرمة لم يركبها أو عن عمل لم يكن بشكس حرمة وقت القيام به كما لا يجوز القاء القبض على الأشخاص أو حجرهم أو فرض الامانة الاحاربه عليهم أو محاكمهم إلا في الاحوال التي بها القانون وعلى الشكل الذي يحدده ونصص الحرية الشخصيه أحياناً مع التعديب لأي سببه كان ونفي الأشخاص خارج الوطن أو عدم السماح لهم بالعودة انه اذا كانوا في الخارج مما يانا .

ومن امشاهد بأنه على الرغم من أن دستير الشرق الأوسط كأغلب دستير اعالم ، اقرت حمايه الحرية الشخصيه بصورة عامه ، فإنها احتلت فيما سها في تحديد مصوبها ومدى الاحد بها ، كما أن مصفا أقال بطيم قسم من أحكام هذه الحرية الى القواين امرعه . فسمما اكفى الدستور اللبناني في المادة الثامه على النص بأن ( احربه اشخصيه مصوبه وفي حمى القانون ولا يمكن أن يقصر على أحد أو يحبس أو يوفد إلا وفقاً لأحكام القانون ولا يمكن تحديد حرم أو تعيين عفوية إلا بنفسى القانون ) . ذهب الدستور الاردني بموجب المادة التاسعه منه الى النص على عدم حوار بني الاردنيين وعرض الامانة الحبريه عليهم في عبر الاحوال اسه في القانون . وعلى عكس كل من الدستورين الاردني واللبناني الدين اعطلا النص على مع التعديب قرر الدستور التركي صراحه في امادة ٣٣، منه . . . لا يجوز أن يكره أي فرد على الادلاء بيان من شأنه أن يؤدي الى حبريمه أو حبريم اقربائه الذين من

عليهم اعتمادون أو إلى اقامة ائمتهم على ذلك . • وبالأخص بهذا الصدد بأن  
 اشترع امركي لم يوفق في ساعته هذه السنة حيث يمكن أن يفهم منها بأنه  
 يجوز اكراه الأفراد بقصد الحصول على بسات لا يؤدي إلى حرمانهم أو  
 تحريم افرانهم وإنما من شأنها تحريم الآخرين ، وهذا ولا شك مخالف  
 مبدأ الحرية الشخصية موضوع بحث ، الذي يعنى بحرمان العديد بجمع  
 انتهاك ولاي س كان ، ومما تقدم يبدو بأن الدستور الكويتي كان أكثر  
 تأثير اشرف لاوسد وصوحا بهذا الصدد حيث خصص للحرية الشخصية  
 بجميع صورها المادتين ٣٥ ، ٣٦ • مه •

### ثانيا : الملكية الفردية :-

وتشمل حرية الأفراد في التصرف في ممتلكاتهم اعموه وعبر المقتولة  
 وحمايتها من الأعداء عليها سواء كان هذا الاعتداء صادرا من قبل الأفراد أو  
 من قبل الدولة • وعلى هذا فلا يجوز أن يحرر احد أو يجمع من التصرف في  
 ملكه مبيع أو الايجار أو ارضه أو ابيه أو غيرها من التصرفات • كما لا  
 يجوز فرض المروص الاحادية على الأفراد ، أو مصادر أموالهم أو الاستيلاء  
 عليها سواء كانت مقبولة أو غير مقبولة إلا بموجب القوانين الشرعية • ومن  
 المشاهد بأن أغلب الدساتير تنص من حق الاستيلاء على املاك الأفراد ثلاثة  
 شروط هي ، أن يكون الاستيلاء بقصد النفع العام ، وأن يكون في الأحوال  
 التي ينص عليها القانون وأخيرا أن يدفع للمالك تعويضا عادلا • وهذا ما أخذ  
 به الدستور الكويتي بموجب المادة ١٨٠ و ١٩٠ مه والدستور الإيراني بموجب  
 المادتين ١٥٠ و ١٦٠ مه والدستور الإيراني بموجب المادة ١١٠ مه وما نصت  
 عليه صراحة المادة ١٥٠ من الدستور الإسباني بقولها : ( الملكية هي حق  
 القانون فلا يجوز أن يبرع عن أحد ملكه إلا لأسباب اعمه اامة وفي  
 الأحوال المنصوص عليها في قانون وبعد موافقة عه تعويض عادلا ) وعلى



عكس هذه الدساتير نجد أن الدستور التركي قد أعطى نظم حق الملكية على الرغم من أهميته .

ومما يلاحظ على هذه الدساتير بأنها قد أعطت بعض على الملكية العينية وتنظيمها كما أعطت ذكر تنمية المؤسسات والشركات ذات المصالح العامة . ولاشك أن هذا المنحى حظير ولا سيما في الوقت الحاضر الذي أصبح فيه للملكية أهمية كبيرة . وكثير في المنحى أني أنتم في معظم دول العالم كوسيله لحماية الأفراد والاقتصاد الوطني على السواء .

### ثالثا : حرمة المسكن :-

أي عدم امكان دخول منازل الأفراد عموما بقصد عيشها إلا في الأحوال التي ينص عليها القانون وبقرار صادر من الحاكم المحلي ، وذلك لأن المساكن هي موضع أسرار الأفراد ومسورح أموالهم ومقدم عوائلهم ودورهم . فالاعتداء على حرمتها عبوة من صور الاعتداء على شخص أصحابها . ومع هذا فقد تكون بعض مساكن ضرورية لبعض على منهم أو متسعة به . مما يجعل اعتدائهم هذه التحريم حصرا على هذه المصالح العامة الأمر الذي أدى إلى حوار حرمتها في الأحوال التي يحدده القانون . وهذا ما نص عليه المادة ١٤٤ من الدستور التركي التي نصت ( للمسكن حرمة ولا يسوغ لأحد الدخول إليه إلا في الأحوال والقرى التي في القانون ) وذهب إليه المادة ١٥٥ من الدستور الأردني والمادة ١٦٥ من الدستور التركي والمادة ١٣٥ من الدستور الإيراني والمادة ٣٨ من الدستور الكويتي . وما بحث الإسراء إليه بهذا الصدد ، بأن دساتير بعض الدول كالدستور الفرنسي قرر عدم حوار تحري المساكن بين شروب التمس وشروطها إلا بعد الضرورة القصوى كأن ينجم عن تأثير التحري مخاطر تفسد الأمن والطعام العام ، وذلك حرصا على عدم ارتعاج المواطنين ومضايقتهم .

### رابعاً : حرية العمل والتجارة والصناعة -

يراد بها حرية الفرد في أن سحر كعما شاء ونجار العمل الذي يرغب فيه ونسج البمايل والمصانع وعلى الدولة حمايته وعدم التدخل في شؤونه إلا إذا اقتضى ذلك النظام العام ومصالحه العليا للدولة . فيجوز للدولة مثلاً أن تقيد حرية العمل والتجارة والصناعة ببعضها فمع محلات المعصرة أو لانتاج المواد الممنوعة كالمحدرات مراعاة مصلحة العامة أو لانتاج المواد التي بعض عن صلاحه الاستهلاك المحلي مما يؤدي الى سدور في الجهود وسوء في تنظيم الاقتصاد الوطني . والواقع أن عند حرية الأقرار في هذا المصالح يعود الى ضرورة عدم التصحبه بالمصلحة العامة في سبل مصلحة فرد أو مجموعته من الأفراد (١) .

ويلاحظ بأن استاتير لا بعض عادة على تنظيم هذه الحرية وتكمليها بحالة تنظيمها بموجب القوانين اربعة . ولهذا فلم نظروا دستاتير كد من تركيا والأردن ولبنان وإيران وأنكوب الى الإشارة الى حرية التجارة والصناعة وإنما انحصرت على ذكر بعض الأحكام الخاصة بالحدود وشروطه من أجل حمايته حقوق العمال وحمايتهم من صنف أصحاب العمل . فذهب الدستور الأردني مثلاً بموجب المادة ٢٣ منه الى النص على أن ( العمل حق لجميع المواطنين وعلى الدولة أن توفره للأردنيين بموجب الاقتصاد الوطني واليهوس به . وتحمي الدولة العمل ويضع له تشريعاً يقوم على أساسه الآتيه : (أ) إعطاء العامل اجراً مناسباً مع كميته وعمله وكفائه (ب) تحديد ساعات العمل الأسبوعية ومنح العمال أيام راحة أسبوعية وسوية مع الأخر . (ج) تحديد تمويص خاص للعمال اميلين وفي أحوال السرح والمرص والسحر والطوارئ انانسته عن العمل (د) تعيين اشروط الخاصة بعمل الستة والأحداث (هـ) حصول العمال للقواعد الصحية (و) تنظيم نقابي حر ضمن حدود القانون ) .

(١) شرح القانون المصري العراقي للدكتور مصطفى كامل ص ٢٤ طبعه ١٩٤٧ .

ب - الحريات المتعلقة بالمصالح المعنوية للأفراد : وهي :-

أولا : حرية الاعتقاد وحرية النظم الشعائري الدينية :-

ويعتقد بحرية الاعتقاد حق شخص في اختيار دينه الذي يفصله .  
هذا يعني عدم حرمان أحد على اعتناق دينه لا يفصله عن غيره على  
عدم اعتناق دينه ( بعبارة أخرى ) . وحرية الاعتقاد لا تعني عدم  
حرمان أحد على ( التمسك ) أو ( التمسك ) عن ديانة في الخصوص اعطيه مختلف  
الدين . ولا يحد من حرية الاعتقاد من حرية من يملك يعرف بهما  
المعروف في دستور مدني غير مدني . وحرية الاعتقاد لا تعني  
حرمان أحد على اعتناق دينه . ومع ذلك فالحكومة  
أي مراد هذه الحرية من عدم حرية الاعتقاد في ديارها . وهذا  
الدين مدني في وقت الدستور . من حيث الدين الحديثه يخلو من دين  
شخص حرية الاعتقاد . وهذا مدني . وقد سارت دساتير الشرق  
لا تعتمد على هذا . وحرية الاعتقاد في انما . ٩١٠ منه والديور  
الديور في انما . ٢٠٠ منه . وحرية الاعتقاد في انما . ٩٠٠  
في انما . ٩٠٠ منه . وحرية الاعتقاد في انما . ٣٥٠ منه . وهذا  
هذا الدستور مدني على الرغم من حرمان دساتير وحرمان حرية  
الدين . وهذا مدني مع ذلك وحرمان عدم مدني لعدم المدني او مدنيها  
الدين . وهذا مدني . من دستور اللبناني حيث نصت ( حرية  
الدين مطلقة واندولة بنادها فردوس لاجلال الله تعالى تحترم جميع الاديان  
واماها ودينها ودينها حرية مدني . وهذا مدني على الا يكون في  
ذلك احلال في النظام العام ) .

(١) فلا يجوز أن يحرم شخص من تصحيح مذهب أو مسيحية زعماء عن  
دينه . كما لا يجوز أن يحرم شخص من ( التمسك ) او على عدم الانتماء في  
المشاعر الدينية . لا في سواء كان يعتقد بها أم لا .

نظم مدني وديورية م - ٢ -

## ثانيا : حرية التعليم :-

ويعتد بها حق اجتماعات واطوائف والأفراد في تعليم غيرهم وفتح  
امدارس والمعاهد اللارمه ليدت + وبما أن التعليم يتصل اتصالا وثيقا بالحياة  
الاجتماعية لمجموع أفراد المجتمع ، كبر من استحق أن يحتص بقواعد واساهج  
اسي تقررها الدولة ، كما على الدولة التدخل للاشراف والرقابة على اساهج  
التدريس وكيفية سير الدراسة في كونه ادرس والمعاهد الأهلية ، البلدية  
والتدريسية لكي لا تكون ذلك محاطا بنظام اعلم والاداب العامة أو بمن ديس من  
الاديين أو فئة من الفئات. ولدت هذه المادة العاشرة من الدستور المصري  
على ان ( التعليم حر ما لم يتدخل النظام العام أو ينافي الآداب أو يعرض لكرامة  
احد الاديين أو امداعب ولا يمكن أن يفس حقوق الطوائف من جهة إنشاء  
مدارسها الخاصة على أن سير في ذلك وفيه لالظمة العامة اسي صدرها الدولة  
في شأن المطاري العمومه ) + وهذا ما انتدب به امدايين + ٢١ و ٥٥ + من  
الدستور التركي واديين ١٨٥ و ١٩٥ من الدستور الإيراني واما ١٩٥ من  
الدستور الأردني وادة ٤٥٥ من الدستور الكويتي + وما يلاحظ على هذه  
الدساتير أنها اعطت الأشاره الى الملة اسي بم بواسطة التعليم في امدارس  
الأهلية وذلك كما فعل الدستور اللبناني في المادة العاشرة المشار اليها أهلاء +  
وبدو اراء صاحب هذه الدساتير ، حوار التعليم في غير الملة الرسمية في الدولة ،  
لان الحوار هو القاعده العامة واسع هو الاشياء ، والآراء بحساس على صراحه  
للأحد به ، وعدم انص عليه دليل على سريان القاعده العامة + وهذا ما أحدث  
به معظم دساتير دول العالم +

## ثالثا : حرية الصحافة :-

وعني حرية التعبير عن الرأي بواسطة اصحف والمجلات + وبهذا فلا  
يحور علق الصحف والمجلات أو سطلها أو مصادرتها أو مصادرة المسؤولين فيها  
س ما تكلمه أو سطله من الاخبار الا في الأحوال التي ينص عليها القانون +

كما لا يحوز ارقام الصحف بأنه وسيلة من وسائل الضغط على السير في اتجاه  
ساستي أو فكري لا يعده أو المر بينها سب الأفكار وامادي. اسياسية  
التي تعمل على شرها ما دامت هذه الأفكار وامادي. لا تعارض مع المصلحة  
العلمية للدولة. وتعتبر مجموعة موضح القوانين اربعة .

وللصحافة اهمية كبرى في النظم اسياسية التي تقوم على أساس الحرية  
والمساواة بين جميع أفراد الشعب والتي يعترف للشعب بحق مراقبة الحكومة  
ومحاسنها باعتبارها مصدر السلطة في الدولة . وعلى العموم تلت الصحافة  
دورين هامين في الحياة اسياسية للدولة ، وهما : أولاً - تكوين الرأي العام  
وبهذه ورفع مستوى الوعي الوطني . ولهذا اعترت الصحافة مدرسة  
الشعب . ثانياً - مراقبة الحكومة ومناقشة اعمالها في اداره الشؤون العامة  
وتوجيهها الى ما فيه تحقيق المصلحة العامة . وهي لذلك صارت بالغ الاهمية  
بحماية الأفراد من التعسف باستعمال السلطة (١) .

والدساتير احدثته تعدس هذه الحرية وضع الضمانات الكافية لحماية  
مقصد حقوق الأهداف التي وخدم من أجلها . وهذا ما ذهب اليه كل من  
المستوردين الأردني والركي حيث نطما هذه الحرية وأقرا معظم الأحكام  
الحاصه بها ، وذهب على عكس دساتير كل من لبنان وإيران والكويت التي  
اكدت بالأشدة انها واجب امر ضمنها أي قوانين خاصة .

لقد خصص الدستور الأردني المادة ١٥٠ منه لتنظيم هذه الحرية وذكر  
مفصّل الأحكام الأساسية الخاصة بها . فقرر موضح المقربين الأولى والثانية  
مها وحوز ضمان حرية اداء الرأي بمختلف وسائل التعبير وحماية حرية  
الصحافة والطباعة في الحدود التي سبها اعان . وذهب بعض الفقرة الثالثة  
من هذه المادة الى عدم جواز تعطيل الصحف أو إلغاء امتيازاتها إلا وفق أحكام

(١) حرية الرأي وحرثم الصحافة والشر - للدكتور رياض شمس -  
الجزء الاول ص ٩٠ .



[illegible][illegible]

حتى ان كرسى روات حجره • والمقصود بفتح من هذا المص • وهو عدم  
السمح لخاصة في حرق حجره المصلحة بغيره غير مسموحه عن طريق  
هذا المص • والمقصود بهذا المص • وحجره أو مصلحه عن العمل •

رابعاً : حرية تكوين الجمعيات :-

[illegible]

(۱) بقدر ما آید. حضرت علی بن ابی طالب ص ۴۰

مواردها ، وعلى عكس كل من هذه الدساتير كان لمدور التركي أكثر تساهلا  
تجاه حرية تكوين الجمعيات ، حرية في اقامة ٢٩٠ منه ، لكل فرد الحق في  
تأليف جمعيات دون الحصول مقدما على اذنه ، وهذا الحق يحدد بالقانون  
لمجرد المحافظة على النظام العام وصيانة الاخلاق العامة ، .

هذه هي أهم الحقوق والحريات المقررة بها للأفراد بموجب دساتير كل  
من ايران وتركيا والاردن والكويت ولبنان ، ومع ذلك فقد نصت بعض هذه  
الدساتير على بعض الحريات والحقوق الأخرى ، كحرية التعبير بالنسبة لكل  
من دساتير ايران وتركيا ، وحق عدم المرائض ، بالنسبة لدساتير الاردن  
وتركيا والكويت ، وطرق لسحق الوقت وفعله أهمها بالنسبة لمحتوى انحرافاته  
الأخرى نرى عدم ضرورة بحثها في الوقت الحاضر .

## الفصل الثاني

### السلطة التشريعية

تدرس السلطة التشريعية عادة في ثلاث موضوعات يخصص الأول لدراسة تكوينها والثاني لاختصاصاتها والثالث لمعلاقته بينها وبين السلطة التنفيذية .  
وعطراً بعدم فائده بحث العلاقة بين السلطين التشريعية والتعديدية قبل بحث تكوين السلطة واختصاصاتها ، فلما سنعصرها على دراسة تكوين السلطة التشريعية واختصاصاتها (١) .

### المبحث الاول

#### تكوين السلطة التشريعية

يختلف تكوين السلطة التشريعية في الدول النيابية سواء كانت برلمانية أو غير برلمانية من دولة الى اخرى وذلك حسب عدد الهيئات التي تمارس هذه السلطة . فهي اما ان تكون من مجلس واحد أو ان تكون من مجلسين .  
وعلى هذا الأساس قسم الدول النيابية الى دول ذات المجلس الواحد ودول ذات المجلسين . وهي الدول التي تأخذ بنظام المجلس الواحد تكون هذا المجلس من أعضاء جميعهم منحورين من قبل الشعب . بينما في الدول التي تأخذ بنظام المجلسين ، يكون أحد المجلسين من أعضاء جميعهم منحورين ويكون المجلس الآخر من أعضاء أما جميعهم منحورين أو جميعهم منحورين من قبل رئيس الدولة أو قسم منهم منحورين والقسم الآخر منحورين . ولو نظرنا

---

(١) من أجل الاستفاضة ناسجت راجع موريس ديبرجيه . القانون الدستوري والنظم السياسية طبعه عام ١٩٥٥ ص ٤٦٣  
Droit Constitutionnel et Institutions politiques.

الى دول اشرق الأوسط الربيعه وحدها تصمم لنفس هذه العنصره ، حيث  
أحدث بعضها بضمه امحلى الواحد بها احد بعض الآخر نظام المحلطين •  
ولاحظ ان يكون اسلفه بربيعه في كل من هذه العنصرين عن الدول  
سندوسها كلا على مراد (١) •

## تكوين السلطة التشريعية في الدول البرلمانية

السي تأخذ نظام المحاسن الواحد

**١٠ لبنان والكويت**

[illegible]

(١) مصر، احمد رفيع، محمد بن عبد الله بن يوسف بن طه، الطبعة الاولى  
مصر ١٩٣٧ تم ١٩٦١ روى عنه

(۲) که حد مساوی است و این حد یک خاص از اعداد حقیقی است که به آن عدد  $e$  میگویند.



خامنه صعيه بحره و ساب قدر صعيه (أحراء) واجب جرده من أجل  
 عدم (الأسو) (١) . وهد (٢) . من مع جشقي بصلحه امر به امر  
 جشقي في بعض الأحكام صوريه من هذه (أحراء) عداً غير انصراف  
 اسبابه (أحمره و صوريه و ... ) من اسباب بصره مقدره و هي  
 من (الأسو) (٣) .

[illegible][illegible]

١٠٢٠ • من الدستور الفن اشترطت عدم حوار اشتراك الوزراء سواء كانوا  
مستحيين أو معيين ، في التصويت على الثقة باحدهم أو على مبدأ التعاون مع  
رئيس الوزراء •

ومما يلاحظ بان الدستور اليمني على خلاف الدستور الكويتي فرق  
بين ثلاث حالات لتحديد امده الواجب دعوة الهائم الاسطحية لاحراء الانتخابات  
فيها • وهذه الحالات هي :

أ - الانتخابات العامة التي بحري سب انتهاء امده مجلس النواب •  
بموجب امدة ٤٢٠ من الدستور • بحري الاسطحات العامة لتحديد هيئة المجلس  
في خلال الستين يوما السابقة لانتهاء مدة النيابة •

ب - الانتخابات العامة سب حل المجلس • بموجب المادة ٢٥٠ من  
الدستور يجب ان تشمل قرار احل على دعوة اناحين لاحراء الانتخابات  
في مدة لا تتجاوز الثلاثة اشهر اعتبارا من تاريخ اصدار القرار •

ج - الاسطحات التكميلية التي بحري سب وفاة أو استقالة النائب •  
أوجب الدستور بمقتضى المادة ٤٩٠ منه اسطحات الخلف في خلال شهرين  
اعتبارا من تاريخ وفاة اسلف أو استقاله هذا اذا كانت الاستقالة أو الوفاة قد  
حدثت قبل انتهاء المجلس بامده أقل من ستة اشهر • اما اذا حدثت الوفاة أو  
الاستقالة قبل انتهاء فترة سانه المجلس بامدة أقل من ستة اشهر فلا يحري  
انتخاب الخلف ويبقى مقعده في المجلس شاغراً •

أما بالنسبة لدستور الكويتي ، فانه وان لم يفرق بين الحالات الثلاث  
من حيث امده الواجب احراء الاسطحات خلالها ، ففرز وجوب احراء الانتخابات  
خلال مدة شهرين قبل انتهاء امده المجلس اقدم بالنسبة للحالة الاولى (١) ،  
واعسارا من تاريخ الحل بالنسبة للحالة الثانية (٢) واعسارا من تاريخ الوفاة أو

(١) راجع امده ٨٢٠ من الدستور الكويتي •

(٢) راجع امدة ١٠٧ من الدستور الكويتي •

الاستقامة بأسسه لمجته (الثاني) ، إلا أنه اضاف بأسسه للخطأ  
الثانية بأنه في حالة عدم احراز الاسقاطات خلال هذه المدة يسترد المجلس  
اسحق كامل سلطاته الى ان يتم انتداب المجلس الجديد (٢) .

وبما قسمت الكوت بموجب قانون الاسقاط الى عشر مناطق انتخابية  
ينحرف في كل منها خمسة نواب ، قسمت الجمهورية اللبنانية بموجب قانون  
الانتخاب الى سبع وعشرين منطقة انتخابية ويختلف عدد النواب المراد انتخابهم  
في كل منطقة انتخابية باختلاف عدد سكان كل منها . وقسمت كل منطقة  
من هذه المناطق الانتخابية الى عدة مراكز انتخابية على ان يكون مركز انتخابي  
واحد لكل مائتي ناخب للقرى الصغيرة وخمس مائة ناخب بالنسبة للمدن  
والقرى الكبيرة (٣) .

#### الشروط الواجب توافرها في الناخب والمرشح للانتخاب .

لقد احاز قانون الانتخاب حق الاسراء في اسباب أعضاء مجلس  
النواب ، لكل لبناني سواء كان ذكراً أو أنثى مع الحادية والعشرين سنة من  
عمره ومنتفع بالحقوق المدنية والسياسية ومدرج اسمه في القوائم الانتخابية .  
وعلى هذا الأساس فقد حدد قانون الانتخاب من لا يحق لهم الاسراء في  
الانتخابات العامة وهم : (١) المحرومون من الحقوق المدنية (٢) المحرومون  
مؤبداً من الرب وابطوان (٣) المحكوم عليهم بحبسه أو حبسه مخففة بأشرف  
(٤) المحجور عليهم فصل ولم يند بحجر عنهم (٥) المحكوم عليهم بالافلاس  
ولم يرد اعتبارهم بعد (٦) المجانين والمعتوهون والى جانب هؤلاء حرم قانون  
الانتخاب من حق ممارسة الاسراء خمسة اصناف من احوالهم سواء

(١) رجع منه ٨٤٥ من دستور الكويت

(٢) رجع منه ١٠٧٥ من دستور الكويت .

(٣) رجع منه ١٠٧٥ من دستور الكويت .





يوم السبت الثالث من ذلك الشهر وإذا كان ذلك اليوم عطلة رسميه يجمع المجلس في أول يوم يلي تلك العطلة . وعلى العكس من ذلك تبدأ دورات مجلس النواب عادية في سان بطرس عديم في موعدا المذكورة أعلاه دون حاجة لدعوته من قبل رئيس الجمهورية (١) . وقد احسن المشرع اللبناني بهذه اسرار دعوة المجلس من قبل رئيس الجمهورية لأبداء انوارا عادية . وذلك علاقه لأحكام عيه أو رعيه في عدم حجاج المجلس من أجل انجاز حصص الاقراءات دون الاطلاع على رأي نواب الشعب فيها قبل سبدها . وإلى جانب الدورات العادية يخوض برئيس الدوة في كل من سان واكويث دعوة المجلس الى الاعتقاد في دورات استثنائية بناء على رعيه انحصاره أو بناء على طلب من وزيره يصفه مجموع انوار ، على ان يحدد في المرسوم الذي يعين بوجه مجلس من وزراء دستورية وانشائها وانواعها التي دعي المجلس من أجل دراستها .

هذا وأن اجتماعات المجلس في كل من سان واكويث لا يكون قانونية إلا إذا تم في سنة المجلس وحضرها أكثر من نصف مجموع الأعضاء . انوار (٢) . ويتم مهمه بين موعد اجتماعات المجلس على عاق رئيس المجلس و نائبه عديم ، على ان يخصص حله واحده في الأسبوع على الأقل بوجه لاستله والاستجوابات التي اوراقه .

### التكوين الداخلي للمجلس :

هناك نوعان من الشطب في مجلس انوار اللبناني واكويث هما مكتب رئاسة المجلس والمجلس ارلانية وسيدرس الأحكام الخاصة بكل منهما كلا على انفراد .

(١) راجع المادة ٢٣٠ من دستور اللبناني .

(٢) راجع المادة ٩٠ من الدستور الكويتي والمادة ٣١ من الدستور

لبناني .

## أولا : مكتب رئاسة المجلس :

يألف مكتب الرئاسة في مجلس سواب التسيي من رئيس المجلس ونائبه وأميني سر وثلاثة موصيين . وله أحد أعضاء مكتب الرئاسة من بين أعضاء المجلس عن طريق الاقتراع السري في أول اجتماع له بعد انتخابه وفي دورة تشريي الأول من كل سنة فسحب الرئيس أولا ثم نائبه وبعد ذلك أمنا السر وأخيرا الموصيون . وتشير في الرئيس أن سال الأعلى لعلقه لأعضاء المجلس المحصرين ، وبعد عدم توفر الأعلى المذكورة يعاد الأسحب ويكفي في هذه الحالة توفر الأعضاء السبعة . ومهمة المكتب تنظيم جدول أعمال جلسات المجلس ومراقبة أسبونه وأعداد محاضر الجلسات وحلالتها .

ويكون مكتب الرئاسة سواب السنة ١٩٢٠ من السنور الكويتي من رئيس ونائب رئيس يتخهم المجلس في أول جلسة له من بين أعضائه ولثل مدته . ويكون اسحب الرئيس ونائبه بالأعلى لعلقه لأعضاء المحصرين فاذا لم يحقق هذه الأعلى في المرة الأولى اعد اسحب من الأبين الحائرين لأكثر الأصوات فاذا تساوى مع نائهما غيره في عدد الأصوات اسرك معهما في اسحب المرة الثانية . ويكون اسحب في هذه الحالة بالأعلى السبعة . فاذا تساوى أكثر من واحد في الحصول على الأعلى السبعة من الاحبار بينهم بالقرعة .

ويقوم رئيس المكتب في كل من سال والكويت برؤس جلسات المجلس وإدارة مفاوضاته والمحافظة على النظام والاس في هو الذي يادن بالكلام ويسمه وفقا للنظام الداخلي وهو الذي يأمره بدوين الكلام ويحدد أقوا اسائب الذي لم يؤدر له . وللرئيس كدب حق الاشراك في التصويت على مقررات المجلس إلا أنه لا يسمح به بالاشراك في مفاوضاته إلا اذا ترك معه الرئاسة وأحد محله بين أعضاء المجلس الآخرين . وبالإضافة إلى هذه الاختصاصات الداخلية يقوم باعتباره رئيسا للموا تشييلهم والدفاع عنهم وعن صرافاتهم عد



مجلس  
رئيس  
رئيس

رئيس  
رئيس  
رئيس

### بابا النجاة البرلمانية :

رئيس  
رئيس  
رئيس

( ١ )  
( ٢ )  
( ٣ )  
( ٤ )

( ٥ )  
( ٦ )  
رئيس

( ٧ )  
( ٨ )

( ١ )

وقد أوجب اعطاء المدخلى لمجلس على كد نائب الاشتراك في لجنة برلمانية واحدة على الأقل وعدم الاشتراك في أكثر من لجنين . وعلى كل لجنة بعد إجراء انتخاب أعضائها الاجتماع بدعوة من رئيس المجلس من أجل اجتماع رئيسها ومقرر واحد . وكل لجنة أن تنتخب من بين أعضائها لجاناً فرعية من أجل دراسة موضوعات معينة وتقديم تقرير عنها إلى اللجنة الأصلية .

والواقع أن هذه اللجان ذات أهمية كبرى في انظم البرلمانية ، فهي التي تقوم بدراسة اقتراحات القوانين ومروعاتها وإدخال التعديلات اللازمة عليها وتقديم تقارير ، وفيها على أي مجلس من أجل تويره ومساعدته على مناقشتها من النقاب عليها . وإلى جانب اللجان البرلمانية يتحور لمجلس اشخاص لجان خاصة من أجل دراسة مواضيع معينة وتقديم تقرير عنها إلى المجلس . ومن اشخاص أعضاء هذه اللجان بخاصة نفس صرفة اشخاص أعضاء اللجان البرلمانية ، ومع ذلك فإنها غير رسمية لأنها تتحل بعد أنائها من أهمه الملقاة على عاتقها .

ومما يلاحظ بهذا الصدد بأن الدستور الكويتي نص في المادة ٩٣ منه على وجود شكلين لمجلس البرلمانية في خلال الأسبوع الأول من اجتماعه السنوي . إلا أنه لم يتطرق إلى ذكر عددها وعدد أعضائها وكيفية انتخابهم .

## تكوين السلطة التشريعية

### في الدول البرلمانية التي تأخذ بنظام المجلسين

إن دول الشرق الأوسط التي تأخذ بنظام المجلسين هي المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية التركية واسمها لا يربطه حيث أن السلطة التشريعية في كل منها تتكون من مجلسين هما مجلس النواب ومجلس الشيوخ وأجتمعت

سمية كل منها بأحلاف هذه الدول • وسدرس تكوين كل من هذين المجلسين كلا على ايراد دراهم مقارنه حسب أحكام دستاير هذه الدول •

### اولا : مجلس الشيوخ :

#### ١ - تكوين المجلس :

يتكون مجلس الاعيان في الا در طبقا لاحكام المادة ٦٣ من الدستور من عدد لا يتجاوز نصف أعضاء مجلس النواب • وعلى هذا فإن عدد أعضاء المجلس يكون ثلاثين عضوا بما فيهم الرئيس • وجميع أعضاء هذا المجلس معيون من قبل الملك • أما نسبة مجلس الشيوخ التركي فإنه يكون بموجب المادة ٧٠ من الدستور ، من ثلاثة أرباع من الأعضاء وهم :

أولا : الأعضاء المنتخبون بالأصراع اهام اسري امانر وعددهم مائة وخمسون عضوا •

ثانيا : الأعضاء المعيون من قبل رئيس الجمهورية وعددهم خمسة عشر عضوا •

ثالثا : الأعضاء المسمون وهم رئيس واعضاء لجنة الاتحاد الوطني ورؤساء الجمهورية السابقون • وعلى خلاف كل من الدستور التركي والاردني ، اعطى الدستور الإيراني سكان العاصمة طهران أهمية تعادل باقي سكان المملكة من حيث تكوين مجلس الشيوخ • فقرر بموجب المادتين ٤٣ ، ٤٤ منه أن يكون مجلس الشيوخ من سنيين عضوا بعضهم معيون من قبل الملك والنصف الآخر منتخبون من قبل الشعب ، على أن يكون نصف الأعضاء المعيين ونصف الأعضاء المنتخبين من سكان طهران وباقي الأعضاء المنتخبين والمعيين من سكان الاقاليم وبدو أن اسس في اعطاء سكان العاصمة مثل هذه الاهمية ، يعود الى موقفهم من الناحية اتقافية واهتمامهم بالشؤون السياسية بالنسبة لباقي السكان • وعلى كل حال فإن هذا التمييز يتعارض مع النظام الديمقراطي

الذي أخذ به الدستور الإيراني والذي يقضى بالمساواة بين جميع السكان دون  
اسمهم سب سده وانصر والدين والمركز الاجتماعي (١) .

ومما يلاحظ بهذا الصدد بأن دستاير الشرق الاوسط قد خالفت النظام  
الديمقراطي الذي احب به واعمره أممنا ، لانها اعتمدت طريقة تعيين الكلي  
والحرثي بسببه لاجل اعطاء مجلس اشيوخ الذي يعبر حرة من البرلمان  
مثل اشعب وانصر عن ارادة . وسندو أن اندفع الذي حدا بهذه الدستاير  
الى الاخذ بطريقة تعيين الكلي والحرثي هو تلافي ما يؤخذ على مجلس  
نواب في الدول البرلمانية بصورة عامة . فانها تكون من اعضاء اعلمهم من  
اشعب اندفعين واعلملي احرة في ارادة شؤون الدولة . فالأخذ بطريقة  
تعيين سببه جمع او بعض اعضاء مجلس اشيوخ من بين ذوي الخبرة  
والعلم قد يساعد مجلس النايبة في أداء واجباتها ويحد من اندفاعاتها (٢) .

#### ب - الشروط الخاصة باعضاء مجلس الشيوخ :

بحسب الشروط الواجب توافرها في اعضاء مجلس اشيوخ من دولة  
ى اخرى . وهذا بحث الشروط الخاصة باعضاء كل مجلس من مجالس  
الدول المعنية على أفراد .

يشترط في عضو مجلس الاعيان الآتي بالاصح الى الشروط الواجب  
توافرها في اعضاء مجلس النواب المصوص عنها في المادة ٧٥٠ (٣) شروط اخرى  
سها المادة ٦٤٠ من الدستور التي نص على . . . . . أن يكون قد اتم اربعين  
سنة شمسة من عمره وان يكون من رؤساء اورزاء النجاش والساميين ومن  
عمل سابقا ماصف سمران واورزاء القوصيين ورؤساء مجلس النواب ورؤساء  
وقضاء محكمة اسير ومحاكم الاستئناف اعصائية والشرعية والفساط المتعاضدين

(١) راجع حقوق الافراد وحررياتهم في الفصل الاول .

(٢) انظر مزايا الاخذ بالتعيين سببه لاعطاء مجلس اشيوخ ، وامت  
ابراهيم ووحيد رامت المصدر السابق ص ٢٠٥ .

(٣) راجع الشروط الواجب توافرها في النائب ص ٤١ .

دوي رته أمير واه فصاعدا والنواب انما يقبلون الذين انتخبوا للنيابة لا أقل من مرتين وغير هؤلاء من الشخصيات الحاضرة على نفسه التمسح وهدموا خدمات حيله لامة واطول .

أما بالنسبة للدستور التركي ، اشترط المادة ٧٢ ، منه بأن يكون عضو مجلس الشيوخ تركي الحجة أم الاربعين سنة من عمره وحائراً على درجة التعليم العالي وبوفرت منه الشروط المخصوص عليها في المادة ٦٨ ، احاطه بالشروط الواجب توافرها في أعضاء مجلس النواب والتي بينها ما بعد . ولما قد الى ذلك قررر المادة ٧٣ . اشار اليها أعلاه بأن أعضاء مجلس الشيوخ انهم من هذا الجنس الجمهورية يجب أن يكونوا ممن يزوا بخدماتهم اسما وانتهروا في مختلف الاحالات بكفاءات عالية . قد اوجت هذه المادة أيضاً بأن يكون عشرة على الأقل من الأعضاء المنتخبين من هذا الجمهورية ، من بين المسلمين . ومما يجب الاشارة اليه بأن الأعضاء المنتخبين في مجلس شيوخ التركي ، لا يشترط منهم توفر الشروط المخصوص عليها في المادتين ٧٢ ، ٦٨ ، اشار اليها أعلاه . الا أن المادة ٧٠ ، من الدستور قررر بأن اسما الأعضاء المنتخبين في الاحزاب السياسية تؤدي الى زوال سمه المصوية المصلحة عنهم اعتباراً من اسما هذه المجلس الذي سمون بمصويته .

وعلى عكس كل من الدستور التركي والاردني سم طرق الدستور الإيراني الى الشروط الواجب توافرها في أعضاء مجلس الاعيان ولا اي كيفية انتخاب الاعضاء الذي سم احكامهم عن طريق الانتخاب ، واما اكتمى بموجب المادة ٤٥ ، منه اي الاشارة بوجوب احراز أعضاء مجلس الاعيان من بين رجالان ادوله دوي احزبه والشفافة العامة وشرف ارفع .

واذا كنت تسامر كل من تركه وإيران والاردن قد اختلف من حيث سمه يكون مجلس الشيوخ ومن حيث الشروط احصاء بأعضاء هذا المجلس ، فانها اختلفت أيضاً من حيث مدة عضويته أعضاء هذا المجلس . فبما يرى بأن

مدة العضوية في مجلس الاعيان الاردني بموجب المادة ٦٥ من الدستور ، هي ثماني سنوات على ان يعاد تعيين بعضهم في نهاية كل أربع سنوات حجب بأن مدة العضوية في مجلس الشيوخ التركي بموجب المادة ٧٣ من الدستور ، هي ست سنوات على ان تتحدد انتخابات بعض ثلث عددهم في نهاية كل سنتين ، علما بأن ذلك لا يشمل الاعضاء المنتخبين . وبم تعيين من سبهي مدة عضوية بعد مرور أربع سنوات باسمه للمجلس الاردني وستين باسمه للمجلس التركي ، عن طريق امرعه ، مع العلم بأن من يتم تعيينه بعد امرعه الاولى من أعضاء مجلس الاعلى التركي لا يشارك في امرعه الثانية بعد مرور ستين أما بالنسبة للدستور التركي ، فإن مدة العضوية في مجلس الشيوخ بموجب المادة ٥٥ منه هي ستان .

### ثانيا : مجلس النواب :

قبل عرض أحكام دستور ك من ترك واران والاردن لخاصة تشكيل مجلس النواب وشروط العضوية به في كل منها نعرض لذكر بعض القواعد العامة التي تنطبق في الدول العربية . فبالاخذ أولا بأن لانتخابات هواميريه انتم في بعض أعضاء المجلس النيابي ، وإن عدد هؤلاء يكون أكثر بكثير من أعضاء مجلس الشيوخ . بالإضافة الى ذلك ، فإن السن التي يجب توفرها في النواب أقل من السن التي يشترط توفرها في أعضاء مجلس الشيوخ كما ان مدة اسبابه في مجلس النواب أقل من مدة العضوية في مجلس الشيوخ . بعد هذه الملاحظات العامة سندرس مجلس النواب في فترتين تخصص الأولى لدراسة تكوينه والثانية لدراسة شروط الانتخاب وفترتها في مجلس النواب .

### ١ - تكوين مجلس النواب :

يتألف مجلس النواب الاردني من ستين نائب وذلك بموجب قانون الانتخاب الصادر وفقا لأحكام المادة ٦٧ من الدستور . والمادة ٦٧ من الدستور اوجبت

أن تم انتخاب النواب بالاعتراع اسري المباشر • وهذه الأحكام في الواقع مشابهة لأحكام دستور تركي والأيراني الخاصة بمجلس النواب ، حيث يتم اختيار أعضاء مجلس النواب التركي وفقاً للمادة ٦٧ من الدستور عن طريق الاعتراع العام اسري المباشر ، وأن عددهم أربعمائة وخمسون عضواً • أما بالنسبة للدستور الأيراني فعلى الرغم من أنه لم يحدد طريقة انتخاب أعضاء مجلس النواب ، قرر بموجب المادة ٤٤ منه بأن عددهم يجب ألا يزيد وقت صدور الدستور على مئة وأربعين وثمانين ، على أنه يمكن زيادتهم عند الضرورة إلى مئتي عضو فيما بعد •

هذا وإن مدة السنة في مجلس النواب الأيراني بموجب المادة ٦٨ من الدستور أربع سنوات تبدأ من تاريخ إعلان نتائج الانتخابات في آخر يوم ارساليه على شرط أن تجرى هذه الانتخابات خلال الأسبوع الأربعة أي تسع أيام مدة سنة المجلس أعدهم • وإسم من لا يحق له انتخاب حتى نهاية مدة المجلس أعدهم أو آخر سبب من الأسباب ، مدة مدة سنة المجلس أعدهم حتى تجرى انتخاب أعضاء المجلس بعده • أما بالنسبة لمجلس النواب التركي فإن مدة سنة أربع سنوات أعضاء المجلس إعلان نتائج الانتخابات • ومن أجل سلامة الانتخابات وتجريتها بحسن ، قرر المادة ٧٥ من دستور تركيا أن تجرى الانتخابات تحت إشراف الإدارة العامة هيئات اختصاصه • وبشكل الاستعانة على تقسيم الانتخابات هذه حصة مئة مئة نائب • ويكون من سبعة أعضاء ضلعي وثلاثة أعضاء آخرين على محكمة عسكرية من سبعة منهم ويكون عضواً من قبل مجلس الشورى من بين الأعضاء • وعلى خلاف ذلك من الدستور التركي والأيراني ، قرر الدستور الأيراني بموجب المادة ٥٥ منه أن مدة سنة مجلس النواب خمس سنوات تبدأ من تاريخ حضور الأعضاء الأولى جلسات المجلس •

ومجلس النواب الأيراني يوزع على خمسة دوائر في عضون كل سنة • وتبدأ



المدورة العادية بموجب المقرر (٣) من المادة ٧٣ من الدستور ، في اليوم الأول من تشرين الثاني وسمر لمدة ثلاثة أشهر . وبحق للملك وفي المادة ٧٨ أن يمدد هذه المدورة لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر . كما للملك أن يؤجل بأرادة ملكية جلسات المجلس ثلاث مرات على أن لا تزيد مدة انقطاعات في غضون كل دورة على اشهرين مع العلم بأن مدة الانقطاعات لا تدخل في حساب مدة المدورة . وللملك بملأه عند الضرورة ، أو بناء على طلب كتابي مقدم من قبل الاعلى اقطعه مجموع عدد النواب أن يدعو المجلس الى الاجتماع في دورة استثنائية مدة غير محدودة على أن لا تستمر بأي حال من الاحوال الى « بعد نهاية تشرين الأول » وجلسات مجلس النواب الاردني ، العلنية منها والسرية لا تكون قانونية الا بحضور ثلثي عدد الاعضاء . ومما تجب الاشارة اليه بان المشرع الاردني على خلاف المشرع التركي كما ستري فيما بعد استطاع بهذا النص أن يحمي من جهة الاسناد الموجه الى الديمقراطية النيابية على اعتمادها حكومة الاعلى وسب حكومة الاعلى لان أغلب الدول النيابية شرط لقانونية جلسات المجلس اسامي حضور الاعلى اقطعه لمجموع أعضائه . والجلسات تكون علنية بصورة عامة ، الا أنه يجوز للمجلس أن يعقد جلسات سرية وذلك بناء على طلب الحكومة أو خمسة من أعضائه وموافقة أعلى الاعضاء الحاضرين . ويدعى أعضاء المجلس لمدورات العادية بأرادة ملكية ، الا أنه إذا تأخر صدور هذه الأوامر حتى ايام الأول من شهر تشرين الثاني للمجلس أن يجتمع تلقائيا وكأنه قد دعي بأرادة ملكية .

ومما يجب الاشارة اليه بهذا الصدد ، بأن كل من الدستوريين التركي والبرامي قد اعلا النص على بعض الاحكام الخاصة بدورات مجلس النواب واجتماعه . فعلى الرغم من أن المادة ٨٨ من الدستور التركي ، قررت بأن دورة مجلس النواب تبدأ بحكم الدستور في ايام الأول من شهر تشرين الثاني ، الا انها أعلنت ذكر مدة هذه الدورة . ويبدو بأن مدة دورة مجلس النواب

يحدد حسب دعوته أعضاءه وحسب اختياره ، تحت قروب هذه المادة والمجلس  
 ان يعطي اجتماعاته مدة لا تتجاوز خمسة أشهر سوية على أكثر تقدير ،  
 بالإضافة الى ذلك يجب أن هذه المادة اعطت لرئيس الجمهورية والمجلس  
 الوزراء ، ورئيس مجلس النواب ، ورئيس أعضاء المجلس حق طلب دعوته  
 للاجتماع في دورات استثنائية . أخراس سنة ١٩٦٠ من الدستور بأنه يكفي  
 لكي تكون جلسات المجلس قانونية ، حضور أكثر من نصف أعضائه وأن  
 القرارات تؤخذ بالأغلبية المطلقة لمجموع الأعضاء الحاضرين الا في الأحوال  
 التي ينص بها القانون على خلاف ذلك . أما بالنسبة للجلسات السرية ، فالرغم  
 من أن الدستور ، قد أشار اليه فإنه لم يحدد شروط الواجب توافرها من  
 أجل انعقادها . ويسود أن أغلبية أعضاء المجلس الحاضرين هم الذين يقررون  
 سرية الجلسات وعلايتها .

أما بالنسبة للدسور لا يراني قصد قروب هذه المادة منه بأن اجتماعات  
 المجلس تكون قانونية بحضور نواب مهران فقط في حالة عدم الانهاء من  
 اجتماعات نواب الأوبه . وقراءات المجلس في هذه الحالة تؤخذ بالأغلبية  
 المطلقة ويكون قانونية وصادقة . كما أن من جميع الأعضاء . أما في  
 الحالات العادية وبعد الانتهاء من المناقشات في جميع مناطق المملكة تكون  
 الاجتماعات قانونية بحضور أي مجموع الأعضاء ، في حالة الاجتماعات من  
 أجل مناقشة ، أما في بعض الاحتمالات في أخرى فيها حضور واحد  
 قرارات لا تكون قانونية الا بحضور ١٠٠ ٪ من أعضاء المجلس علما بأن  
 القرارات تؤخذ بأغلبية أصوات الحاضرين وهذا يلاحظ على هذه المادة وأن  
 كانت الغاية الأساسية منها هي تلافي عيب الديمقراطية الذي سبق وأن أنشأنا  
 اليه أعلاه إلا أنها في الواقع قد تقف عقبة أمام عمال المجلس أو تحقيق  
 أغلبية الأغلبية فيه ، لأن قراره يصور غير مسرد بأن مجموع أعضاء  
 المجلس على الأقل مستصوب مع المجلس من أجل أي قرار بمجرد عدم

حضورهم الأحصاء • وسوجب المادة ٨٠ من الدستور ، المجلس بموجب نظامه الداخلي هو الذي يحدد أعداد دوراته العادية وأنها • وعلى الرغم من أن المادة ٩٠ من الدستور أشارت إلى سنوات الاستثناء فيها لم يحدد كيفية استثناء ومدة والأحوال التي يقع فيها • يحوز المجلس هذه الدورات • وبموجب المادة ٣٤٠ يجوز لرئيس المجلس ، على رغبة أحده أو ، على طلب أحد أعضائه أو عشرة من أعضاء المجلس أن يقرر أن يفتت بعض الجلسات بصورة سرية •

## ب - الشروط الواجب توافرها في النائب :

على عكس كل من دستور ١٩٥٢ و ١٩٥٣ ، لم يطرده الدستور الأراشي إلى ذكر الشروط الواجب توافرها في النائب • وسوجب المادة ٧٥٠ من الدستور الأردني شروط في النائب

أ - أن يكون أردني الجنسية •

ب - ألا يكون محكوماً عليه بالسجن •

ج - ألا يكون محكوماً عليه بالسجن مدة تزيد على سنة واحدة عن حرمته

د - ألا يكون محكوماً عليه بالسجن مدة تزيد على سنة واحدة عن حرمته غير ساسة •

هـ - ألا يكون محتوفاً أو متوقفاً •

و - ألا يكون من الأحزاب المنك بالدرجة المصنفة بقانون خاص •

بالإضافة إلى ذلك فقد اشترط الدستور الأردني في المادة ٧٠٠ منه أن يكون المرشح لعضوية المجلس قد بلغ سنه ٢٥ سنة من عمره •

أما بالنسبة لدستور ١٩٥٢ ، فهو جاء في المادة ٦٨ منه بشرط في النائب

أ - ألا يكون محكوماً عليه •

ب - ألا يكون ممن لم يؤد خدمته العسكرية إذا كانوا مكلفين بها وغير معينين منها .

ج - ألا يكون محروماً من بولي او طائف اقامه .

د - ألا يكون محكوماً عليه بالحبس اشد من سبب الحرائم الناشئة عن التقصير .

هـ - ألا يكون ممن المحكوم عليهم بالحبس مدة تزيد على احدى سنوات .

و - ألا يكون ممن مرتكبي جريمة خيانة الأمانة أو الاحلاس أو التزوير أو

الرشوة وغيرها من الحرائم المحلة بالعنف .

ووفق المادة ٩٧ من الدستور يشترط في النائب أن يكون قد بلغ

اثنان سنة من عمره .

## المبحث الثاني

### اختصاصات السلطة التشريعية

لا تقتصر وظيفة السلطة التشريعية في الدول العربية على سن القوانين والمواظقة على الميزانية ومعرض المصائب والرسوم ، وإنما تشمل كذلك مراقبة السلطة التنفيذية ومحاكمتها على افعالها . وعلى هذا تتمتع السلطة التشريعية في الدول البرلمانية بثلاثة أنواع متميزة من الاختصاصات : هي الاختصاص التشريعي والاختصاص المالي والاختصاص السياسي . وسنمضي على دراسة الاختصاصين الأول والثاني فقط ، أما سدرس الاختصاص السياسي عند بحث العلاقة بين السلطين التشريعية والتنفيذية .

أولاً : الاختصاص التشريعي :

يطلق القيام بهذا الاختصاص على أمرين متعاقبين أولهما حق اقتراح القوانين وثانيهما مناقشتها والتصويت عليها .

# ١ - حق اقتراح القوانين :

أحدث دستور كل من برك وإيران والأردن مبدأ مساواة بين أعضاء مجلس النواب و سيوخ في حق اقتراح القوانين . فقد نصت الفقرة (١) من المادة ٩٥ من الدستور الأردني ، وكذلك نصت المادة ٩١ من دستور العراق ، والمادة ٩٠ من دستور الكويت ، ولأعضاء مجلس الأمة التركي سلطة اقتراح القوانين . وهذا نصه : « يعطى إلى المادة ٢٨ من ملحق الدستور الإيراني الصادر في ٧ كانون الأول عام ١٩٠٧ أي قررت « اقتراح القوانين من اختصاص الملئ ومجلس النواب ومجلس الأعيان » . ومع ذلك فإن الاقتراح والتصويت على القوانين أحدهما من اختصاص النواب والآخر من اختصاص مجلس النواب وحده . . . (١) » .

ومن الملاحظ أن موقف سائر كل من تركيا والأردن والكويت في هذا الصدد ، يمكن أن يكون محاذياً له . لأنها اعطت حق اقتراح القوانين لكل نائب أو عضو ، أو أن شرط وجوب تأييد هذا الاقتراح من قبل عدد معين من النواب أو الأعيان من أجل طرحه على مجلس واحد أو كليهما عليه . ولكل ذلك إما أن يكون من أجل عدم استيعاب عدد من يؤيد اقتراحه قبل طرحه على المجلس ، مناقشته دعم أهميته وضرورة جرائه (٢) . وهذا ما يؤخذ على المادة ٣٩ من الدستور الإيراني أي أن « يجب تأييد خمسة عشر نائبا على الأقل لاقتراح أي من أحد النواب من أجل طرحه على المجلس ومناقشته » . وهذا النص يؤيد على المادة ٢١٠ من نصه الداخلي مجلس النواب اللبناني أي أن « الحكومة وكل نائب من النواب حق اقتراح القوانين ، فإذا كان اقتراح من النواب فلا يجوز أن يرفع أكثر من مرة نواب » . ومن نص هذه المادة « يجوز حق اقتراح القوانين على كل عضو من أعضاء مجلس النواب » .

١ - كوديسو Les Constitutions du Proche et du Moyen-Orient

Paris 1957 P 219

(٢) - انظر : المادة ١٠٩ من دستور الكويت .

ألا أن هذا الاقتراح لا يعرض على المجلس إلا إذا كان موصفاً من قبل عدد من  
أعضاء لا يزيد على السبع . وواضح من نص هذه المادة بأن واضعها لم يوفق  
في مساعيها حتى لا يفهم الحكمه من عدم حوار قول اقتراح مقدم من نائب لا  
لنائب إلا لأنه مؤيد من قبل أكثر من ستة نواب .

وعلى كل حال فإن موقف دوائر كل من تركيا وإيران والاندونيسيا والكويت  
يمكن أن يكون محلاً للنقد لأنها أعطت حق اقتراح المقوانين إلى أماس غير  
متجانس وهم أعضاء مجلسي الاعمار لا ذوي والآراء المتنوع من قبل الملك  
والأعضاء المنتخبين من قبل رؤس الجمهوريه والأعضاء المنتخبين في مجلس  
الشيوخ التركي والأعضاء المنتخبين في مجلس الامه التركي حسب قوانينهم  
وزاريها . وهذا مما لا شك فيه خرق للبادئ الديمقراطية التي تقر بأن  
الشعب هو مصدر السلطات وأن القانون ما هو الا تعبير عن ارادة الشعب .  
لذلك وانحاز هذه السلطة مشرعو هذه الدساتير أن يبرروا مع حق التعبير عن  
ارادة الشعب إلى أماس لم يحجبهم ولم يحجبهم حق التعبير عن ارادته .

واقترحات المقوانين عادة تقدم إلى رئيس المجلس الذي سمي انه المصو  
الذي يقوم بمرورها على المجلس من أحد أحد رأيه فيها وحالتها إلى اللجنة  
المختصة . على خلاف غيره من دساتير الشرق الأوسط بعد أن الدستور الثاني  
ينظم النظام الداخلي لمجلس النواب اجازاً للحكومة وبشكل نائب سواء مع تقديم  
الاقتراح أو بعد تقديمه ان يطلب مذكوره خطبه مسه ، درس الاقتراح بصورة  
مستعجلة . وفي هذه الحالة على الرئيس عرض الطلب على المجلس . فإذا قل  
هذا الطلب ، اجتمع مع الاقتراح إلى اللجنة المختصة التي يجب عليها درس  
"الاقتراح قبل اتمام غيره من الأعمال . كما اجيز للحكومة ولكل نائب سواء مع  
عدم الاقتراح أو بعد تقديمه ان يطلب مذكوره خطبه مسه ، درس الاقتراح  
بصورة الاستعجال المذكور . ثم ان يكون الاقتراح مؤلفاً من مادة واحدة . فإذا  
قرر المجلس اجازة الطلب درس الاقتراح هوذا دون اجازته إلى اللجنة

المختصة (١) . وبموجب المادة ٤٦٠ من الدستور الإيراني يجب أن تعرض  
اقتراحات النقابات على مجلس الاعمال أولاً سواء كانت مقترحة من قبل الوزراء  
أو من قبل الاعيان أو النواب .

#### ب - المناقشة والتصويت :

تقدم اقتراحات القوانين عادة الى رئيس المجلس ، الذي عليه احوالها الى  
اللجان المختصة ، بعد درجتها في جدول أعمال المجلس ومواجهه أغلب أعضائه  
عليها . وبعد انتهاء اللجان اسمايه من رايه هذه الاقتراحات واعداد التقارير  
اللازمة لها تودع الى رئاسة المجلس التي يجب عليه ادراجها في جدول الأعمال  
حسب تواريخ ورودها من اللجان . وفي انواعه المحددة حسب جدول الأعمال  
تبدأ المناقشة العامة وذلك بملاوه الاقتراح وأسبابه الموجبة ثم تقرير اللجنة أو  
اللجان التي عرخص عليها . وبعد ذلك يسطى الكلام لقور اللجنة من أجل بيان  
جميع الآراء التي عرضت عند بحث الاقتراح سواء كانت هذه الآراء مؤيدة  
بالاقتراح أو معارضة له . ومن ثم يسطى الكلام للحكومة التي لها حق  
الأولوية في الكلام عند طلبها وأخيراً يأتي دور النواب طاسي الكلام  
حسب الترتيب .

وبعد الاسماء من المناقشة العامة للاقتراح ، تبدأ مناقشة مواد كلا على  
افراد . وبدأ المناقشة في كل مادة بملاوه بعضها أولاً ثم تلي التعديلات المقترحة  
حسب ترتيبها . وبعد الاسماء من مناقشة كل مادة وتعديلاتها المقترحة يخترى  
التصويت عليها حسب نظام المجلس ، ثم يرفع الأيدي أو بالقيام وانفعود أو  
بمداة بالاسماء في الاحوال الهامة .

وبدأ التصويت على مواد بأن يشرح أولاً تلك الاعاء اذا كان قد اقترح ثم تطرح  
التعديلات المقترحة فعدمها أمدها مدى عن الأصل . وبعد رفض طلبات

---

(١) للاستفسار منه بالبحث راجع حسن الحسن . القانون الدستوري  
والمستور في لبنان من ١٩٥٠ - ١٩٦٦ .



الأعضاء والتعديلات يصاد أي التصويت على أحد الاقتراحات \* وبعد الانتهاء من التصويت على جميع المواد يؤخذ الأمر على فصول الاقتراح بجمليته بعد حذف المواد المرفوضة عند تصويت عليها \* في حالة رفض الاقتراح جملة ، يسمع النظر فيه ثانية بموجب الدستور اللبناني قبل مضي ستة أشهر على قرار الرفض إذا كان الاقتراح مقدم من أحد النواب ، وقبل مضي سنة شهر إذا كان مقسماً من الحكومة \* وبموجب دستور كرك من تركيا وإيران والأردن والتكوت يمنع النظر في الدورة بعدها ويجوز النظر فيه في دورات آتية لها (١) \* ومن الملاحظ ، بأنه على خلاف دستور مصر وسوريا وسنغافورة والأردن لا يجوز رئيس المجلس بموجب الدستور التركي استراحة في تصويت إلا في حالة تعادل الأصوات (٢) \*

وبالإضافة إلى هذه الأحكام هناك أحكام خاصة بالدولة التي يحدد نظام المجلس \* بموجب المادة ٩٢ من الدستور التركي ، يجب أن يجري مائتة الاقتراحات والتصويت عليها في مجلس النواب أولاً ومن ثم في مجلس الشيوخ وإذا وافق مجلس الشيوخ على النص الواردة إليه أو إذا أدخل تعديل عليه ووافق مجلس النواب على هذا التعديل أصبح النص قانوناً بعد تصديقه من رئيس الدولة \* أما إذا رفض مجلس النواب تعديل الواردة إليه من مجلس الشيوخ يؤتمن جهة مجلسه مائة من عدد أعضاء اللجان المختصة في كلا المجلسين \* وعلى هذه المنهجية أن تصح صيغة تعرضها على مجلس النواب وعلى مجلس النواب في هذه الحالة أن يقلل أحد النصوص التالية : النص الذي أعده اللجنة المحفلة أو النص الذي وضعه مجلس الشيوخ والنص الذي عرضه مجلس النواب نفسه من البداية \* والاقتراح أو التعديل المرفوض من قبل مجلس النواب ووافق عليه مجلس الشيوخ \* يعاد إلى مجلس النواب

(١) أنظر المادة ٩٣ من الدستور الأردني والمادة ٩٣ من الدستور التركي والمادة ٢٢ من الدستور الإيراني والمادة ١٠٩ من الدستور الكويتي .  
(٢) أنظر المادة ٨٤ من الدستور التركي .

ثانية فإن أصر على رفضه لا يجوز عرضه للمصوت ثانية وعلى مجلس الشيوخ  
الت في الاقتراحات والتعديلان أرسله له من مجلس النواب في خلال مدة  
لا تتجاوز الثلاثة أشهر على أكثر تقدير .

وعلى العكس من ذلك قرر الدستور الأبرامي بموجب المادة ٤٦ ، مه يحب  
أن تناقش جميع الاقتراحات أمام مجلس الأعيان أولاً ، حتى وأن كانت مقترحة  
من قبل أعضاء مجلس النواب . وعلى هذا صحيح الاقتراحات التي يقدمها أعضاء  
مجلس النواب بعد إقرارها من قبل المجلس بصورة مدته محلها إلى مجلس  
الأعيان من أجل مناقشتها وأعضاء رأيها فيها . وبعد انتهاء مجلس الأعيان من  
مناقشة الاقتراحات واتخاذ القرار بشأنها يحال إلى مجلس النواب . وفي حالة  
إحلاف المجلسين بشأن اقتراح كذا يوافق أحدهما عليه ويرفضه الثاني أو  
يعدل ، يحال هذا الاقتراح بموجب المادة ٤٨ من الدستور ، إلى لجنة نصف  
أعضائها محزون من مجلس النواب والنصف الآخر محزون من مجلس  
الأعيان . فإذا توصلت هذه اللجنة إلى الاتفاق على حل ، يرسل إلى الملك  
لإقراره . أما إذا اختلف الأعضاء وبصر الوصوف إلى حل يرسل هذا الاقتراح  
إلى الملك ، وله في هذه الحالة اتخاذ القرار النهائي في الموضوع ، كما له أن  
يعيده إلى مجلس النواب من أجل إعادة مناقشته . فإذا أصر مجلس النواب على  
رأيه ، للملك في هذه الحالة حق حل المجلس وأجراء انتخابات جديدة .

أما بالنسبة للمادة ٩٧ من الدستور الأردني ، إذا رفض أحد المجلسين  
مشروع أي قانون مرتين وله الآخر ممدلاً أو غير ممدل ، يجتمع المجلسان في  
جلسة مشتركة برئاسة رئيس مجلس الأعيان لمبحث المواد المختلف بشأنها  
ويشترط لقول مشروع أن يصدر قرار الجلسة المشتركة بأكثرية ثلثي الأعضاء  
الحاضرين . وبعد رفض أي مشروع من قبل الجلسة المشتركة أو من قبل  
كلا المجلسين ، لا يقدم ثانياً إلى أحد المجلسين في الدورة نفسها ، وأما يجوز  
اقتراحه في الدورات التي تليها .

## ثانيا : الاختصاص المالي :

أن دراسة الاختصاص المالي ليست سهلة سريعة في بدون المراتبه بصورة عامة نطلب بحث اثنين ههه العوائق عامة ومراسته العامة

### القوانين المالية :

على الرغم من أن نفسه كثر من شؤون العامة كالتقروض العامة والاعتمادات العامة لا نطلب وضع قواعد عامة ساملة وبالتالي لا تحمل صفة القوانين ، نجد ان دستور بدون امره على خلافها فقر وجوب تنظيمها نفسه الشؤون العامة الأخرى عن طريق إصدار القوانين ، وانواع أن العامة من وجوب تنظيم الشؤون المالية عن طريق إصدار القوانين هي تمكن التمرار من مراعاة تصرفات الحكومة مراعاة منه وعدم السماح لها بالانفراد بتصريف شؤون الدولة العامة دون اطلاق مسئولية الشعب عليها . وقد أخذت دستاير كل من الأردن وسن وباكوس وبركا وإيران بهذه القاعدة . فاستطت تنظيم جميع الشؤون العامة عن طريق إصدار القوانين . وسين أهم أحكام هذه الدساتير بهذا الصدد .

### ١ - الضرائب والرسوم :

نفس المادة ١١٠ من الدستور الأردني ، لا تعرض صراحة أو رسم القانون ولا تدخل في باب أنواع الحقوق التي يخصصها الجزاءات المالية ، موم به دوائر الحكومة من الجند والفر أو مقابل المصالحات بأملاك الدولة . . . . . وواضح من نص هذه المادة أنها تفرق بين الضرائب والرسوم وبين الحقوق . فالأولى لا يجوز سلبها إلا بقانون وإذ لا يجوز أن تعرض غير حاجته إلى صدور قانون أي يجوز تعريضها بقانون مثلا . وما يلاحظ بأنه لا يجوز إلغاء أو تعديل الضرائب والرسوم إلا بقانون وذلك لأن القانون لا يمكن أن يلغي أو يبدل إلا بقانون . ومن هذا نستطع القول أنه لا يمكن للحكومة أن تعمد بوضع أو إلغاء أو تعديل ضرائب ورسوم صلا لأنها خاصة برقابة

البرلمان الذي من اختصاصه سن القوانين ومنها المظفرات والرسوم وهذا ما سارت عليه دساتير كل من سويسرا وبرك وبارك والكونست فست المادة ١٦٩ من الدستور التركي . . . ولا يجوز أن يقرض صرناث أو رسوم أو نفقات وما إلى ذلك من التكاليف إلا بقانون . ونصت المادة ١٨٥ من الدستور الإيراني . . . لا يقرض صرناث أو رسم أو تعديل إلا بموافقة مجلس النواب . ونصت المادة ١٣٤ من الدستور الكويتي . أنه يصرف المصاريف العامة وتمديدها والمؤلفات لا يكون إلا بقانون ولا يعنى أحد من أعضائها كلها أو بعضها في غير الأحوال التي يقرضها ولا يجوز تكليف أحد بمداة غير ذلك من المصاريف والرسوم والتكاليف إلا في حدود القانون . وأخيرا قرأت المادة ٨١ من الدستور اللبناني . يقرض المصاريف العمومية ولا يجوز أحداث ضريبة ما وجبتها في الجمهورية اللبنانية إلا بموجب قانون يقرضه على حكمه على جميع الأراضي اللبنانية دون استثناء . ومن الملاحظ بأنه على عكس كل من الدستورين الأمريكي والفرنسي نصت دساتير كل من سويسرا وبرك والكونست الأحكام الخاصة بإعفاء وتعديل المصاريف فست المادة ٨٢ من الدستور اللبناني . لا يجوز تعديل صرناث أو إعفاءها إلا بقانون . وقررت المادة ٥٨ من دستور الأراضي . كل شخص أو إعفاء أو إعفاء مالي لا يمكن تقريره إلا بقانون خاص .

ومن بين الدلائل ٨١ ، ٨٢ من دستور اللبناني المذكورين أعلاه . يتضح بأن الدستور اللبناني قد عمل ذكر الرسوم وبار كقيمة فرضها وجبايتها وإعفاءها . ومع ذلك نجد أن أعضاء المجلس اللبناني بالأمم هذا المقصود ، نصت المادة ٩٥ منه . لا يجوز أحداث أو إعفاء صرناث أو رسم أو مكس من المكس أو تعديل في المصاريف والرسوم والمكس إلا بقرار مجلس النواب . وكما أنه لا يجوز إنشاء أو تعديل أو إعفاء صرناث أو رسم إلا بقانون ولا يجوز كذلك إعفاء أي شخص منها إلا بقانون وهذا ما نصت عليه المادة ١١٨

النظم السياسية والتمثيلية م - ٤ -

من الدستور الأردني ، لا يجوز أخذ أحد من بذنه الضرائب ورسوم في غير الأحوال المنصوصة في القانون ، وأما المادة ١٣٤ من الدستور الكويتي والمادة ٥٨ من الدستور العراقي ، فهذه كلها ، وعلى الرغم من أن كل من الدستورين الكويتي والعراقي قد أعفيا من هذا النص ، يبدو أن هذا لا يمكن أن يعنى أي شخص من الضرائب في لبنان وتركيا إلا بقانون وذلك طبق للمساعدة الواردة أي شخص لا يمكن أن يشرع قانون لا يمكن أن يؤخذ أو تعديله إلا بقانون .

#### ب - الالتزام والامتناع والاحتكار :

نظراً لأهمية الامتناع والاحتكار ومما فيها من مباح الاقتصادية لهذا البلد ، ذهب معظم المفسرين في حقوق مباح وسلطتها قانون . فسلطة المصلحة بموجب هذه الامتناع لا يمكن مباح أي امتناع أو امتناع أو احتكار لاستغلال برون الملاك نفسه وربما لعلها بشؤون الاقتصادية المصلحة التي يجب أن تبقى مملوكة للمصلحة العامة . وعلى هذا فقد نصت المادة ٨٩ من الدستور الكويتي ، لا يجوز مباح أي امتناع أو امتناع لاستغلال مورد من موارد برون الملاك نفسه أو مصلحة أو مصلحة عامة أو أي احتكار إلا بموجب قانون وإلى زمن محدود ، وهذا من نص هذه المادة من الدستور الكويتي وأن أعطى حق مباح الامتناع والاحتكار أي شخص فإنه يشترط ألا يمتنع هذه الحقوق إلا لمدة محددة . وهذا نص في المادة ١٥٢ من الدستور الكويتي بموجب المادتين ١٥٢ و ١٥٣ ، منه وما يلاحظ من الدستور الكويتي والكويتي قد أحيا عدم حوار مع هذه الحقوق مدة غير محدودة حيث قد تغير الأحوال الاقتصادية والأوضاع تغير ظروف البلد الأمر الذي يلزم تغيير شروط الامتناع أو الامتناع أو الاحتكار تمثيلاً مع ما تقتضيه المصلحة العامة ، والدستور الأردني وإن لم ينص صراحة على عدم حوار مع الامتناع والاحتكار إلا بموجب كما فعل المجلس للأمير فإنه أصدر أنها صحت حيث جعلها من أنواع الامتناع .

وهذا ما به نص المادة ١١٧ من حيث نصت : كل امير يعطى منح أي حق  
 سلق نأست ساحت أو معدن أو المرافق العامة يجب أن يصدق عليه بقانونه  
 ويظهر من نص هذه المادة أن السرعة لا ينبغي أن تعمل اشتراط منح هذه  
 الحقوق منه غير محدودة وهذا لا يتفق مع نص المادة ١١٧ من حيث نصت  
 فعل سرعة المدعي والوسعي من قبله ، وعلى عكس نتائج كدس لسان والكونت  
 والادد . م حقوق مدعي كدس من تركها وإيران إلى تنظيم الالتزام والامتياز  
 والاحد . وهذا لا يتفق مع نص المادة ١١٧ من حيث نصت لاهمها الكبيرة  
 كما بنا .

### ج - القروض المالية العامة :

بالإضافة إلى عرض الضرائب ، رسوم ومسح الالتزام والامتياز والاحتكار  
 ذهب الدستور اللبناني إلى ما ذهب إليه كدس من النتائج البرلمانية ، قرر عدم  
 حوار عقد عروض المالية العامة لا بموجب قانون . وهذا ما به المادة ٨٨  
 من حيث نصت : لا يجوز عقد عروض عمومي ولا عهد سرب عليه اتفاق من  
 البحرية إلا بقانون ، وهذا ما ذهب إليه كدس من الدستور الكويتي وما  
 أشار إليه المادة ٤٦ و ٢٥ من دستور الكويت حيث قرر بأن عقد  
 القروض من اختصاص مجلس النواب وحده دور مجلس الشيوخ . والواقع  
 أن الحكمه من عدم عقد عروض العامة إلا بقانون هي إعطاء ممثلي الشعب  
 حق مراقبة سروض هذه العروض والإطلاع على كيفية تسديدها ومدى تأثيرها  
 على الاقتصاد الوطني ، لأنها سرب دد في دمه الشعب المعمر عن إرادته .  
 وعلى الرغم من صرود نص على عدم حوار عقد عروض العامة إلا بموجب  
 قانون ، نجد أن سائر كدس من تركها لا تسبب حلاوة منه . ومن المشاهد  
 بأنه فضلاً عن عدم حوار من هذا نص في دستور الأردن في شأن العمل قد  
 جرى بأن عقد هذه العروض لا يتفق مع مواثيق مجلس النواب .

## الميزانية العامة

اسرائيه العامه هي الحساب التقديرى لمصروفات وإيرادات الدولة خلال سنة كمنه \* وعلى رعيه من ان خصم اسرته عمل ادبي على دترحه عظيمه من الاهميه سمح للمراس في ادون اسرته تصويره حصه بان سدي ارادته اسره قبل وضعه موضع سده \* و- لان اسرته عامه في ادون اسرته هي اعلى سدي سميع اسرته بواسطه \* ووجه اسطغه اسفديه في الاتحاد الذي يراه ووسيله سده في رويته عن اعدادات هذه اسطغه \* وهذا ما احدثه ربي كمن من الملكة الاردنيه الهاشميه والملكه الايرانيه والجمهوريه تركيه \* جمهوريه سده وياوت \* حيث فصل هذه التفسيرات بوجوب عرض مشروع اسرته على سلفه الشريعيه ومصادرها عليه قبل سده \*

ومما ان اسرته عامه ربي سده ربي سده في سده وسيع مشروعاتها يكون من احصائيه و- اسره ( ) \* وهي في عمومها احصاء التقديرى والادب الادب ومصرفه والاعمال والاعمال من أجل الحصول على اسرته حصه بان سده \* وبعد سده \* من وضع سده اسرته محله بان سده مشروع في سده سريعه هي خلال هذه سده مختلف خلاف اسره \* قد سده دستور السريه على ربي اسره سده سده مشروع في مجلس النواب قبل سده - ربي سريه سريه عشر يوماً على الأقل ( ) \* و- سده دستور الاسريه على اسره سده قبل اسره اسره

- (١) بموجب المادة ١٠٢ من الدستور لاسرائيه يكون وضع مشروع اسرائيه من احصائيه حيثه يكونها مجلس النواب من بين عصفائه ويقوم هذه حيثه بالاتصال بمختلف الوزارات لاعداد مريبتها \*
- (٢) اسره ٨٢٠ من دستور السريه \*



اسمه شهر على الاول (١) ، واسمه بلد بور التركي على اوراقه عديده قبل  
 ابداء اسمه اسمه ثلاثة أشهر على الاول (٢) ، واسمته الدستور الانباري يجب  
 على كل واحد من هذه المراسم في نصف ابريل من سنة ، وعليها ان يقدم  
 هذه المراسم في مجلس شورى من خمسة عشر ومائة على الاقل من ابداء اسمه  
 المراسم (٣) ، ولا يجوز ان يكون في اوراقه عديده ان مجلس  
 ادمه من ابداء اسمه شهر على الاول (٤) ، وعلى حاكم الدستور التركي  
 على رئيس مجلس احوال موحد ~~مستأثر~~ من ايران واسكوت ولسان  
 والامر المحمدي من سنة في المحلة المحقة بعد ازالة من اوز ، من  
 اهل راسه وتقدم تقرير عنه ، وعلى المحلة بعد اسلامها مشروع المراسم  
 بدمه بدمه في مجلس مساعده حضره و براسه ومملو محلف اوراقه  
 ولسان محله من اجل المجلس على يد من عهد ان هذه المحلة لا يصح  
 الامور المتعلقة بدمه المجلس من اوراق ، راسه و من يصنع استشارته ، وبعد  
 ابداء المحل من سنة مشروع مائة ، عليها ان تقدمه الى المجلس برفعا  
 تقريرها النهائي ، الا انه لا يجوز لمجلس ادمه مائة ارساه الا بعد  
 اصادفه على الحساب الخامي لنفسه السابعة ، ويخصص المجلس الاولى من  
 مجلس المجلس مائة ارساه بدمه ، وبعد مائة مائة على اساس  
 مشروع المحلة المحقة لا على اساس المشروع الاصلي الذي تقدمت به  
 الحكومة ، ومع مائة مائة في حله حذف المحلة لأعداد و من في  
 مشروع لا يصح ان يقال من المجلس ابداء موصفا وحده بدمه ، هذا مع  
 اعلانه لا يجوز المحلة المحقة ولا مجلس احوال حذف عمده وصحة  
 الحكومة لوفاه من عديده موحد دستور واتو بين ارساه ، كما انه لا يجوز

- (١) مائة ١١٢٠ من الدستور ل. د. س.
- (٢) مائة ١١٢٠ من دستور تركي
- (٣) مائة ٢٠ من دستور الانباري
- (٤) مائة ١٤١٠ من دستور الكوسي

للمجلس أثناء مناقشة امرائه أن يرد الأعباءات الواردة فيها سواء كان ذلك بطريق التعديل أو بطريق الاقتراح المقدم على حدة . لأنه يجوز بعد صدق المراسلة أن يفرج وضع قوانين لأحداث تعديلات جديدة أو نقل أي مبلغ في قسم المصروفات من امرائه من فصل إلى آخر . وقد جدد الأمانة إليه بأن بعد اختصاصات البرلمان في رد أو إقرار المراسلات في امرائه سلام مع ما هو معروف عن مل أعضائها إلى الأسراف في الشؤون العامة بغير رخصتهم . وبأنه بل دستور الأردني ، بعد أن مناقشة امرائه من قبل مجلس النواب بحال إلى مجلس الأعيان من أجل مناقشتها بقصد إقرار التعديلات . وهذا على عكس ما ذهب إليه الدستور الأردني الذي نص بأن نظر في امرائه إمامه وإفرادها من اختصاص مجلس النواب وحده .

أما في ترك فلا تعرض مشروع امرائه بعد من قبل جلوسه على مجلس الأمة الكبير مسبقاً ، وقد تعرض ، لا على جهة محفظة مألوفة من خمسة وثلاثين نائباً وحجته شريفة . وسرد في هذه الجهة عند مناقشتها ، أن يكون للأمر غرض من أن يحد من سلطة النواب أو أن يكون سرياً مشتركاً في الحكم على . فوجد بعض الأعضاء بعضاً من أعضاء الجمعية العامة أو المستقلة منها . بسبب مع وجود في المجلس ، على الجهة المحفظة الأمانة من دراسة المشروع في خلال سنة . مع من . مع استلامها إليه . وبعد انتهاء الجهة من دراسة المشروع ، رسله مع تقريره إلى مجلس النواب الذي علمه مناقشته خلال عشرة أيام . وأما في مجلس شيوخ . وبعد انتهاء مجلس الشيوخ من مناقشة رسله ، رسله مع الجهة المحفظة التي عليها خلال أسبوعين الأسبوع من جهة وأما في مجلس النواب للمذكورة ، في وجود القرار النهائي ثلثه . وبعد الإحصاء أنه لا يجوز (أعضاء) مجلس الأمة الكبير عند عرض مشروع المراسلة عليهم ، مناقشة التعديلات المدخلة عليها .

(١) راجع المادة ٩٤ من الدستور التركي .

وعلى عكس الدستور التركي والأمريكي نصت دساتير كل من الكويت  
ولبنان والأردن الأحكام الخاصة بدخول السلطة العامة الجديدة قبل الانتهاء من  
انصوت على اميراته . نصت المادة ٨٦٠ من دستور المصري ، اذا تم سعي  
المجلس من انقضاء وانصوت على اميراته قبل انتهاء الدورة امحصصة بدف  
على رئيس الجمهورية دعوة المجلس فور انتهاء دورته استأنف سمر حتى يهيه  
كأنون السني . . . . . وقد سب اامة انه كوره انه اذا انصت الدورة الاستثنائية  
ولم يسب فيها نهائيا على مشروع اميراته ، لرئيس الجمهورية أن يصدر مرسوما  
بموافقة المجلس فور انه يقرر موافقة وضع مشروع اميراته موضع التنفيذ على  
اشكل اندي قدمت به الحكومة الى المجلس . والملاحظ ان هذا النص متقد  
حيث أعني للحكومة امكانه طلب مجلس النواب حق مراقبتها والانسراف على  
أعمالها ، وهذا ولا شك يعارض مع مبدأ الفصل بين السلطات على اشكل اندي  
يقوم عليه النظام الرلماني . وقد تلاهي المشرع الأردني هذا النقص ، فقررت  
اماده ١١٣٠ من الدستور ، بوجوب العمل بحسب اميراته العامة بلسه اسبقه  
الا اذا كذب بصفه اوارده في مشروع اميراته الجديدة قبل ما في اميراته  
الساقيه فعدتد بحسب العمل ضمن حدود مشروع الميزانية الجديدة الى أن يتم  
التصديق عليها . والحكمة من الأخذ باميراته الاقل نفقات هي تلاهي احتمال  
حدوث عجز في اميراته بلسه الجديدة . وهذا ما يؤخذ على الدستور الكويتي  
حيث قرر بموجب اماده ١٤٥٠ ، انه اذا تم صدر قانون اميراته قبل بدله اسسه  
امالية يعمل بالميزانية القديمة لحين صدور ، وحسب الارادات وينق انصروف  
وقد انقوا انصوف بها في . . . . . اسسه المذكور .

## الفصل الثاني

### السلطة التنفيذية

ممارسة السلطة التنفيذية في الدول العربية من اختصاص رئيس الدولة .  
ولكن بما أن رؤساء هذه الدول مسؤولون وغير مسؤولين فإنهم لا يمارسون  
اختصاصاتهم إلا بواسطة وزراءهم . وعلى هذا فسلطة الرئيس في الدول  
البرلمانية تكون في الواقع من رئيس الدولة ومجلس الوزراء . ويسند للاحكام  
الخاصة بكل منها حسب تأثير كل من السلطة لأردنية الهاشمية ، والجمهورية  
المركية ، والجمهورية العربية ، والسلطة الأردنية ، وإدارة الكويت في تعيين  
مخصص الأول برئيس الدولة ووزير الخارجية .

### المبحث الأول

#### رئيس الدولة

##### كيفية اختيار رئيس الدولة :

نقسم دول الشرق الأوسط العربية من حيث كيفية اختيار الرئيس الأعلى  
إلى دول ملكية ودول جمهورية ، ونسحق كل منها على مفرد .

##### أ - الدول الملكية .

كتب معظم دول الشرق الأوسط العربية حتى يوم قريب تحت نظام  
الملك ، إلا أن هذا النظام لم يبق في أغلب هذه الدول ولم تعد  
تحت به إلا المملكة الأردنية الهاشمية والسلطة الأردنية وإدارة الكويت . فقد  
صارت هذه الدول من المسوور الديمقراطي ، السلطة الأردنية الهاشمية دولة عربية



ناه على ترشيح الأمير ومماحه مجلس الأمة في جلسة خاصة وموافقة الأغلبية  
المنطلقة لمجموع أعضائه ، وفي حالة عدم تعيين وي العهد على هذا الشكل يترشح  
الأمير بولاية العهد للأمة على الأقل من درجة نائب الأمير ومجلس الأمة أن  
يختار أحدهم ويأخذ العهد .

ومن المحدث بالذكر بأنه لا يجوز أن يتولى العرش في كل من إيران  
والكويت والـ... من أمراء وهذا ما أشار إليه المادة ٤٠ من الدستور الكويتي  
والمادة ٣٦٠ من الدستور الأردني المذكوران أعلاه وما قرنته المادة ٢٨٠ من  
الدستور الأردني بنوعه . كونه حرس في المذكور من أولاد الظهور ،  
كما أنه لا يجوز بموجب هذه المادة أن يتولى العرش أحد ممن كانوا محرومين  
من الولاية بإرادة ملكية بسبب عدم لياقتهم مع العلم بأن هذا الحرمان لا ينسحب  
أثناء ذلك الشخص . هذا وتشرح في الإرادة الملكية التي تقرر الحرمان من  
الولاية على العرش أن يكون موصفاً من رئيس الوزراء وأربعة من الوزراء على  
الأقل عن أن يكون من بينهم وزيراً الداخلية والعدل .

وشترط نفس سوي العرش الأردني والعرش الكويتي أن يكون مسلماً  
حائلاً مولوداً من راحة شرعية ومن أصول مسلمين وهذا ما نصت عليه المادة  
٤٠ من الدستور الكويتي وعقره (د) من المادة ٢٨٠ ، كما شترط في المادة  
للأردن أن يكون قد أكمل الثامنة عشرة سنة قمرية من عمره . فإذا لم يبلغ  
هذه السن وقت وفاة سلفه سار سلفه بسببه عنه أثناء مدة قصره وصي أو  
مجلس وصاية معين من قبل الملك أو من قبل مجلس الوزراء إذا لم يكن  
الملك السابق قد قام بهذا المعنى ، وهذا ما نصه عقره (ر) من المادة ٢٨٠ ،  
بالإضافة إليه . بلغ الملك من أرشد حتى أتم ثمانين سنة قمرية من  
عمره . فإذا أقبل العرش أو من هو دون هذا السن يمارس صلاحيات الملك  
أوصي أو مجلس أوصائه الذي يكون قد عين بإرادة ملكية سامية صادرة من  
المجلس على العرش وإذا وفي ور أن يوصي بقوه مجلس الوزراء بتعيين الوصي

أو مجلس اوصاه . وما يؤخذ على هذا أنه أسندت حق تعيين الوصي أو مجلس اوصاه الى مجلس وزراء وحده في حالة عدم قيام الملك المتوفى بذلك . وأنه كان من الواجب أن يشرط موافقة مجلس الامه على هذا التعيين باعتبار ان هذا المجلس هو ممثل الشعب صاحب الريادة فضلا عن أنه يؤدي الى تقوية هذه السلطة الدستورية المطلقة المستديرة وهو ما يتفق مع روح النظام الرئاسي وانه مع الأسس التي يقوم عليها هذا النظام . ويجب على الملك وفق المادة ٢٩٠ من الدستور ان يسمي من يحافظه على أحكام الدستور واللائحة لمبدأه من مجلس من مجلسي الاعيان واواب في جلسته مشتركة برئاسة رئيس مجلس الاعيان .

[illegible]

(۱) عدم وجود ما بعد في الماضي من الامر متصوره منطقيته انك تسامق

ولم تلت اسابق بعد اعرس اى من حارة ذلك المثل ووافق عليه مجلس  
 انواب ، على شرط لا يكون من العائلة القحارية (١) . ويشترط في من  
 سوى العرس ان يكون مسلما . هذا العرس منه خمسة من عمره (٢) . وعند  
 عدم بلوغ وى هذا من عهد ١٩٠٥ ، قوم مجلس انواب بعين  
 وسى على اعرس على لا يكون من من اعراس العائلة اسلمه . وعند وفاة  
 ائمة بموجب ائمة ٢٩ ، على مجلس سور والاعيان ان يخطما حالاً ، وادا  
 كان في ساء عائلته (عقبه) عليهم لاجتماع حلال عشرة آدم من  
 بريح اولاد .

### النول الجمهوريه :

تحت سور كان من سور وركه ، ساء الجمهوري ، هذا يعني فان سم  
 احسان نيس ائمة في كان منه عن طريق الانتخاب . ويختف رئيس  
 الجمهورية بموجب ٢٩ ، من دستور المدني ، و ٩٥٠ ، من الدستور  
 امركي ، منه سور بواسطة مجلس الامة بطله خاصه بالاقتراع السري  
 وعائله بى عوائله الامة في حارة عهد حصول حد امرشحين على الاعلى  
 اندكوده . حارة الاجاب في اجتماع حر ولسي في هذه الحارة بحصول  
 حد امرشحين على اعلى المقامه حصول الاجماع من اجل امو بريسسه  
 ومما ملاحظه في هذا عهد ان من دستور المدني وامركي قد احسن  
 في جعل سور نيس الجمهوري ، حصان مجلس سري ودي لان  
 هذا المجلس ائمة من عامه اشرف عدير كداء امرشحين بهذا المنصب الخطير لما  
 هو معروف من عامه اسف واحة في اسرى الاوسد سارها بالاهواء والارواح

دروى اوضح مجلس ائمة الاى بموجب قانون خاص ، بان المقصود من  
 اشتراف كون من سور اعرس من م برايه الاصل ، هو انها تحصل الجنسية  
 لائمه .

- (١) سنة ١٩٠٥ من مجلس الدستور لائمه ائمة في عام ١٩٠٧  
 (٢) مصر ٢٨ من مجلس الدستور لائمه الصادر في عام ١٩٠٧



الحرمة دون الأسرار بالكتابة الواضحة وقررها بالشرح . هذا مع العلم  
أن كلا من هذين الدستورين قد ألقى الحب الذي يؤخذ على انتخاب رئيس  
الجمهورية بواسطة مجلس الأمة بأغلبية تؤدي إلى حصول رئيس الدولة تحت  
رحمته هذا المجلس . وبعدم حوار الأمة انتخاب نفس الشخص برئاسة  
الجمهورية مرتين متتاليتين .

وعلى الرغم من أن عدم حوار انتخاب رئيس الجمهورية مرتين متتاليتين  
يساعد على عدم وصمة بغير حقه السلطة التشريعية بعد أغلب الدساتير التي  
أخذت بأغلبية الجمهورية في خفي حوار عدة انتخابية مرة واحدة فقد واصل  
في حوار إعادة انتخاب رئيس مرة واحدة فقط هو التوفيق بين عدم احتكار  
رئاسة الجمهورية من قبل شخص واحد وبين الاستفادة من خبرة ذلك الشخص  
التي حصل عليها أثناء ولايته الأولى مرة . هذا بالإضافة إلى احتمال كون  
الرئيس السابق كثر من المرشحين الآخرين كعادته تولي هذا المنصب . فإعادة  
سمحه أي من هم أقل منه كعادته تولي رئاسة الجمهورية ، وهذا ولا شك  
يتنافى مع المصلحة العليا للدولة (١) .

وبموجب المادة ٧٣ من الدستور البليزي على رئيس مجلس النواب دعوة  
المجلس من أجل انتخاب رئيس الجمهورية قبل انتهاء مدة رئاسته بشهر على  
الأقل وشهرين على الأكثر . وفي حالة عدم قيام رئيس المجلس بدعوة لانتخاب  
رئيس الجمهورية في موعد مذكور أعلاه تصب هذه المدة بوجوب اجتماع  
المجلس بحكم عدول في اليوم الطارئ قبل انتهاء مدة الرئيس السابق لأجراء  
انتخاب الرئيس الجديد . هذا في حالة انتهاء الرئاسة حسب انتهاء مدتها ،  
فما في حالة وفاة رئيس الجمهورية أو استقالته على مجلس النواب بموجب المادة  
٧٤ الاجتماع فوراً من أجل انتخاب الرئيس الجديد ، مع العلم بأن مهام

(١) واستأثرهم ووحيد . استأثر المرجع السابق ، انظر طرق انتخاب  
رئيس الجمهورية من ٧٧ - ٨٤ .

رئيس الجمهورية صاحب مجلس شورى • عند حلول اربعه ايام من  
الاسباب المذكورة (١) • يدرسه المجلس التركي فيموجب ائتمنه ١٩٩٠  
من بعد اقراره اسجد من جمهورية في خلال خمسة عشر يوما الاخير  
من مدة اربعة رئيس سابق • وعند وفاة رئيس جمهورية و استقالته  
يولى مهام رئاسته من مجلس اشراف حتى يتم انتخاب رئيس جديد •

ومجلس الدستور الذي م سيرت في امسحت براسة الجمهورية  
الاخيرهم على اشراف و يجب توفرها في عشاء مجلس النواب ، سواء كانوا  
أعضاء فيه م لا • • • • • في تركي في امسحت أن يكونوا عشاء في  
مجلس شيوخ و • • • • • من عمرهم ، وأن  
اكملوا الدراسة العليا التي مدتها سبع سنوات على الأقل • ومن أجل المحافظة  
على حد رئيس جمهورية • • • • • والآراء الحرة اشترطت المادة  
٩٥٠ من الدستور تركي على من يجوز باستحداث الرئاسة الاستقالة من الحزب  
الذي سمي به • • • • •

#### اختصاصات رئيس الدولة :

رئيس الدولة في دول برلمانية سواء كانت ملكية أو جمهورية  
اختصاصات عديدة يمكن صنفها في اختصاصات رئاسية عديدة واختصاصات  
صحة شرعية • والاختصاصات ذات صفة سريعية يصح رئيس الدولة في  
اندول البرلمانية طبقا لهذا الفصل من الدستور مع تعديلها الذي يقوم عليه  
النظام البرلماني • وان سريعية يجب أن تكون من صفة اطلاقه بين السلطان  
الشرعية والتفدية •

أما اختصاصات رئيس الدولة ان صفة استعدية فهي عديدة فصلا عن انه  
تحلف بأحلاف دول • • • • • اختصاصات رئاسية

(١) راجع بهذا الخصوص ما كرهه دستور الاردني في حالة  
حل العرش •

## ١ - حق تعيين الوزراء وإقالتهم :

أن حق تعيين الوزراء وإقالتهم من الحقوق الأساسية التي يعترف بها لرئيس الدولة في النظام البرلماني ، وذلك بإصدار أن رئيس الدولة في ظل هذا النظام هو رئيس السلطة التنفيذية أي يكون الوزراء جزءاً منها . وهذا ما ذهبت إليه دساتير كل من المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية التركية والجمهورية اللبنانية والمملكة الإسرائيلية وإدارة الكويت . وعلى خلاف دساتير كل من إيران والأردن والكويت ولبنان اشترط الدستور التركي بأن يكون رئيس الوزراء من بين أعضاء مجلس الأمة التركي الكبير<sup>(١)</sup> . ونأخرهم من أن تعيين الوزراء واحداً منهم من اختصاص رئيس الدولة ، فإن أحصل قد جرى في معظم الدول العربية ومنها دول الشرق الأوسط ، بأن يقوم رئيس الدولة بتعيين رئيس الوزراء الذي يهدأ إليه اختيار زملائه من أجل إصدار الأمر رسمياً عليهم<sup>(٢)</sup> . وهنا يلاحظ بأن حق تعيين الوزراء وإقالتهم على خلاف غيره من اختصاصات رئيس الدولة الأخرى ، لا يمارسه بواسطة وزراء وإنما يمارسه بصورة مباشرة . ولهذا فإن مراسيم تعيين أو إقالة الوزراء تكون موقعة من قبل رئيس الدولة وحده .

وسدو لأن هذه أن حق رئيس الدولة في تعيين الوزراء حق مطلق ، إلا أنه في الواقع مقيد بموافقة البرلمان حيث لا يستطيع إلا تعيين الوزراء الذين يسمعون ثقة أعدائه أعضاء البرلمان ، وهذا يرى بأن الدساتير البرلمانية تشترط على الوزارة بعد تأسيسها أن تقدم أي أمران من أجل حصول ثقتها على مياستها . وكما أن حق تعيين الوزراء مقيد فأن حق إقالتهم مقيد أيضاً ، وذلك لأن رئيس الدولة لا يستطيع إقالة الوزراء أي تتمتع بثقة أغلبية أعضاء البرلمان لخطورة السائح التي يمكن أن تترتب عليها ، والتي قد نصيب مركزه بعض التصديق .

(١) المادة ٩٥ من الدستور التركي .

(٢) هنا ما نصت عليه صراحة المادة ٥٦ من الدستور الكويتي .

فإذا أقال رئيس الدولة الوزير ، أي سُمع منه ارتكاب ، فإنه قد لا يوقع في  
 سجن واره بحضي بهذه الحق . وفي هذه الحجة عليه حين ارتكاب واحراء  
 انتخابات جديدة إلا أنه قد يفرز فيها أعضاء المجلس القديم ويكون عندئذ مضطرا  
 إلى إعادة تعيين الوزارة انتقاء أو السحي عن منصبه . وهذا ما سارت عليه  
 دساتير كل من تركيا وسن والمملكة الاردنية الهاشمية والمملكة الايرانية  
 وامارة الكويت .

### ب - العفو الخاص :

يقصد بعفو الخاص ، عفو الدولة المحكوم بها على شخص أو أشخاص  
 معين دون أن يؤدي ذلك إلى رفع الجريمة عنها أو إلغاء العقوبات الناجمة .  
 وهذا بعكس العفو العام الذي يقتضي عفو الدولة المحكوم بها على كل شخص  
 ارتكب نوعا معينا من الجريمة حدث في ظروف خاصة . ولا يجب أن هذا  
 النوع من العفو عدا عفو الدولة المحكوم بها كما هو الحال في  
 بعفو الخاص بل يمداه إلى استلط الجريمة عنها والعقوبات الناجمة وجميع  
 الآثار التي ترسها قانون العقوبات . وقد فرقت دساتير كل من إيران ولبنان  
 واليابان وكوس من هذا النوع من العفو ، فحمل حق العفو الخاص من  
 اختصاص رئيس الدولة بموجب مرسوم يصدر عنه من قبل وزير العدل ،  
 بينما لم يجر إصدار العفو العام إلا بقانون وذلك لأنه يعتبر استثناء على تطبيق  
 أحد مواد قانون العقوبات ، لا يمكن إصداره من قبل أي سلطة  
 قانون . وعلى خلاف ذلك كل من الكويت وإيران والاردن ذهب الدستور  
 التركي بموجب المادة ٦٤ منه إلى جعل حق العفو العام والخاص من اختصاص  
 مجلس الأمة التركي الكبير . وبذلك خالف معظم الدساتير البرلمانية التي تجعل  
 العفو الخاص من اختصاص رئيس الدولة ، لأنه كما قلنا يتعلق بتنفيذ القوانين  
 دون تعديلها أو إلغائها .

## ج - عقد المعاهدات :

إن حق عقد المعاهدات هو من حقوق السليم بها رئيس لدولة في معظم الدساتير البرلمانية الحديثة ، وهذا ما أحدثته دساتير كل من سائر والأردن وتركيا وإيران وأكوس . فقد نصت د . ٥٢٠ من دستور المناخي ، بولي رئيس الجمهورية المتأخذه في عقد المعاهدات الدولية وإبرامها وتطلع المجلس عليها حسبما يمكنه من ذلك بمصلحة البلاد وسلامة الدولة . أما المعاهدات التي تطوي على شروط تعلق بمسألة دولة بالمعاهدات التجارية وسائر المعاهدات التي لا يجوز فتحها فيه فلهذا بعد مبرمه إلا بعد موافقة المجلس عليها . وواضح من هذا النص أن الدستور المنبسط يفرق بين المعاهدات السياسية والتجارية والمعاهدات التي لا يجوز فتحها فيه فلهذا بعد مبرمه إلا بعد موافقة المجلس عليها . ولم يجر تفيد المعاهدات السياسية والتجارية والمعاهدات التي لا يجوز فتحها فيه فلهذا بعد مبرمه إلا بعد موافقة المجلس عليها . وسواء حصل حق عقد غيرها من المعاهدات من اختصاص رئيس الجمهورية .

والأصح على نص المادة ٥٢٠ من نص خطير إذا لم يكن استعماله لأن عبارة حسب ما يمكنه من ذلك بمصلحة البلاد وسلامة الدولة ، عبارة مطاطة يمكن توسيع في تفسيرها وتضييقها تبعاً لغير صحيح . فقد تكون شروط المعاهدة التي يفتقرها رئيس الجمهورية ذات أهمية كبيرة وقد يمضي وقت طويل دون أن تطلع المجلس على هذه الشروط وفي هذا ولائها مناس بمصلحة البلاد العليا . بالإضافة إلى ذلك أن دستور المناخي على عكس الدستور الأردني ، أعطى نظم الشروط السابقة التي قد يجوز عليها المعاهدات المبرمة من قبل رئيس الجمهورية والتي يسلم بمصلحتها عامة لدولة المبرمة عدم نشرها أو عرضها على المجلس النواب . فقد كان على واضح دستور المناخي مع لائحة استعمال رئيس الجمهورية الحق المطلق الذي أعطى له في هذا العدد مذهب إلى ما ذهب إليه كل من النظم السياسية والدستورية م - ٥ -

الدستورين الاردني والكويتي حيث نص كل من هذين الدستورين على عدم  
حوار مباحة اشروط اسرية لاية معاهدة الى شروطها العلية بأي حال  
من الاحوال .

والدستور الاردني وان جعل ابرام المعاهدات بموجب الماده (١) من المادة  
٢٣ منه من حق الملك وحده كعدد عامه الا انه استثنى من ذلك بموجب  
المقره (٢) من المادة المذكوره المعاهدات التجارية وملك اسقطه بالتلاخه والمعاهدات  
التي ترتب عنها عدى اصلي اذونه او الاستعاضه من سادتها او بحصول تجزيره  
اعلمه بعض المعاهدات او مسائل تحتوي لا دلتل عامه او خاصه فان شرط موافقة  
مجلس لاه عليها من أجل مباداه .

وهذا نص ما ذهب اليه الدستور الكويتي ، حيث قررت المادة ٧٠٠ منه ،  
الأمير يبره المعاهدات بمراسم اميريه على ان يلمها مجلس الامه فوراً مشعوعه بما  
ساسها من اسباب ، ويكون للمعاهدات ثوبه بدون بعد ابرامها والتصديق عليها  
وشرها بالحريره ارسعه . ومن عدم يمكن اقول ان المعاهدات كقاعدة عامه  
تصبح نافذه بمجرد ابرامها من قبل الامر ، لكن لا يكون لها قوة القانون الا  
بعد موافقة مجلس الامه وتصديقها وشورها . ومع ذلك فقد سنت هذه المادة  
بعض المعاهدات باسم لاهيتها ساسه لمصلحة احد من هذه القاعده كمعاهدات  
الصالح والحيث والمعاهدات اسقطه بارضي اذونه او تزويها القسمة او حقوق  
الأفراد العامه والخاصه ، ومعاهدات التجاره والملاحة والمعاهدات التي تحمل خزانة  
الدوله بغير عبر واداة في الميراثيه او تتضمن تعديلا للقوانين . فقررت عدم  
حوار مباداه الا بعد موافقة مجلس الامه عليها وتصديقها وشورها .

وعلى عكس سائر كن من الكويت ولسن والاردن جعل الدستور اسركي  
بموجب المادة ٩٧ منه ابرام المعاهدات اذونه من احصاين رئيس الجمهوريه .  
الا أن هذه المعاهدات بموجب المادة ٦٥ لا تصبح نافذه المفعول الا بعد موافقة  
مجلس لاه اسركي كبير عليها . وقد استثنى من نص المادة ٦٥ المذكوره

أعلاء الأنعامات ، الاقتصاد ، والتجارة ، وأمنه التي لا تتجاوز مدتها السنة الواحدة ، والتي لا يسحق حق الأفراد وحق الملكية بالترك المقيم في الخارج والتي لا نسب عشا على ماسة الدولة فلم تشترط موافقة مجلس الأمة من أجل نفاذها •

وهذا أصا ما ذهب إليه دستور الأيراني حيث حل إبرام المعاهدات من اختصاص الملك ، إلا أنه قرر وجوب موافقة مجلس الأمة عليها قبل نفاذها ، وذلك فيما عدا المعاهدات التي تحتوي على شروط سرية لا تقتضي المصلحة العامة اطلاع المجلس عليها<sup>(١)</sup> • ومع هذا فقد قررت المادة ٥٢ من تعديل الدستور الصادر في عام ١٩٠٧ بأنه على الملك اطلاع المجلس على شروط السرية عندما تزول مقتضيات صحتها عن المجلس •

#### د - إعلان الأحكام العرفية :

أول من أحطر الحقوق التي يدرسها رئيس الدولة بواسطة وراثته هو حق إعلان الأحكام العرفية ، وذلك لما يترتب عليه من وقف للحريات العامة وسطيح الصناديق التي يديرها الدستور لحماية هذه الحريات بالإضافة إلى حلول السلطة العسكرية محل السلطة المدنية في سير دفع الحياة المدنية • ولهذا يرى دستة الدول العربية ضرورة عدم استعصاء هذا الحق وحيطه شروط خاصة ، فلا يسمح بتسريته إلا في أحوال الضرورة القصوى كالآزمات الناجمة عن الحروب أو الاضطرابات الداخلية الخطيرة • وعلى الرغم من أن دستور الأردني أحد هذه النماذج ضمن حق إعلان الأحكام العرفية من اختصاص الملك على قرار مجلس الوزراء • إلا أنه لم يحدد بدوه اشروط الواجب توافرها من أجل إعلانها • فقد نصت المادة ١٢٥ من قرار (١) في حده حدوث طوارئ خطيرة • • • • • للملك على قرار مجلس الوزراء أن يعلن بأرادة ملكية الأحكام العرفية في جميع أنحاء المملكة أو في أي جزء منها •

(١) نظر المادة ٢٤٠ من الدستور الإيراني الصادر في عام ١٩٠٦ •

وماء على هذا الحق يستطيع الملك أن يعلن الأحكام العرفية في وقت الحريات العامة ويعطي ضمانات أي فردا الدستور بحماية هذه الحريات متى ما يشاء. لأن الدستور لم يسطر معيارا للتعرفه بين الطوارئ والحكومة أو غير الخطيرة. ولهذا نستطيع القول بأن دستور الكويت كان أكثر توافقا من الدستور الأردني اعظم اعلان الأحكام العرفية. فقد ان قرر موحة المادة ٩٩، مه بان الأحكام العرفية لا يمكن ان يعلن لا في احوال اضروية التي يحددها قانون وبعد ايجاد الاحتراف المستحسن عليها فيه، أو حسب عزم المرسوم الذي موحه يعلن الأحكام العرفية على مجلس الأمة في خلال خمسة عشر يوما التالية له للبت في مصير الحكم العرفي.

وعلى الرغم من أهمية الأحكام العرفية باعتبارها الوسيلة اعلمة بحماية الظروف الاستثنائية التي قد تعرض لها البلاد في أوقات الأزمات من نظري دساتير كل من ايران وترك وساء اي بعضها وكيفية اعلانها. إلا أنه على الرغم من اعفاء الدستور اللبناني الحق على حق اعلان الأحكام العرفية فقد أصدر رئيس جمهورية في ١٦ ساء عام ١٩٥٧ مرسوما قانون نظم بواسطة هذا الحق. فصل المادة الأولى مه. عند حصول اضطرابات مسلحة تشكل تهديد اتمام العام أو سلامة الدولة اداخله أو عند الاضطرابات للمحافظة على سلامة الدولة الخارجية يمكن اعلان حالة اضروية في جميع الاراضي اللبنانية أو في جزء منها كما يمكن اعلان اقليم معين منطقة عسكرية. وقد بين هذا المرسوم بان اعلان حالة اضروية سم بأصدار مرسوم بحده مجلس الوزراء على أن يجمع مجلس احوال لمصر بعد اصدار في مدة ساءه أيام حتى وأن كان أثناء عطلة الاعياد. ومن الملاحظ بأننا لم نهتد الى الاسس القانونية الذي صدر موحة المرسوم عام ١٩٥٧ حيث أن الدستور اللبناني م نص على حق رئيس الجمهورية في إصدار المراسيم قانون كما سري فيما بعد.



## هـ - حق إعلان الحرب :

اختلفت الدساتير العربية في تحديد الجهة التي من اختصاصها إعلان الحرب ، فذهب قسم منها إلى جعله من اختصاص السلطة التشريعية ، وذهب قسم آخر إلى جعله من اختصاص السلطة التنفيذية ، وذهب قسم ثالث إلى جعله من اختصاص السلطة التنفيذية والتشريعية والتعددية . وقد اختلفت أعضائها في تبرير كل من هذه الاتجاهات الثلاثة . فذهب فريق منهم إلى أن يكون ضرورة عدم إعلان الحرب إلا بقرار من السلطة التشريعية وذلك لأن الحرب تفسخ مصير الشعب في كف القدر وهذا أمر خطير يجب عدم اللجوء إليه إلا بقرار من ممثلي الشعب ، كما ذهب فريق آخر إلى أن يكون بوجوب إعطاء حق إعلان الحرب إلى السلطة التنفيذية لأن إعلان الحرب على رأيهم أمر متعلق بالسياسة الحربية بل هو وهذه خصصها بعض الدساتير واسعة وسريعة است وهي أمور قد لا تتحقق في مؤسسات البرلمان . ومن أجل التوفيق بين هذين الرأيين ذهب فريق ثالث من أعضائها إلى أن يكون ضرورة منح حق إعلان الحرب للجمعية الوطنية وأحرار الأمة ، وحلوا الأولى من اختصاص البرلمان والثانية من اختصاص السلطة التنفيذية .

وعلى هذا فقد اختلفت دساتير دول الشرق الأوسط البرلمانية فيما بينها . فذهب كل من الدستور اللبناني والإسرائيلي إلى جعل هذا الحق من اختصاص الملك ، فحسب المقتضى (١) من المادة ٣٣ من دستور الأردني على أنه : الملك هو الذي يعلن الحرب ويصدق الصلح ويبرم المعاهدات . وهذا ما ذهبت إليه المادة ٥١ من الإبراهيمي عام ١٩٠٧ (٢) وعلى الرغم من أن الدستور المصري قد منح النص على حق إعلان الحرب للجمعية الوطنية من اختصاص مجلس النواب ، وليس لأنه عندما أعلنت الحرب على ليبيا واليونان في ٢٧ سبتمبر

(١) نص المادة ٥١ من الدستور الإبراهيمي على أن : حق إعلان الحرب و إبرام الصلح من اختصاصات الجمعية الوطنية .

سنة ١٩٤٥ كان مداه على قانون صدر من مجلس النواب . أما بالنسبة لتركيا فقد فرق الدستور بموجب مداه ١٦٦٠ م بين الحرب الدفاعية والحرب التي تدخلها تركية وفقاً لأحكام معاهدات الدفاع المشترك جعلها من اختصاص رئيس الجمهورية وبين الحرب الهجومية وجعلها من اختصاص مجلس الأمة التركي الكبير . وعلى خلاف معظم دساتير العالم وخاصة دساتير الشرق الأوسط ، نهج الدستور التركي نهجاً فريداً يرجو تخصيص أن معدي نه باقي دول العالم لكي يخلص الشرية من وبلاات الحروب ومضائها . ونهج دستور التركي نهج التفريق بين الحرب الدفاعية والحرب الهجومية . فكل من الحرب الهجومية محرمه بحرساً باتاً وأما الحرب الدفاعية فهي من اختصاص رئيس الدولة .

أما جانب هذه الأخصاصات هناك أخصاصات أخرى منحها بعض الدساتير الرئاسية إلى رئيس الدولة . ونسراً على أهميتها من ناحية أساسية بالنسبة إلى الأخصاصات المذكورة . سأذكرها في مذكرتها دون إلهاب إلى تفصيلها وهي :

- ١ - الأمر بوضع الأسماء المداه بعد الموازين .
- ٢ - قيادة القوات المسلحة .
- ٣ - إمتحان وممنح وإسراء الأسماء وأعمال إسراء وإارت إمتكره والمدنية .

وعلى خلاف كل من الدستورين التركي والمصري فقد نص دستور الأردني على هذه الأخصاصات في المواد ٣١٠ و ٣٢ و ٣٧ ، فقرة (١) بحسب الترتيب ، ونص دستور الأراي على هذه الأخصاصات أيضاً بموجب المواد ٢٩ و ٥٠ و ٢٧ بحسب الترتيب وخيراً نص دستور الكويتي على هذه الأخصاصات في المواد ٧٢ و ٦٧ و ٧٦ بحسب الترتيب .

مسؤولية رئيس الدولة -

أما الجهة التي يعنى بها سائر رئيس الدولة سواء كان ملكاً أم

رئيسا للجمهورية ، سلطانه بنفسه بل بواسطة وراثته . وقد عبروا عن ذلك في الدول الملكية البرلمانية بأن الملك يسود ولا يحكم . أي أنه يتولى العرش ، ولكن لا يداخل في شؤون الحكم بل يترك إدارة الدولة ويصرف شؤونها وراثته . وقد سمع الواحد بهذه الفكرة أن يكون رئيس الدولة في الدول البرلمانية مصوناً وغير مسؤول . ولكن عدم مسؤولية رئيس الدولة لا تعني عدم مسؤولية السلطة التنفيذية بأكملها . إذ لا صلاص للحرية السياسية وحرية الأفراد إلا أن كانت السلطة المنفذة بعد القوانين وإدارة المصالح العامة مسؤولة عن أفعالها . ولهذا قد ذهب الدول البرلمانية إلى تقرير مسؤولية السلطة بقدر عدم مسؤوليته من رئيس الدولة إلى مساعديه المشيرين ومستشاريه أي الوزراء ، فعدلاً من مؤاخذة رئيس الدولة عن أعماله بمؤاخذة وزراءه عنهما (١) .

ومن الملاحظ بأن درجة عدم مسؤولية رئيس الدولة في الدول البرلمانية تختلف تبعاً لكون النظام ملكياً أو جمهورياً ففي الدول الملكية عادة تكون عدم مسؤوليته المثلث مغلقة ، فهو لا يسأل لا سياسياً ولا جنائياً وسواء كان الأمر الذي ينسب إليه متعلقاً بشؤون وطنية أو غير متعلق بها . وهذا ما ذهب إليه أساذ ٣٠٠ من الدستور الأردني حين نص : الملك هو رأس الدولة وهو مصون من كل رمة ومسؤولية . وما ذهب إليه المادة ٤٤ من تعديل الدستور الأردني سنة ١٩٥٧ حين نص : شخص الامراءور معفي من كل مسؤولية . . . . . وما أقرته المادة ٥٤ من الدستور الكويتي حيث نصت : الأمير رئيس الدولة ودانته مصونه لا تنس ، وإذا كان الملك في المملكة الأردنية الهاشمية وائراز مصوناً وغير مسؤول ، فإنه من المنطقي لا يمارس

(١) دسندسه دسحب راجع ريت ابراهيم ووحيد وأقت المصدر السابق ص ٤٩٧ وما عدم ومورس دسفرجه ارجع السابق ص ٥٣٩ وما بعدها وجورج برود . نظرون في العلوم السياسية الجزء التاسع ص ٢٦١ وما بعدها  
Traite de Science politique

سلطانه من حيث ابدأ الا بواسطة وراثته . وهذا ما قررته المادة ٥٥٥ من الدستور  
 الكويتي (١) وما نص عليه المادة ٢٦٠ من الدستور الاردني «سلطه السلطنة التنفيذية  
 بالملك ويتولاها بواسطة وزرائه . ومن أجل تحديد الوزير المسؤول أو الوزراء  
 المسؤولين عن تصرفات الملك ، قررت المادة ٤٠٠ من الدستور الاردني «مما من  
 الملك صلاحاته بإرادته ملكه ويكون الإرادة الملكية موقعة من رئيس الوزراء  
 ووزير أو وزير معين .» وفي طلب مواصلة تشب بوقعه فوق ابواب  
 المذكورة . وما صدر الأمر انه بهذا الصدد أن الوزراء بموجب الأمر ٤٩٠  
 من الدستور الاردني لا يكونوا مسؤولين عن أوامر الملك الخطية صط واسا  
 هم مسؤولون أيضا عن أوامره التنفيذية . وهذا ما ذهب اليه الدستور الايراني  
 حيث اصافت المادة ٢٤٤ «أمر الملك بغير توقيع أو امضاء مسؤول عن عمل الدولة  
 أمام البرلمان ، ونص المادة ٢٥٠ «الأوامر والمراسم لأمرأمرية الخاصة  
 مسؤول عنه لا يجوز في حيزه إلا بعد التوقيع عليها من قبل الوزير  
 المعين الذي يحسن مسؤوله «لوسا ومحتواها .»

أما فيما يخص المسؤولية المدنية فإن النظم ايراني لا يعارض من حوار  
 الخاصة الملك في المسئول عنه «هذا هو الجرح من الخاصة لا يسه في  
 لرامه أو في مركزه . ومع ان نفس الأمر وانما يرميه في بعض  
 الدول خاصة في احترام مركز الملك من أن يمس ولو في دعوى مدنية ، أن  
 الملك الخاصة في هذه الدول في شخص الملكة وهذا يقال في فرنسا لا  
 محاصم بواسطة وكيلة المادة (٢) «دولة من نص ٣٣٠ و ٢٤٤ من  
 الدستور ايراني والاردني صدر بهذا الصدد ، أن هذين الدستورين قد

(١) تنص المادة ٥٥٥ من الدستور الكويتي : «يولي الأمير سلطانه  
 بواسطة وراثته .»

(٢) الدكتور السيد صبرى «عنون الدستوري» طبعه الرابعة ١٩٤٩  
 ص ١٨٧ .

أحد بهذه القاعدة فأعفى الملك من المسؤولية المدنية بالإضافة إلى إعفاءه من  
مسئولتين السالبة والحالية .

أما بالنسبة لرؤساء الجمهوريات فإنه يمكن التعبير عن الأعمال التي  
يقومون بها حسب وظائفهم وأنها تؤديها ويقع الأعمال التي يقومون بها خارج  
وظائفهم . والقاعدة العامة هي الدساتير الرئاسية الحديثة أن رؤساء الجمهوريات  
مسؤولون عن الأعمال التي يقومون بها خارج وظائفهم . وبذلك فقد تمت  
المادة ٦٠ من الدستور المصري . . . . . أما اسمه فبما يخص اختراجه  
الذي لم يخصصه بتواضع إعفاءه . . . . . وهذا يخرج من مفهوم المخالفة لص  
المادة ٩٨ من الدستور التركي التي فصلت على أن رئيس الجمهورية غير  
مسؤول عن الأعمال التي يقوم بها . وأما الجمهوريات وإن كانوا غير  
مسؤولين عن الأعمال التي يقومون بها حسب وظائفهم وأنها تؤديها . فإن عدم  
مسؤوليتهم هذه غير مطلقة . والدساتير عادة تنسب منها ، الخيانة العظمى وهذا  
ما ذهب إليه المادة ٩٩ من الدستور التركي . يدار رئيس الجمهورية من  
جاء الخيانة العظمى بناء على اقتراح يقدمه ما لا يقل عن ثلث مجموع أعضاء  
مجلس الأمة التركي الأكبر . ما لا يقل عن ثلثي مجموع أعضائه . . . . .  
ومما يلاحظ على هذه المادة بأنها قد مرت أمداً مسؤوله رئيس الجمهورية  
عن الخيانة العظمى وحددت الأعلى الواجب وفرضه من قبل الأمة وفرضه  
فإنها لم تعين الهيئة التي من اختصاصها إجراء محاكمة عدالة من قبل  
مجلس الأمة . أما الدستور المصري فإنه كما يبدو من نص المادة ٩٨ ، حالة  
الخيانة العظمى وإحداً من بين . . . . . حالة الدستور فصل المادة ٦٠  
منه . لا يقع على رئيس الجمهورية . حالة عدم بوضعه إلا عند خرق الدستور .  
أو في حالة الخيانة العظمى . وبسبب هذه المادة لا يمكن توجيه التهمة إلى  
رئيس الجمهورية عن خرق الدستور وإحداً من أعضاء لا من قبل  
مجلس النواب . تتخذ بأغلبية ثلثي مجموع أعضائه . ولا يمكن محاكمة

رئيس الجمهورية عن هذه الحرائم تمام احكام احادته واتصافا أمام محكمة خاصة سمي المجلس الأعلى . ويكون المجلس الأعلى بموجب المادة ٨٥ من الدستور من سبعة نواب يحل محل نواب ونائبه من اعلا احكام النسابين رتبة حسب درجات اللس انصائي ، أو حسب الاعددة عند تساوي الدرجة ، ويكون رئيس المجلس أعلى احكامه رتبة . ويكون وظيفة امانة العامة لدى المجلس الأعلى حاكم هذه المحكمة اعطى . امير . وصدر قراران المجلس الأعلى بأغلبية ثلثي مجموع أعضائه بما فهم ارتش أي بأغلبية عشره اصوات . وعند توجيه التهمة لرئيس الجمهورية تناط اخصائيه وكالة بمجلس اورراء حتى تسدور فرد المجلس الأعلى ، وبعد حبه بأبهره على سير التحقيق والمحاكمة عند ممارسته لأخصائيه في تلك اميره .

## المبحث الثاني

### السوزارة

تألف اورراء من رئيس اورراء وعدد من اورراء بحسبده الحاجة ومقصات اعلاه وذلك فهو يحلف بحلف ادول . ومن شاهد في معظم ادول اصل الى زبده اورراءم وبأبلى رده عدد اورراء . ومن اجل الحد من هذا الميل تذهب بعض الدساتير الى تحديد عدد الوراات . وهذا الاتجاه في النواصع قد يصب بعض اصمومات بغيرا صوره وبفريقه الأخرى ان اواح اتخاذها من اجل تعديل الدساتير ، وبعد أن رده وظائف ادوله قد تسوحت اشياء ورايات جديدة ورماده عدد اورراء وهذا ما لا يمكن بحقيقه إلا بعدل الدستور . بعد بعد معظم الدساتير ايرتبه احدثه لا يحدد عدد اورراء وهو ما احدث به دساتير كد من تركيا وسن والاردن وايران وعلى خلاف ذلك ذهب الدستور الكوسي الى تحديد عدد اورراء حيث قررت امانده

٥٦٦ منه بالأحرى أن يزيد عدد اوزراء على ثلث عدد أعضاء مجلس الأمة .  
والواقع أن انعاده من سلوك الدستور الكويتي بهذا العدد ، هي عدم انقراض  
مجلس الأمة بعدد غير محدود من الأعضاء ، الأمر الذي يحضى معه المساس  
بشخصية هذا المجلس أو بأهميته قراراته ، لأن اوزراء المنتخبين من خارج مجلس  
الأمة يصبحون أعضاء فيه بمجرد تعيينهم . (١)

ومن ملاحظ أن رئيس الوزراء في الدول استوائية يتمتع بمرکز نفوذ  
بالأهمية مركزه في اوزراء . وغرض تحقيق التعاون والاستخدام بين الوزراء  
وأعضائهم على شكل كلفة متماسكة ، فونه حرية حرية ايراضي على إعطاء رئيس  
الوزراء حق اختيار الوزراء . ورئيس الوزراء ، بالإضافة إلى ذلك هو الذي يقوم  
بدعوة اوزراء إلى الاجتماع بعد دافعه بصره ، اجتماعهم ، وهو الذي يرأس  
اجتماعات مجلس الوزراء ، كما أن هذه الاجتماعات تصح غير قانونية إذا تمت  
دون موافقة أو علمه . فضلاً عن ذلك فإن رئيس الوزراء أو نائبه  
منه أو أعضائه يؤدي إلى سقوط وزره بأجمعها . وهذا ما جرى عليه العمل  
في كل من الكويت وبركة وسار والبرازيل وما نصت به المادة ٥٥ من  
الدستور الأردني حيث نصت : عند استقالة رئيس الوزراء أو نائبه يصر جميع  
اوزراء مستقيلين أو عدلين بطلان الحال . المادة ١٢٩ من الدستور الكويتي  
أي نص : استقالة رئيس مجلس الوزراء أو نوابه من منصبه يفسخ استقالته  
سائر الوزراء أو أعضائهم من مناصبهم .

ومن أجل تحقيق تعاون بين استقيلين سريعة واستفادة مع ضمان نفوذ  
الأولى على الثانية يفسخ استقالة ايراضي وجوب حياز اوزراء من بين أعضاء  
البرلمان . فالوزراء في الدول استوائية يكونون جزء من السلطة التنفيذية  
بالإضافة إلى كونهم جزء من السلطة التنفيذية وسعد حقيقي بها .

١١ راجع المادة ٨ من الدستور الكويتي

وعلى خلاف كثير من الدساتير الرئاسية ، لم يمنح دساتير كل من إيران ولسان والأردن على وجوب اختيار الوزراء من بين أعضاء البرلمان (١) .

وبمبدأ تفوق السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية التي تقوم عليه النظام البرلماني يقضي بوجود تباين الوزراء على نفع البرلمان في سلسلتها قبل ممارسة سلطاتها على الوجه الدستوري . وقد اختلفت الدساتير الرئاسية التي تأخذ بنظام الفصل بين السلطات في اشراك موافقة كلا المجلس أو أحدهما على سياسة الوزارة وذلك باختلاف ما إذا كان أعضاء مجلس الشيوخ معينين أو منتخبين . ففي الدول التي يكون فيها أعضاء مجلس الشيوخ معينين يقضي دساتيرها عادة بوجود حصول الوزراء على نفع هذا المجلس أو حسب نفع مجلس النواب (٢) . وهذا ما أخذ به الدستور التركي حيث نص المادة ١٠٣ منه على أن يقدم الوزراء إلى مجلس الأمة التركي الأخير في خلال خمسة عشر يوماً من تأليفها حتى وأن كان بناءً على اقتراح من أحد عرصات مناهجها الوزاري عليه . وبموجب هذه المادة لا يجوز أن تبدأ مناقشة السياسة الوزاري في مجلس الأمة التركي أكثر من بعد انقضاء يومين من عرصة ، وكما لا يمكن التصويت عليه إلا بعد مرور يومين على انتهاء المناقشة . ويلاحظ أن الدستور الأردني وأن يقضي بموجب المادة ٥٤ منه على ضرورة موافقة مجلس النواب دور مجلس الشيوخ على سياسة الوزارة بعد تشكيلها ، فإنه لم يحدد المدة التي يجب على الوزراء خلالها أن يقدم إلى مجلس النواب من عرصة ، كما أنه لم يبين الإجراءات الواجب اتخاذها إذا كان المجلس بناءً على اقتراح مناهجها الوزاري .

(١) شرط الدستور التركي بموجب المادتين ٥٨٥ . ٥٩٠ من تعديل ١٩٠٧ بأن يكون الوزراء من أصل إيراني وحاصل لتجنسية الايرانية . وبأن يكون من مرحلة الأولى من اقرباء امبراطور المصانة العثمانية .  
(٢) رئيس الوزراء في القانون الدستوري طبعه ١٩٢٨ ص ١٦٢ وما بعدها .



أما بالنسبة للدورين المديني والأبرامي على الرغم من اتفهما أخذاً بالنظام  
البرلماني ، لم يسأ على صروره حصول ايراد على ثقة البرلمان قبل مباشرتها  
بسلطاتها بصورة دستورية . وما تحدد الاشارة اليه ، بأنه على الرغم من  
اعمال دستور المديني والأبرامي اصل على هذا امداً وسيطه ، فان اعراف  
الدورين في بلل وايران جرى على وجوب حصول كل وراره بعد تشكيلها  
بوقت مسبق على ثقة البرلمان بها وموافقة على سياستها وذلك بالأعليه انطلقه  
بمجموع أعضائه . أما بالنسبة لدستور الكوسي وان كان قد نص في ماده ٩٨  
مه على صروره تقدم كن وراره فور تشكيلها برامحتها الى مجلس الأمة ، الا  
ان اندكر استيريه لهذا الدستور قد ثبت ان المقصود بها جاء في هذه المادة  
هو اطلاع المجلس على ارباح ابرامي وليس الحصول على ثقة فيها .

#### اختصاصات الوزارة :

بما أن الوزارة في النظام ابرامي هي الهيئة التي تمارس السلطة التنفيذية  
صورة فعله فهي التي تهيئ على جميع امصار العامة في ابدوه ، تقوم بتفصيل  
المواهب واصدار الأوامر وتنفيذ احكامها وحماية حقوق وحريات  
وممتلكات الأفراد وحفظ الأمن والاطمئنان في ابدوه . فهي التي تقوم بالاشرف  
على سير العمل في دوائر ابدوه ومراقبة الموظفين وتعيينهم وفصلهم ، وتعيين قوات  
الأمن التي من اهم وظائفها احتراف عن احرارهم ومطاردتهم ومساعدة سلطته  
القضائية على ابرار العقوبة بهم ، وهي أيضاً التي تهيئ الوسائل الكافية لحماية  
الدولة من الأعداءات احرارهم وذلك بتعيين القوات المسلحة وتزويدها بما تحتاج  
اليه من اسلحة ومعدات . والوزارة بالإضافة الى ذلك تضع وتنفذ السياسة  
الخارجية للدولة وتقيم العلاقات الدبلوماسية والثقافية والاقتصادية وتجرى  
المفاوضة لتقيد المعاهدات وتشرف على تنفيذها (١) .

(١) راجع لمادة ١٢٣ من الدستور الكوسي . والمادة ٤٥ من الدستور  
الأردني والمادة ٦٤ من الدستور المديني والمادة ١٠٧ من الدستور التركي  
والمادة ٦٠ من الدستور الأبرامي .

## الفصل الرابع

### العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية

من أجل تحقيق التعاون بين السلطين التشريعية والسفدية ومع ضميا. احدهما على الأخرى بمعنى اعطاء اسرسي موحود مع كل من هاتين السلطين ابوسائل الكوفة التي سيطر بواسطتها ان محمي معها من اعتداءات الأخرى وتوقعها عند حدودها اذا ما ارادت محطي احصائها أو النصب في اسمائها. ونهذا بحث دراسة العلاقة بين السلطين التشريعية والسفدية في فصلين ، يكون الاول خاصا بوسائل رفابة السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية ، والثاني خاصا بوسائل رفابة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية .

### البحث الاول

#### وسائل رفابة السلطة التشريعية على

#### السلطة التنفيذية

نقضي لسلطة التشريعية في الدول اسرلانية وسائل عديدة من أجل كح حماح السلطة التنفيذية ومعها من مصادره احصائها على اشكل الذي يتنافى مع تحقيق المصلحة العامة ومن أهم هذه الوسائل :

##### اولا - السؤال :

تقرر الدساتير الرمانية ، لكن عسو من أعماء البرلمان حق الاستفسار من لوراره أو لوزير المحتض بقصد الوقوف على معلومات صحيحة في مسأله

بجعلها أو لم يسكن من الوفوف عليها معه أو لم يطر الحكومة إلى أمر من الأمور . والسؤال اشرافي لا يمدى المصو اسئلة والوزير اموحه ابيه السؤال ، فلا يترتب عليه دخول شخص ما في مافته اموضوع اد يس من سمعه السؤال ان يتبر مافته عامة أو يؤدي إلى طرح امعه بالوزارة . فاما كانت المظومات التي قدمها الوزير كافي في ممر المصو اندي وحه السؤال كان بها والا كان له دون غيره أن يتوضح الوزير على ما بقي علمها عليه أو أن يرد عليه باحار مرة واحدة فقط . ووجه السؤال حق شخصي للائب السائل ، بله أن يتاخذ عنه اذا ما أراد . وقد فرق النظام الداخلي لمجلس النواب اللبناني بين السؤال المحلي والشموي . مقرر باسمه بالسؤال الشموي اعطاء الجواب للوزير اموحه اليه السؤال من الاحاطة فوراً أو حلف تأجيل الاجابة الى اجلسه الثانية . أما اذا كان السؤال حصصاً ، فوجه الى الحكومة أو الوزير المقصود بواسطة رئيس المجلس ويحب على الحكومة أو الوزير اعطاء الجواب في خلال عشرة أيام على الاكثر من تاريخ ابلاغها ، ما دام يرد الجواب على ارفع من مرور هذه المدة فللائب صاحب السؤال أن يسأل الكلام في موضوع سؤاله مرة واحدة وعلى الحكومة أن تجبه على ذلك (١) . وعلى المكس من النظام الداخلي لمجلس النواب اللبناني مقرر النظام الداخلي لمجلس الأمة الاردني وحب تقديم الاسئلة بصورة خطية الى رئيس المجلس ، وعلى الرئيس درج السؤال في حدود أعمال امهر اجلسه ، وعلى الوزير الاجابة على هذا السؤال كما له حق طلب تأجيل الاجابة لمدة اقصاها ثمانية أيام (٢) .

ثاماً - الاستجواب :

لا يقصد بالاستجواب كما هو الحال باسمه للسؤال ، الاستفسار عن أمر

(١) حسن الحسن . القانون الدستوري والدستور في لبنان ص ٢٣٨ و ٢٣٩ .

(٢) المواد ٨١ و ٨٢ و ٨٣ و ٨٤ ، من النظام الداخلي لمجلس النواب الاردني .

بحله مقدمه بل مدافعه الحكومه في مجلسها ومحاسنها عن صرفاتها في  
اشؤون العامة - فبحور توجيه الاستجواب بخصوص اي عمل هام عوم به  
السلطة التنفيذية ، على ألا يعارض ذلك مع أحكام الدستور و ليس شخص  
رئيس الدولة - ولهذا لا يعتبر الاستجواب كالتسؤل حقاً شخصاً مقدمه ، فاذا  
تدارك عنه جاز لسوء من جواب ان نحن مضطرين ان نيسر مدافعه دون  
ان نأول هناك حاجة الى اتاذه محدداً ، وبعراً لأهمية الاستجواب كأداة فعالة  
يبد المجلس الأساسي لمهسته على عترة الحكومه ، فإن استعماله يحاط عادة  
بكتير من الشروط والقيود التي لا تترك عنه اذنه مدافعه في أمور لا تخص  
امصلحة عامة بآزها او حتى لا عاجي ، حكومه بها ونطرح اسفه فيها دون  
سابق ائذار .

فموجب النظام الداخلي لمجلس جواب الأساسي لا يحور عديم الاستجواب  
الا بصوره حصه على ان يمدد في نفس المجلس الذي عليه اجابه فوراً و  
لحكومه ، وعلى حكومه ان تعيد حثياً بها على الاستجواب بطرفه عنه  
انام من دارج ابلاغها به . وبعد ورود جواب الحكومه يدرج الاستجواب في  
جدول أعمال أول جلته بعدد بالاسئلة والاستجوابات ويجب ان يورج  
الاستجواب وجوابه على جواب قبل عنه اجلته يومين على الأقل . وعنده  
يبدأ المجلس بمبحث الاستجوابات يعطى حق الكلام بلاؤونه لكل من النائب  
المستجوب والوزير الموجه اليه الاستجواب مرتين على التوالي فيبدأ النائب بشرح  
استجوابه ثم يجيب الوزير على الاستجواب ، بعدئذ يحور للاعضاء الاسراء في  
المدافعه كل حسب دوره في الكلام ، واذا لم يفتح المستجوب بيانات الوزير ،  
فله ان يبين للمجلس أسباب عدم اماعه وبه ويعبره من الاعضاء ان يطرحوا  
مساء اسفه بانورارة .

أما بالنسبة لمصام داخلي مجلس الامه الاردني ، فانه فرق بين  
الاستجوابات المتعلقة بأشؤون الدولة عن الاستجوابات الخاصة بمبرها من

اشؤون . فبعد ان قررت المادة ٩٦٥ منه بأنه يجب على المجلس أن يحدد موعد مناقشة الاستجواب ، بعد سماع أقوال الوزير بعده لا يقل عن ثمانية أيام إلا اذا رأى المجلس ضرورة الاستعجال وموافق الوزير اموحه اليه الاستجواب على ذلك نصت المادة ٩٦٥ . لا يجوز تحديد موعد مناقشة في الاستجوابات المتعلقة بأمور ادخلفه لأكثر من شهر . وعلى خلاف ما هو عليه العمل في كل من لبنان والأردن نصم كل من الدستورين سركي والكويتي الأحكام الخاصة بالاستجوابات . ووجه الأحكام هذه ٨٩٠ من الدستور التركي لا يجوز مناقشة الاستجوابات ابتداء من أي أحد مجلسي الأمة التركي الكبير قبل انقضاء يومين على اتحاد قرار ادراجها في جدول الأعمال ، على أن لا يجوز ادراج هذه المناقشة في أكثر من أسبوع واحد . وعلى الرغم من أن الدستور الأرميني ينص في المادة ٤٢ من أي حق أعضاء البرلمان في استجواب الوزراء إلا أنه لم يحدد ابتداء الواجب على الوزير خلالها الإجابة على الاستجواب حيث قرر بأنه على الوزير استجواب الإجابة خلال مدة معقولة . أما إذا كان الاستجواب يتعلق بأمور سرية ، فإن هذه المادة أعطت للوزير المختص حق تأجيل الإجابة الى وقت معين . وعند حلول هذا الوقت على الوزير الإجابة . أما بالنسبة للدستور الكويتي ، لا تجرى مناقشة في الاستجواب إلا بعد سبته أيام على الأقل من تقديمه وذلك في غير حالة الاستعجال وموافق الوزير (١) .

### ثالثاً - التحقيق البرلماني :

إن أحد من الحقوق الأساسية هي حصول البرلمان نصه على المعلومات اللازمة لاتخاذ قرار من المراتب أو الوقوف على عيوب الجهاز الحكومي سواء من أوجهه الإدارية أو السياسية أو المالية . وعلى هذا فهناك فرق كبير بين

(١) حسن الحسن المرجع السابق ص ٢٤٠ .

(٢) المادة ١٠٠ من الدستور الكويتي .

الاستحواب والأساؤا من جهة والتحقق لرئائي من جهة أخرى ، حيث بواسطة السؤال والاستحواب لا يستطيع إرساا الاصلاح الا على ما يريد انوير أن يظلمه عنه عن طريق حوايه ومنااته ، مما سمح استحقق الرئائي للمجلس الاطلاع نفسه ومناشه على ما يريد الاصلاح عليه من معلومات ودبت عن طريق مراحمه المستندات الشويه ، واستدعاء من يرى استدعايهم امامه لسماع شهاداتهم والوقوف على الحقيقة منهم<sup>(١)</sup> .

ومما تجدر الانتباه اليه ، بأنه قد ساد الى اندها لأول وهلة وجود مارض بين حق التحقيق الشار اليه وبين مدأ الفصل بين السلطات باعتبار أن المجلس اد بحري حتما في تصرفاا الحكومة الادارية أو في أمور مطروحة على القضاء ، بعدى بدت على اختصاص السلطات التنفيذية أو السلطة القضائية ، الا أن هذا انحصار من في اوضاع من وجود ، لأن المجلس بواسطة احراء التحقيق لا يهدف الى خلال نفسه محل السلطة التنفيذية أو القضائية ، ولهذا فلا بعد قراا هو من اختصاص هاتين السلطين ولا يعرض لأمر من أمورها بالاصالة أو احدث بل بمصر مهمته على من سارع حديد بعدد بعض أو تعديل تشريع قديم ، أو اثاراا المسؤولين الوزارية عد تحقيقه من وجود نقص أو سوء تصرف .

ويمكن احراءا تحقيق الرئائي . فما به على انهام مقدم من قبل اعضاء السرار الى الوزارة أو أحد أعضائها ، أو بناء على طلب من أجل الوقوف على عيوب مصلحة من المصالح .

والعادة ان إرساا لا سوى يكامل هيئة احراء التحقيق . وانما بواسطة إحدى جناحه الدائمية كما هو الحال بالنسبة لمللكة الادوية الهاتمية حيث يكون التحقيق إرئائي من اختصاص الملحة الادارية ، أو بواسطة لجنة خاصة .

(١) وامت ابراهيم ووحيد رأيت المصدر السابق من ٤١٩ ، الدكتور مصطفى كمال شرح القانون المصري طبعه عام ١٩٤٨ من ٢٩٣ وما بعدها .

ينسحبها انحلست من بين اعضائه لهذا احرص ، كما هو الحال بالنسبة لكل من  
امارة الكويت والجمهورية المصرية والجمهورية التركية (١) ، ولمحة التحقيق  
اسرائيلي حق الاعلاع على جميع استبدات والاسماع الى اشهود وطلب جميع  
الاصحاحات التي براها مقدمه تحقيق وبحوز لمصاحفهم سوحي انصفتها انداحلية  
في بعض الدول ، منح المجال لتحقيقه لسلطات حاكم تحقيق ، فحلب اشهود  
واجراء احبي ونوع معتويات اجرتة على من سحلب منهم أو تمنع عن اداء  
اشهادان ، عاقب شهود اروز ، وعلى ادحة استحققة بعد الانهاء من التحقيق  
أن تقدم مبررا الى برلن عن سحبة اعدائها ، وبالاستناد على هذا التقرير  
سجد اسرمان قراره النهائي لمب في موضوع التحقيق الاسرائيلي .

### دائما - المسؤولية الوزارية امام البرلمان

المسؤولية اودارية بصورة عامة على ثلاثة أنواع هي المسؤولية السياسية  
والمسؤولية لحياته والمسؤولية ادمية وتقتصر ها على دراية الاحكام الخاصة  
بالمسؤولية السياسية فقط . ولان اورراء عاده مسؤولون حاليا ومدسا امام  
محاكم الخاصة أو أمام المحاكم العادية عن الاعطاء التي يربكيوها اساء تاديه  
ومثلهم بالاصح الى ان هذا النوع من المسؤولية لا سلطان مباشرة بالادور  
السياسية للدولة ، وعلى العكس من ذلك فان اورراء مسؤولون سياسيا أمام  
اسرمان لان المسؤولية السياسية هي الواقع هي حجر الزوية في النظام الاسرائيلي ،  
حيث ان اعدامها يؤدي حث الى اخلاص احوار بين السلطين التشريعية  
والسيادة ، ذات احوار الذي هو كما تعلم ركن أساسي من اركان مبدأ  
الفصل بين سلطات على شكل الذي نأخذه به النظام الاسرائيلي .

والمسؤولية السياسية على نوعين ، نصاميه ومعدية ، فهي نصاميه اذا كان  
انصرف انوحها متعلقا بالسياسة العامة للدولة المحددة بنساج اوراري .

(١) المادة ١١٤ ، من الدستور الكويتي والمادة ٩٠ ، من الدستور  
اسرائيلي .

وتكون نتيجة المسؤولية التضامنية منصبة على الوزارة بكامل هيئتها وذلك لأن هذه الهيئة هي التي تضع السياسة العامة وتشرى على تنفيذها ، والمسؤولية السياسية تكون فردية ، إذا كان التصرف الموجه بها لا يتعلق بالسياسة العامة ، وإنما خاصة بشؤون وزارة واحدة أو أكثر ، أو مصلحة من مصالحها . ونتيجة هذا النوع من المسؤولية لا تنصب على الوزارة بكامل هيئتها وإنما على وزير واحد أو عدد معين الوزراء . هذا ومن ناحية عملية كثيراً ما يبدو الضميمة في التمييز بين الأعمال الموجهة للمسؤولية التضامنية والأعمال الموجهة للمسؤولية الفردية . إلا أن رئيس الوزارة يدافع التضامن في تحمل المسؤولية ، يدخل في أغلب هذه الأحوال تضع المسؤولية التضامنية ويحدد موقف الوزارة في هذا الشأن . وبما أن مسؤولية الوزارة أمام البرلمان بصورتها التضامنية والفردية هي مسؤولية سياسية فإن الحكومة التي تربت عليها تكون سياسية أيضاً وأصلها هو أقاله الوزارة ، أو الوزير المختص . ومما يجب الإشارة إليه بهذا الصدد ، أن الدستور الكويتي أقر مبدأ المسؤولية الفردية ولم يأخذ بمبدأ المسؤولية التضامنية . وبهذا لا يجوز بموجب المادة ١٠٣ من الدستور طرح الثقة برئيس الوزارة لأن ذلك يؤدي إلى إلقاء المسؤولية التضامنية . ولعل السبب في ذلك هو رغبته في تحقيق الاستقرار السياسي وتوحي حدوث لأزمات وزارية .

وقد احتلف الدساتير العربية في تحديد الأغلبية الواجب توافرها من أجل سحب الثقة من الوزارة أو من أحد أعضائها . فبموجب الدستور الأردني في مادة ٥٣ منه إلى وجوب موافقة ثلثي مجموع أعضاء مجلس النواب على قرار سحب الثقة كلف سائر كد من الكويت وبركيا وإيران<sup>(١)</sup> على حصول الأغلبية المطلقة بمجموع أعضاء مجلس النواب من أجل سحب الثقة من الوزارة أو أحد أعضائها . وبالنسبة للدستور الكويتي لا يجوز طرح موضوع

(١) راجع المادة ١٠٤ من الدستور التركي والمادة ٥٧ من الدستور الإيراني والمادة ١٠١ من دستور الكويت . ومما يلاحظ بهذا الصدد بأن الدستور الكويتي قرر في هذه المادة عدم حوار اشتراك الوزراء في التصويت على الثقة .



اشق بالوزير الا انه على رغبة أو طلب موقع عن عشرة اعضاء اثر مناقشة استجواب موجه اليه ، كما لا يجوز للمجلس ان يصدر قراره في الطلب قبل سبعة أيام من تقديمه . وعلى الرغم من أن الدستور اللبناني ، اغفل النص صراحة على تحديد الاعلى الواجب موافقتها في هذا العدد ، يبدو لنا بأنه ترك تحديد أمر هذه الاعلى الى القعدة العامة في التصويت على اصدار امية في المادة ٣٤١ من التي نص : لا يكون اجتماع المجلس قوياً ما لم تحضره الاكثرية من الاعضاء ادين بواحدة ، وسجد القرارات بأغلبية الاصوات واما عادت الاصوات سقط المشروع المطروح للمناقشة ، وعلى ذلك فيوجب هذه المادة يكفي لاسقاط الوزارة في لبنان حصول موافقة ربع مجموع النواب زائداً واحداً ، وهذا مما لا شك فيه يؤدي الى عدم الاستمرار الوزاري الذي كثيراً ما عانت منه الدول البرلمانية ، نظر لاسرف المجلس اسامه في اصدار القرارات ولا سيما في الدول التي يكثر فيها اللجوء الى تشكيل الولايات الائتلافية بسبب تعدد الاحزاب وعدم استماعه احدها من الغور بالاعلى في المجلس .

## المبحث الثاني

### وسائل رقابة السلطة التنفيذية على

#### السلطة التشريعية

مقابل الوسائل التي كرهها في الفصل السابق تقود الفساتير البرلمانية ، بسلطة اعمده بعض الوسائل التي تستطيع بواسطتها حمايه نفسها من تصف السلطة التشريعية ومنعها من الضرف وتحطي احصائها . ومن أهم هذه الوسائل هي :

- ( ١ ) حق حل مجلس النواب .
- ( ٢ ) حق منح اجماعات الزمان .

٣ ) حق تصديق القوانين والأعراس عليه .

٤ ) حق إصدار المراسيم بقوانين .

### أولا - حق حل مجلس النواب :

لهذا الحق أهمية كبرى في العهد البرلماني ، لأنه الحق الضابط لهذا النظام بأكمله . فلو سلمه لشعبه لمسؤوله أو لجهة أمام البرلمان . وقد أثار هذا الحق اعتراضات كثيرة ، فذهب قسم من الفقهاء إلى القول بأنه اعتداء على حق ممثلي الشعب ، وأنه يعارض مع مبدأ الفصل بين السلطات ومبدأ استادة الشعب لأن الشعب سحب المجلس سلمي مدة معه فلا يجوز منه من إتمام مدة نيابته وقالوا بأن حق حل هذا ، قد أصبح سلاحا في يد سلطة استبدادية يستطيع بواسطته أن يشل أعمال المجلس البرلماني ويحسمه عند المجرى أو استعماه بصورة دائمة . وأصافوا بأن سلطة الاستبداد قد وجدت من هذا الحق وسيلة للحصول على أغلبية برلمانية مقعده مع موافق أو عداها ، ففرض على اتحاد الديمقراطيين والعرض العهد البرلماني . ولما كان فريق حل المجلس وبروز الأسبقية .

ومع هذا فقد ذهب فريق آخر من فقهاء إلى عكس ما ذهب إليه الفريق الأول ، فقالوا أن حق حل مجلس النواب فوائد عظيمة وأصبحت بغيره الوسيلة المعاصرة التي يستطيع بواسطتها سلطة الاستبداد الحد من تصرف سلطته التشريعية إذا أراد أن يحظى بحدود البراءة التي سنها الدستور . كما أن هذا الحق من في الواقع إلا استعفاء الشعب في خلاف أسسها من السلطات التشريعية والاستبدادية ووسيلة بالغة للاطلاع على رأيه في أمر هذا الخلاف . بالإضافة إلى أنه أن إساءة استعمال حق حل صعبة الحدوث إن لم تكن دائمة ، لأن رئيس السلطة التنفيذية لا يستطيع اللجوء إليه قبل التأكد من أن المخرج الذي يمكن أن ترتب عليه ، حيث قد يفور في الانتعاشات الجديدة نفس أعضاء المجلس سحب وجهه من لا شك فيه ينال مع حسن تقدير رئيس

استطاع التمهيد وإحلاصه في تحقيق المصلحة العامة دون التأثير بالتغيرات  
أسسه انصاره<sup>(١)</sup> .

ويقرر أهمية حق الحل وحصوله ، نذهب انساب انصاره الى احاطة  
شروط العامة منها عدة أسماء اسما والمحوه اليه مكررة . وتختلف هذه  
اشروط بخلاف انساب انصاره . فذهب الدستور الذي بموجب امادة  
٥٥٠ م ، الى وجوب اجراء الاستجاب خلال ثلاثة أشهر من ذريغ صدور قرار  
حل . كما وجب هذه امارة دعوة المجلس الجديد للاجتماع في مدة اقصاها  
خمس عشرة يوم اعانرا من اريخ اعلان نتائج الانتخابات . وذهب الدستور  
الاردني بموجب المادة ٧٣ م ، الى وجوب اجتماع المجلس الباني الجديد  
في مدة اقصاها اربعة أشهر عا ١ من تاريخ اعلان حل المجلس القديم .  
وأضافت هذه المادة بأنه اذا لم يتم الانتخاب عند انتهاء المدة المذكورة يستعيد  
المجلس بدون كامل سعة الدستورية ويجمع قورا ، كان الحل م يكن ،  
ويستمر في مباشرة أعماله الى حين انتخاب المجلس الجديد . بالإضافة الى ذلك  
نقد اشترطت المادة ٧٤ م من الدستور الاردني عدم جواز حل مجلس النواب  
الجديد نفس الاسباب التي اوجبت حل المجلس الاول وذلك بقصد الحد من  
كثرة المحو ، الى سبب هذا الحق . أما نسبة دستور كوسي ، لاجور  
حل مجلس الامة نفس الاسباب مرتين متتاليتين . وعهد حل المجلس بحسب  
ان تجري الانتخابات في ميعاد لا يتجاوز الشهرين من تاريخ الحل . واذا لم  
يجر لا يجز خلال هذه امارة سر المجلس المحل كامل سلطاته الدستورية  
ويستمر في عمله الى ان يحل المجلس الجديد . وهذا أيضا ما ذهب اليه الدستور  
الايرواني لعام ١٩٠٧ بموجب امارة ٤٨٠ . وقد فرض هذه امارة بالإضافة الى  
م وجوب اجراء الاستجاب عامه في غضون شهر واحد اعانرا من تاريخ

(١) راجع وايت ابراهيم ووحيد وأنت المصنف السابق ص ٤٧٢  
وما بعدها .

صدور قرار حل المجلس . والمجلس الجديد الاجتماع بعد مرور ثلاث أشهر من تاريخ قرار الحل . أما بالنسبة للدستور التركي بموجب المادة ١٠٨ . مع عدم جواز حل مجلس النواب ، قبل انتهاء مدته إلا إذا انقضى الولاية مرتين متتاليتين بسبب الإقراع بعدم انقضاء مدته سواء كان ذلك عند تشكيلها أو أثناء توليها السلطة وحلت عنها أثناء للمرة الثالثة في مدة أقصاها ثمانية عشر شهرا . وبعد صدور قرار الحل ، على الوزراء تقديم استقالتهم وعلى رئيس الدولة تشكيل وزراء ائتلاف من جميع الحزب الساس كل حسب توليها في المجلس المحلي ، على أن يكون وزراء المدنية والداخلية والنواصات من الأعضاء المستقلين في مجلس الأمة التركي الكبير .

#### أانيا - حق تأجيل اجتماعات البرلمان :

أن هذا الحق في الواقع من حق حل البرلمان ، لأنه لا يؤدي إلى إنهاء مدة عضائه . وإنما إلى تأجيل أعماله أو انعقادها مدة محدودة ، وذلك كوسيلة لصدى اللجوء إلى حل البرلمان . فهو بمثابة إهمال لأعضاء البرلمان من أحد الرجوع إلى أحدهم واستدراغ رأيهم في أمر اختلاف بين الوزارة والمجلس الساسي أو بناء على عدم في اتحاد قرار الحل في حالة تعهم وأصرارهم على موقفهم من السلطة القائمة وسبها . فإذا أصر البرلمان على معارضة السلطة القائمة لأسباب لا تعتبرها مصلحة العامة ، كإقرار اعتمادات لا ضرورة لها ، أو رفض اعتمادات تعتبرها مصلحة العامة على الرغم من اللجوء إلى تأجيل اجتماعه ، فإن السلطة التنفيذية سطر إلى حل البرلمان ولجراء انتخابات جديدة .

ونظرا لأهمية هذا الحق كأداة وسيطة للتأثير على سير أعمال البرلمان وبوجهه شكل مع لا يمكن اللجوء إلى استعماله إلا وقتا شروط معينة تختلف باختلاف الدساتير . فبموجب المادة ١٠٦ من الدستور التركي المادة ١٠٩ من الدستور الساسي لا يجوز رئيس الجمهورية تأجيل اجتماعات مجلس

النواب الا مرة واحدة في كل دورة على شريطة لا يزيد مدة التأجيل على شهر واحد . وقد احسن اشرع على الكونسي ولساني بعدم السماح باستعمال هذا الحق لأكبر من مرة واحدة في كل دورة . و . و . و . لا تعطى أعمال المجلس ويحال إليه وبين رفاة الوزارة (١) . وهذا ما يؤخذ على دستور الأردني ، حيث بموجب المادة ٨٩٠ منه ، للملك أن يؤجل أو يبدل مكانه جلسات مجلس الأمة ثلاث مرات في كل دورة . على أن لا يزيد مدة التأجيل في تصور كل دورة على الشهرين . وعلى عكس دستور المصري من حيث لا يفي بأحد أعمال المجلس وعرفتها بشكل سافي مع امضحه اعمه ، في دستور الأردني في المادة ٨٩٠ . اشارة إليها بالأخذ من مدة تأجيل اجتماعات المجلس في حساب مدة الدورة اعمده . وعلى خلاف دستور كبر من سائر الأردن والكويت ، لم يطور الدستور التركي والأرايبي في حق رئيس الأمة في تأجيل جلسات مجلس البرلمان . وهذا لا ينافي مع كبر كبر من الواجب تلافيه وخاصة وأن هذين الدستورين منح رئيس الدورة حق حل البرلمان كما رأينا أعلاه .

### ثالثاً - حق التصديق على القوانين والاعتراف عليها :

بحقناً نبدأ بالمرور بين سلطات اشرعه . سمده تعني الدستور ايرانيه بموجب مصادق رئيس سلطة سمده على قوانين من سمده . ومع ذلك فإن حق رئيس سلطة سمده في التصديق على قوانين من سمده مطلقاً وإنما هو حق مصادق . و . و . لا يملك عنه تمام بعد اذانه ائتمن المصدق عليها بالموازين التي يصحبها البرلمان . لا يملكه إلى ذلك ان حصل حق التصديق على قوانين من سمده . مع ان مع ائتمن الدستور ايراني لانه يجعل رئيس السلطة ائتمنيه ، سلطة اعني من سلطة ائتمن الذي هو بموجب هذا

(١) من ملاحظ بان المادة ١٠٦ من الدستور الكويتي اعازت تأجيل اجتماعات مجلس الأمة لأكبر من مرة في الدورة . يؤخذ بانك سواضه المجلس على هذا التأجيل .

اعطاهم بحق أن تكون ارجح الاعلى لجميع السلطات في الدولة . ولهذا نجد  
 معظم الدساتير سرية في الحكم تذهب الى وجوب تصديق رئيس الدولة على  
 القوانين خلال مدة معه من تاريخ اجرائها . واذا انتهت هذه المدة ولم  
 يصادق رئيس الدولة على القانون ، يعتبر بحكم التصديق وبحق نفسه . وهذا  
 ما ذهب اليه دستور الاردني . فقد ان قرر في المرسوم الاولى والثالثة من  
 المادة ٩٣ ، وجوب تصديق الملك على القوانين التي اقراها مجلس النواب  
 والاعيان ، في خلال ستة اشهر من تاريخ اجرائها اليه ، بصفتها المقرة اقراره من  
 هذه المادة . وفي حالة عدم اعادة القانون مصدقا عليه في امدد النص في الفقرة  
 الثالثة من هذه المادة يقرر ناهي المفعول وبحكم المصدق . . . . . وبما يؤخذ على  
 دستور الاردني في هذا المصد . . . . . بأنه حين امدد اليه بحق على الملك خلالها  
 التصديق على القوانين في اشهر لان هذه امدد اطول من ساعد على عرقلة اعمال  
 البرلمان ، كما انها قد تؤدي الى موت اعادة اليه من اجلائها وصح القانون ،  
 لا سيما اذا كان هذا القانون قد وضع بقصد معالجة امور . . . . . منه سيؤدي اصلاحه  
 ابعاده سرعة معالجتها . وقد لاهب دستور كن من الكويت وسن وتركيا هذا  
 المصن نص المادة ٩٣ من دستور اركي . على رئيس الجمهورية  
 التصديق على القوانين التي يقرها مجلس الامة اركي الكبير في خلال عشرة  
 ايام اعتبارا من تاريخ اجرائها . . . . . أما دستور الماني فقد فرق بين  
 القوانين العادية والقوانين الاستعجالية نص المادة ٥٦ منه . رئيس الجمهورية  
 يشر القوانين التي يجب عليها انوافها اليه في خلال شهر بعد اجرائها الى  
 الحكومة . أما القوانين التي يصادق عليها مجلس اقرارا خاص بوجوب استعمال شرها  
 فحجب عليه أن يشرها في خلال خمسة ايام . . . . . وهذا ما ذهب اليه دستور  
 النموسي حسب اوجب على الامر التصديق على القانون خلال ثلاثين يوما من  
 تاريخ دفعها اليه من مجلس الامة . . . . . ونخص هذه امدد الى سنة ايام في حالة  
 الاستعجال ويكون تقرير صحة الاستعمال شرار من مجلس الامة بالاغلبية المطلقة  
 مجموع اعضائه . . . . . وبمصر دستور مصدق عليه . . . . . نصت امدد اقراره للتصديق

دون ان يفرض عليه رئيس الدولة ( المادة ٩٥ من الدستور ) • وما يلاحظ على دستورين التركي والمصري ، بأنهما لم يظما حالة امتناع رئيس الجمهورية عن التصديق على القوانين على الرغم من مرور المدة المخصصة لذلك كما فعل كل من دستور الكويتي والأردني المشار إليها أعلاه • ويبدو لنا أن الحل الوحيد الذي يمكن بواسطته إلغاء رئيس الجمهورية في كل من تركيا ولبنان عند منعه عن تصديق القوانين على الرغم من انتهاء مدة انعاده في الدستور ، هو سحب الثقة من أو إقصاءه وإصدار الأمر عن محله أنه أي أنه وإياه لا يحصل بعد انقضاء مهلة سحب عدم تصديق رئيس الجمهورية عليها •

أما حق الاعتراض على القوانين ، هو وسيلة لأحد سلطات شرعية على إعمالها من قبل البرلمان أو بمصادره أخرى هو وسيلة من وسائل الحماية والحفظ التي يمكن السلطة التنفيذية من جانبها من الدفاع عن السلطة التشريعية وإسدها • ونص هذا الحق منح رئيس الدولة مدة عامين أو ثلاث سنوات أو إلى أجل حاله في الأمرين المذكورين على أن يصر فيه • وقد في البرلمان هذا القانون للمرة الثانية ، وحسب على رئيس الدولة تصديقه والأمر بصدقه • ولهذا فإن حق الاعتراض ليس إلا حقا مؤقتا يرد إليه الأمر بالمراسل على ضرورة تشريع القانون • ومن هنا من قبل رئيس الدولة • وعلى الرغم من أن معظم دساتير البرلمانية تمنح الحق لرئيس الدولة ، فهي تختلف في أدلته أو أحد بوفره من أحد في الدول بعد الاعتراض عليه • فبما أسقط كل من دستور الكويتي والأردني حصول موافقة ثلثي مجموع أعضاء البرلمان يكفي كل من دستورين التركي والكويتي بوفر أدلته المطلق ، مجموع الأعضاء (١) •

(١) راجع المادة ٦٦ من الدستور الكويتي المقرة الرابعة من المادة ٩٢ من دستور الأردن والمادة ٥٧ من دستور الكويت والمادة ٩٢ من دستور التركي

## دابعاً - حق إصدار المراسيم بقوانين :

يقصد بالمراسيم هو ما يصدره ملك أو رئيس التي لها قوة القوانين العادية والتي تصدرها السلطة التنفيذية في أحوال التي يحددها الدستور . وبسر هذا الحق من إخطار الحقوق التي يصرح دستورها للسلطة التنفيذية لأنه يؤدي إلى منعها إمكانية إصداره السلطة التشريعية وتعديل القوانين وإصدارها هو ما يصدره السلطة التنفيذية في حق إصدار المراسيم ، مع مبدأ الفصل بين السلطات تذهب معظم الدساتير إلى إقراره وذلك لمواجهة حالة الضرورة التي تدعي سرعة في معالجتها بعض الأمور الطارئة ونظراً لخطورة هذا الحق وما لذلك استعماله بهذه الدساتير التمهيدية بوجود عدده من حيث الشروط وإصداره بهذه السلطة . فموجب المادة ٩٤ من الدستور الأردني يعطى لمجلس الوزراء موافقة الملك إصدار المراسيم بقوانين أثناء عدم انعقاد مجلس الأمة بقصد مواجهة الظروف الآتية .

(أ) الكوارث العامة (ب) حالة الحرب وإعلانها (ج) الحاجة إلى مبالغ مستعجلة لا يمكن تأجيلها . ووجه هذه المادة ، يجب أن لا تكون هذه المراسيم متعلقة بالدستور ، وعلى إقراره عرضها على مجلس الأمة في أول اجتماع . فإسماً من غيرها يجب على مجلس الوزراء موافقة الملك أن يعلن إعلان هذه فوراً ومن تاريخ ذلك الإعلان مرور ما كان لها من قوة القانون . وهذا أيضاً ما ذهب إليه الدستور الكويتي بموجب المادة ٧١ ، مه . وعلى الرغم من أن الدستور المصري كدستور تركي لم يمنح على حق السلطة التنفيذية في إصدار المراسيم هو ما يصدره السلطة التنفيذية في حق إصدار المراسيم ، إلا أن أحمد قد حصر في حال على إمكانية السلطة التنفيذية في إصدارها خلال مدة محددة في حالة موافقة السلطة التشريعية على ذلك . وقد منحت السلطة التشريعية للسلطة التنفيذية هذا الحق لأول مرة في عام ١٩٢٩ - في عام ١٩٥٣ وفي عام ١٩٥٣ وأخيراً في عام ١٩٥٧ عند حدوث الأزمة السياسية .



## القسم الثاني

## النظم السياسية لدول الشرق الاوسط

### ذات النظم السياسية المؤقتة

بعد ان انتهينا في القسم الاول من هذا البحث عن دراسة النظم السياسية لدول الشرق الاوسط التي حددنا فيها النظم السياسية الدائمة خصص القسم الثاني من هذا القسم دراسة دول هذه المنطقة التي لا يزال لها نظام مؤقت بالنظم السياسية المؤقتة . والواقع ان عدم أحد هذه الدول بالنظم السياسية الدائمة في الوقت الحاضر هو ان اصبحت انظمة التي مرت بها مؤخرًا تلك الظروف التي قصها ارجحة ايراهة من مراحل تقدمها نحو الاستقلال وانحرز من السيطرة الأجنبية سواء كانت تلك سيطرة مباشرة أم غير مباشرة .

وبما ان العالم اجمع من مرحلة إلى أخرى من مراحل تطورها فكلما كان عليه وفي كماله فكلما كانت مرحلة سابقة وانحلت عنها شيئاً ، لا بد وان يمر هذه الدول بمرحلة أخرى جارية بعد هذه لاستبدال المرحلة الجديدة عنها . ونحن نلاحظ في الاحداث السابقة وبقية الجهود بوضع تحصيله مدروس سير على نهجتي هذه . ومن دول الشرق الاوسط التي تأخذ في الوقت الحاضر بالنظم السياسية المؤقتة انصار الانهاء من وضع دساتيرها الدائمة هي الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العربية السورية والجمهورية السورية الجمهورية العراقية . وسنخصص لبحث النظم السياسية لكل دولة من هذه الدول فصلاً خاصاً .

## الفصل الاول

### النظام السياسي للجمهورية العربية المتحدة

كانت مصر أول دولة عربية استمدت الاتصال عن الأمر طوريه اعتمانية  
واستخلص من سطرتها و في عام ١٨٤٠ على يد محمد علي . ومنذ ذلك  
التاريخ عرف مصر دستاير كثره كل من هذا الدستور الصادر في عام ١٩٢٣  
الذي نص لأول مرة بأن مصر دولة برلمانية مستقلة ملكية برلمانية ، كما أخذ  
بمعظم ابادئ الديمقراطية كاعتبار الشعب مصدر السلطات واحد مبدأ المسؤولية  
الوزارية أمام البرلمان اسحب ومبدأ الفصل بين السلطات . وقد نص هذا  
الدستور نافدا حتى عام ١٩٣٠ حيث ابدل بدستور جديد كتب احياه من  
أصداره الحد من سلطة البرلمان وتوسع سلطة الملك ومجلس الوزراء .  
ولكن طبق دستور عام ١٩٣٠ م بدء مويلا ، ففي عام ١٩٣٦ اعي هذا  
الدستور وأعد احمد دستور عام ١٩٢٣ اعي حتى نافدا حتى قدم بوزر ٢٣  
نور ١٩٥٢ التي ألغى النظام الملكي وعلت النظام الجمهوري .

وبعد قيام الثورة وسحب الدستور المؤقت الصادر في ١٠ نشاط عام  
١٩٥٣ ، اعطي مباشرة جميع السلطات إلى مجلس الوزراء أثناء فترة الانتقال .  
وقد استمر فترة الانتقال هذه إلى ١٦ كانون الثاني عام ١٩٥٦ حيث أعلن  
الدستور اتمام بلجمهورية مصر . إلا أنه م نصي مدة طويلة على الاتحاد  
بدستور عام ١٩٥٦ حتى أعلن قيام الجمهورية العربية المتحدة في أول نشاط  
عام ١٩٥٨ باتحاد كل من مصر وسوريا في دولة واحدة ، الأمر الذي أدى  
إلى إيقاف نافد هذا الدستور منذ ٥ آذار عام ١٩٥٨ حيث أصدر دستور  
الجمهورية العربية المتحدة المؤقت . ومما يلاحظ بأن معظم ابادئ والاسس  
التي قام عليها هذا الدستور قد سبق على نفس ابادئ والاسس التي جاء بها

دستور عام ١٩٥٦ أيضا يحصن مجلس الأمة وبعض أنواعه  
 الفصلية . وما يلاحظ على هذين الدستورين أنهما أحدا نظام أشبه بكثير  
 بالنظام الرئاسي وذلك على خلاف الدستور الأخرى التي عرفها مصر والتي  
 أحدث بالنظام الرئاسي مشكلة استبدادي . وعلى الرغم من انتهاء الوحدة بين  
 مصر وسوريا بانفصال سوريا في ٢٨ يوليو عام ١٩٦١ ، إلا أن دستور عام  
 ١٩٥٨ ظل نافذا حتى ٢٥ مارس عام ١٩٦٤ وما يلاحظ أنه قد عطلت بعض  
 مواد دستور عام ١٩٥٨ بالأعلان الدستوري الصادر في ٢٧ أيلول عام ١٩٦٢  
 الذي حول رئيس الجمهورية . مجلس الرئاسة ممارسة السلطة التشريعية  
 وفقدت شكل المجلس استبدادي الذي كان يمثله مساعده رئيس الجمهورية  
 في ممارسة السلطة التنفيذية . وقد من دستور عام ١٩٥٨ والأعلان الدستوري  
 عام ١٩٦٢ نافذا حتى عام ١٩٦٤ حيث صدر الدستور المؤقت في ٢٥ آذار  
 من هذا العام الذي سمي بهذا حتى الآن من وضع الدستور الدائم للدولة .  
 ومن الملاحظ أن دستور المؤقت الصادر في ٢٥ آذار ١٩٦٤ ، على  
 خلاف دستور عام ١٩٥٦ ، ١٩٥٨ ، أخذ بنظام الرئاسي وأقر جميع الأسس  
 التي تقوم عليها هذا النظام . فحدد صلاحيات السلطة التنفيذية أمام البرلمان في  
 مواد عديدة منه . فحدد أن يررر . . . ٨٣٠ منه . يراعى مجلس الأمة أعمال  
 الحكومة ويكون الحكومة وتعيينها مسؤولين عن أعمالهم أمام مجلس الأمة  
 الذي يافتن بأنهم استبداد . بعد برهم . أصناف بموجب المادة ٨٦٠ منه  
 ولكل عضو من أعضاء مجلس الأمة . توجه أي رئيس الوزراء أو إلى الوزراء  
 استئله أو استجوابات تدور من الشؤون الداخلة في اختصاصاتهم ، وعلى رئيس  
 الوزراء والوزراء . الإجابة على استئله الأعضاء . ومن أجل تثبيت نفوذ السلطة  
 التشريعية على السلطة التنفيذية الذي يقوم عليه النظام الرئاسي قرر بموجب  
 المادة ٨٤٥ منه . مجلس الأمة حق سحب الثقة من الحكومة أو أعضاء  
 منها . . . وعلى المكس من ذلك مع هذا الدستور للسلطة التنفيذية بعض

الحقوق التي يستطيع بواسطتها مراقبة السلطة التشريعية ، كحق حل مجلس الأمة الذي نصت عليه المادة ٩١ من الدستور أو حق دعوة المجلس في دوراته استثنائية وأجل اجتماعاته الذي نصت عليه المادة ٥٣ .

بعد هذا البان أوجز للمادة الأساسية التي نص عليها دستور المؤقت عام ١٩٦٤ ، ونعرا لكون قد درسا في القسم الأول اعطاء ائتماني من خلال دستاير كل من لبنان وتركيا وإيران والأردن ، سنقرر درسا لمنظام ائتماني للجمهورية العربية المتحدة على بحث الأحكام الخاصة بمجلس الأمة ورئيس الجمهورية وأورادة دون مقارنتها بالمبادئ العامة التي يقوم عليها النظام ائتماني وهذا سندرس انظام ائتماني للجمهورية العربية المتحدة في محين بحصص الأول لدراسة مجلس الأمة واثناني لسلطة ائتمانية .

## المبحث الأول

### السلطة التشريعية

أحد دسور الجمهورية العربية المتحدة المؤقت عام ١٩٦٤ ، كما فصل الدستور المسامي ، منظام المجلس الواحد . وعلى هذا الأساس لاسلطة ائتمانية بموجب هذا الدستور يكون من مجلس واحد يسمى وفقا للمادة ٤٧ ، هـ ، مجلس الأمة . ونلاحظ أن مجلس الأمة بموجب مادة ٤٩ من هذا الدستور تكون من نوعين من الأعضاء هما :

أولاً - الأعضاء اسحبون من قبل الشعب عن طريق الاقتراع العام السري المباشر ، وعددهم ٣٥ عضواً .

ثاني - الأعضاء اسحبون من قبل رئيس جمهورية وعددهم يجب الا يتجاوز ائشرة أعضاء ويبدو أن القاية من إضافة أعضاء معينين الى الأعضاء اسحبين بواسطة الشعب هي مست ائثير على ارادة نواب الشعب بطرا لئشارة

النظم السياسية والدستورية م - ٧ -

عدد النواب المنتخبين باسمه للأعضاء المنتخبين وإنما هي سرورية هذا المجلس بدوي الخبرة والكفاءة ، لأن الناخبين ولا سيما في الدول التي لا يكون فيها دأبها لسياسية ولا يقصدون بكفاءة المرشحين ، حريتهم ، بالأصالة أن لا يجوز الأعضاء المنتخبين قد يساعد على مجلس المدع أعضاء المجلس ، لأن المعروف عن المجلس اسمه بأنه تكون من أسباب مدفعين \* وهذه عضوية أعضاء مجلس الأمة المنتخبين وللمجلس خمس سنوات تبدأ من أول اجتماع \* هذا ويجب أن تجري الانتخابات العامة خلال أسبوعين يوم الجمعة لأجله مدته \* وعدد رؤساء أحد الأعضاء أو استقالته يجب أن يجري انتخاب من يحل محله خلال أسبوعين يوماً من تاريخ اطلاع مجلس الأمة بقراره الداخلي بأول مرة أو الاستقالة ، وتنتهي مدة العضو الجديد بانتهاء مدة نيابته بالمجلس .

ومن أجل أنشأت أكثر عدد ممكن من الأحزاب في الحياة السياسية ورسالة سمية مداركهم وطنية مرتب أثناء ١٩٩٠ من دور مراوغة الحقوق السياسية بأن يعاد بمراعاة لا يحاور مائة قرش (١) كمن كان اسمه مدرجاً في قوائم الأحزاب وتحتلف دور عدد مسرورج من الأحزاب في الاجتماع \* وعلى هذا فإن الأحزاب في الجمهورية العربية المتحدة بموجب قانون المذكور أمراً احتارياً أو واحد وطنياً ويرت على عكس ما هو عليه الحال في دول شرق الأوسط التي سبق لها أن درست انظمها أساسية \* وقد أحسن مشروع هذا القانون جعل الأحزاب اجباراً لأنه سمح به من أن يلازمها أي يوجب على عدم التباينة باعتبارها حكومات الأقلية وسبب حكومات الأقلية ، نظراً لحلف عدد كبير من المنتخبين عن الأدلاء بأصواتهم في الانتخابات في معظم دول العالم .

ومن أجل أنشأت أكثر عدد ممكن من أفراد الشعب في الحياة السياسية للدولة \* ذهب دور مراوغة الحقوق الأساسية إلى ما ذهب إليه قانون الانتخاب في لبنان وركب ، فأخذ مبدأ السواء بين المذكور واللائق في ممارسته حتى الأحزاب \* فقرر بأن لأشراك في الأحزاب حق لكل من سمح بحسنة

(١) مائة قرش في الجمهورية العربية المتحدة تساوي دينار عراقي .

الجمهورية العربية المتحدة ذكرنا أن أم أنشي بلغ الثامنة عشر من عمره وبورث فيه الشروط التي سبق وأن ذكرناها عند دراسة النظم السياسية لدول الشرق الأوسط الآتية الذكر<sup>(١)</sup> . هذا ومن أجل تحقيق نفس الغاية وهي إشراك أكبر عدد ممكن من الشعب في الحياة السياسية ، منح قانون مزاولة الحقوق السياسية حق الاشتراك في الانتخابات أفراد القوات المسلحة من جيش وشرطة وأمن على أن يوفر لهم الشروط المذكورة أعلاه .

وبما أن نودع عام ١٩٥٢ قامت من أجل إعداد القوانين والعمال وحلصهم من سطوة البنية الاجتماعية السطوة ، شعارهم أغلبية الشعب ، قرر قانون عصوية مجلس الأمة عام ١٩٦٣ بأنه يجب أن يكون نصف أعضاء مجلس الأمة على الأقل من العمال والفلاحين . وعلى الرغم من أن هذا العهد وضع من أجل حقوق أعداء يمثل جميع فئات في مجلس الأمة كلاً بحسب قوتها ، وتحقيق مكاسب اجتماعية وأهدافها ، إلا أنه يعارض مع حق الاقتراع العام الذي يقرر المساواة في ممارسة الحقوق السياسية بما فيها حق الترشيح لعصوية المجلس النابية . ويرتبط على هذا العهد من ناحية العملية بأن يسمي الدولة إلى ما أطلق عليه بحث تحت في كل مقبلة بالنسبة التي يكون أحداهما على الأقل عاملاً أو فلاحاً . وعلى هذا الأساس تمت الجمهورية العربية المتحدة بموجب المادة الثانية من قانون مجلس النواب أو ١٧٥ مقبلة انتخابية . ومع ذلك فإنه من الملاحظ أن الطريقة التي يمكن الأحدث بها في الجمهورية العربية المتحدة هي طريقة الانتخاب الفردي أي ترشيح كل مرشح بصورة فردية ، لأن طريقة الانتخاب «عائمة» تتطلب وجود عدد كل سياسي يمثل كل منها على أمور . ليس عدد ممكن من مقاعد المجلس . وبعد هذا أسان التوضيح لمقعد واحد . العامة التي قام على أساسها تشكيل مجلس الأمة سيطر على شروطه الواجب توافرها في المرشحين حصوية هذا المجلس وكيفية انعقاد جلساته وأهم اختصاصاته .

(١) راجع القسم الأول ص ١٣ - ١٤ وص ٢١ - ٢٢ .

## أولا - الشروط الواجب توافرها في المرشحين لعضوية مجلس الأمة :

موجب دستور عام ١٩٦٤ المؤقت وقانون مجلس الأمة لعام ١٩٦٣ وتعديلاته ، يشترط فيما يلي الحق له الترشيح لعضوية مجلس الأمة كل من حاز على الشروط الواجب توافرها في أحد وعشرون الفقرة والمكانة وبلغ الثلاثين من عمره . ومع ما قبله بالأضافة إلى هذه الشروط التي لا غار عليها والتي اشترطتها أغلب دساتير العالم ودوائنها الانتخابية بأضافة المادة الأولى من قرار رئاسة الجمهورية الصادر في عام ١٩٦٤ وأحد عشر بحدود المادة خمسة من قانون عضوية مجلس الأمة عام ١٩٦٣ ، شروط اضافة معارف على انشراطها في الشؤون التي تخدم حزب أو واحد . ومن أهم هذه الشروط ما اشترت انه لابد من أن يكون من مواليد الجمهورية عام ١٩٦٤ أو أن يكون من مواليد الجمهورية عام ١٩٦٣ . فست اعفوة الخامسة من المادة الأولى من هذا القرار ، أن يكون عضواً عاملاً في الاتحاد الاشتراكي العربي ومعت على عضوية هذه مدة سنة على الأقل ، ويقصد بالعضو العامل وفقاً لأحكام قانون الأجر - الأسراكي العربي كل من أسمى الاتحاد ويدفع بدور الاشتراك الذي تقرره لجنة استبداله اكله وحسب ترشيح سلطاته والاشراك في اجتماعات هذه الهيئات . وما يلاحظ في هذه المادة أنه وفقاً للمادة ٢٣٠ من قانون عضوية مجلس الأمة استثنى من هذا الشرط ، رجال القوات المسلحة وأعضاء الهيئات القضائية إلى أن يتم تضم عضويتهم في الاتحاد . ومع أنه لا يشترط في أعضاء الهيئات المسلحة وأعضاء الهيئات القضائية أن يكونوا أعضاء عاملاً في الاتحاد الاشتراكي من أحد مكاسبهم لترشيح لعضوية مجلس الأمة ، فإن هذه المادة أوجب عليهم عدم استغلالهم من وظائفهم قبل ترشيحهم لعضوية المجلس .

بالأضافة إلى ما تقدم أن مجرد كون الشخص عضواً في الاتحاد الاشتراكي العربي وحائراً على الشروط الآتية أذكر استوص عليها في قانون عضوية مجلس



الامة ، لا يكفي لامكانه ترشيحه لمصوبه المجلس ، وانما يجب فوق ذلك وفقا للمادة الثامنة من القبول المذكور وتعديلاته ، ان يوافق الاتحاد الاشتراكي على هذا الترشيح ، علما بان قرار الاتحاد الاشتراكي بهذا الشأن يكون قطعا وغير قابل للنقض فيه ، في صريح من صريح النص فلا يجوز ان تكون من لا يوافق الاتحاد الاشتراكي العربي على ترشيحه لمصوبه مجلس الامة ان يتقدم ضد هذا القرار امام المحاكم أو أمام أي جهة أخرى رسمه أو غير رسمية .

وأخيراً لابد من التمسك الى ان المادة الاولى من قرار رئاسة الجمهورية الخاص بتعديل المادة الخامسة من قانون عضوية مجلس الامة قد حرمت من حق الترشيح لمصوبه المجلس كل من فرض على ملاكه وامواله احراصة وفقا لحكم المرسوم رقم ٥٣٣ سنة ١٩٥٤ او مرسوم رقم ١٦٢ سنة ١٩٥٨ (١) وكرر من حددت ملكه زراعية وفقا لاحكام قانون الاصلاح الزراعي أو من سبق بشأنهم اموال الاشتراكية لا يرد على مبلغ عشرة آلاف حه .

#### ثانيا - دورات المجلس واجتماعاته :

مقر مجلس الامة مدينة القاهرة . ومع ان محور في الظروف الاستثنائية دعوته للانتقاد في جهة أخرى ، على حد رئيس الجمهورية ، وعلى هذا فان اجتماعات المجلس في غير امكان امكان بموجب الدستور أو بطلب رئيس الجمهورية بشر غير مشروع كما أن قرار - التي تجدها في هذه الاحتمالات - منته بحكم المرسوم . وجماعات المجلس يصح قانونه بحصول أكثر من نصف أعضائه الا في الاحوال التي يتضمن فيها الدستور على خلاف ذلك ومجلس الامة دوره عادة وخدمه في سنة بدأ به على دعوة رئيس الجمهورية في موعد اقضاء قبل المجلس الثاني من شهر تشرين الثاني . وعندما صدور دعوة رئيس الجمهورية لاجتماع مجلس الامة ، للمجلس أن يجمع بحكم القبول .

١ - ان القانونين المشار اليهما خاصان بكل من تأمر ضد النظام الجمهوري أو ضد حقوق الوحدة العربية الشاملة .

في اموعة امين اعلاه ، ومدة دورة المجلس اسبويه سبعة أشهر على الأقل .  
 على الا سبهي تأتي حال من الاحوال قبل الانتهاء من اقرار امراته العامة .  
 ورئيس الجمهورية أما بناء على رغبته يحده أو بناء على طلب أغلبية أعضاء  
 المجلس ، يدعو المجلس للاعتد في دورات استثنائية . وتنتهي ادورات الاستثنائية  
 بناء على قرار من رئيس الجمهورية . ويكون مكتب رئاسة المجلس من رئيس  
 ونايين وثلاثة اعضاء لمصر سيجتمع المجلس مدة خمس سنوات في أول اجتماع  
 بعد اعتدده . وبعد وفاته أحد أعضاء مكتب امراته أو استقالته قبل انتهاء مدة  
 المجلس سحب من محل محله حتى انتهاء هذه المدة . وفي المجلس عشرون  
 لجنة برئاسة يكون كرمها من خمسة عشر عضواً منتخبين من قبل المجلس .  
 وحلقات المجلس الامه كفائده عامة ينفذ بصورة عليه ، ومع ذلك يجوز أن  
 ينفذ جلسات سرية بناء على طلب رئيس الجمهورية أو اوزاره أو رئيس  
 مجلس الامة أو عشريين عضو من عضائه وموافقة المجلس على هذا الطلب .

#### ثانياً - اختصاصات المجلس :

بما ان النظام الذي اخذ به الدستور المؤقت هو نظام برلماني ، فإن  
 الاختصاصات التي يطلع بها مجلس الامة هي نفس الاختصاصات التي  
 يطلع بها مجلس في الدول امراته . وعلى هذا الاساس يمكن تقسيم وظائف  
 المجلس الى ثلاثة اقسام هي : الاختصاصات التشريعية والاختصاصات المدنية  
 والاختصاصات سياسية . وسنبحث هذه الاختصاصات املاية حسب احكام  
 الدستور المؤقت دور الطرق اي ذكر الاحكام العامة المنبثقة في الدول امراته  
 نظرا لكونها قد ذكرت هذه الاحكام عند بحث الصعد امراته دول شري  
 الاوسط في القسم الأول من هذا بحث .

#### ١ - الاختصاصات التشريعية :

الاختصاصات التشريعية لمجلس الامة بموجب دستور المؤقت هي حق  
 اقتراح اشوايل ومداستها وحق التصديق عليها . ومن مضمون المادة ٦٩ من

المدور مؤلف كل عضو من أعضاء مجلس الأمة حق اقتراح القوانين . وتعرض هذه الاقتراحات على مجلس الأمة من أجل قبولها أو رفضها . وفي حالة نفي الاقتراح دون لا يجوز عرضه ثانية في نفس الدورة وإنما يجوز عرضه في الدورات التي تليها . وعند قبول المجلس للاقتراح المقدم إليه ، يحيله إلى اللجنة المختصة من أجل دراسته وتقديم تقرير عنه . وبعد انتهاء اللجنة المختصة من دراسته يحيله إلى رئاسة المجلس الذي عليها أن تحدد موعداً لدراسة الاقتراح . وبعد ذلك في مناقشة الاقتراحات نفس الأحكام التي سبقنا ذكرها عند دراسة الاقتراحات . وفي مناقشتها في القسم الأول (١) . وبعد الانتهاء من مناقشة الاقتراح بدأ التصويت عليه بصورة عامة ومن ثم يصوت على كل مادة من مواد . وقرار المجلس بشأن اقتراحات القوانين تؤخذ وعليه الأعضاء بحصر ، وعند تساوي الآراء يحضر الاقتراح مرفوضاً .

#### ب - الاختصاصات المالية :

لقد نص الدستور المؤقت الاختصاصات المالية لمجلس الأمة بوضع القوانين المالية ، والمالية العامة . نص بأنه لا يجوز إنشاء ضريبة أو رسم أو تعديلها أو إلغاؤها أو إعفاء أحد منهما إلا بقانون . كما لا يجوز للحكومة عقد فرض أو الارتباط بمشروع يربط عنه إلقاء مسح من خزانة الدولة أو منح امتياز لاستغلال موارد الدولة الخاصة أو أي مرفق من المرافق العامة إلا وفقاً لأحكام القانون .

أما ما يخص الميزانية العامة ، على الحكومة إعداد مشروع ميزانية الدولة وتقديمه إلى مجلس الأمة قبل بدء السنة المالية شهرين على الأقل . ولا يجوز للمجلس إجراء تعديل على مشروع الميزانية إلا بموافقة الوزارة . كما لا يجوز تعديل أي مبلغ من باب أي آخر من أبواب الميزانية بعد التصديق عليها إلا

(١) راجع لأحكام الشريعة ص ٤٢ - ٤٧ .

بموافقة المجلس . واما من جهة المجلس من مناقشة الميزانية واقرارها قبل بدأ السنة المالية الجديدة ، يعمل بموجب الميزانية القديمة حتى ستهي المجلس من اقرار الميزانية الجديدة .

#### ج - الاختصاصات السياسية :

تقصد بهذه الاختصاصات وسائل رفعة مجلس الامم على مجلس الوزراء وسائس . وما من دستور الجمهور العربية المتحدة عام ١٩٦٤ قد أحده بالنظام البرلماني فقد أقر جميع وسائل ولادة السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية المؤخوة به في اعضاء الرئاسي . داعي لكل نائب حق تقديم الأسئلة والاستجوابات الى الوزراء واحب على الوزارة الاحاطة عليها ، الا أنه قرر عدم حوار احرار المناقشة في الاستجوابات قبل مرور سنة أيام من تقديمها . بالإضافة الى ذلك فقد ايجاز لتشرين عضو من أعضاء المجلس طلب طرح موضوع عام للمناقشة من أجل استصاح سائس الحكومة في شأنه وتبادل الرأي فيه . وعلى الرغم من ان الدستور اعطى لمجلس الامم حق سحب الثقة من الوزراء أو أحد أعضائها الا أنه فده شروط خاصة . فلا يجوز عرض مسألة سحب الثقة الا بعد استجواب موحه الى الحكومة أو أحد أعضائها على ان يكون اغلب قد قدم به على افراج عشر أعضاء المجلس . كما لا يجوز للمجلس أن يصدر قرار سحب الثقة قبل ثلاث أيام على الأقل اعاداً من تاريخ تقديم الطلب . هذا مع العلم بأن قرار سحب الثقة من الوزارة أو أحد أعضائها لا يصدر الا بموافقة الاعلية المطلقة لأعضاء المجلس .

## المبحث الثاني

### السلطة التنفيذية

تكون السلطة تنفيذية في جمهورية عربية مستقلة كما في غيرها من الدول العربية من رئيس جمهورية ومجلس وزراء • وسين الأعضاء الخاصة بكل من هذين هذين كلا على الترتيب •

#### أولاً - رئيس الجمهورية

أحد الدساتير المؤقتة للجمهورية العربية مستقلة بطريقة انتخاب رئيس الجمهورية بواسطة الشعب المباشر في ان • حدد بحيث يقود مجلس الأمن ترشيح رئيس الجمهورية ويعرض هذا الترشح على الشعب عن طريق الأعضاء • ويعبر الترشح قانوناً بمرسمة اذا حصل على أكثر من نصف اصوات المشركون في الأعضاء وإذا لم يحصل ترشح على هذه الاعلى على المجلس ترشح غيره • ويتم الترشح في مجلس الأمة بناء على اقتراح ثلث اعضاءه ويعرض الترشح الذي سال على اعلى للمجلس على الشعب من أجل استفتاء فيه • وإذا لم يحصل أحد المرشحين على هذه الاعلى بعد التصويت ثابته بعد مرور يومين على الأقل من طرح التصويت الأول ويعبر في هذه الحالة قانوناً بالترشيح الذي حصل على الاعلى بصفة لأعضاء المجلس •

ومدة رئاسته الجمهورية في الجمهورية العربية المتحدة ست سنوات ميلادية بدأ من تاريخ اعلان نتائج الاستفتاء • ويجب أن تبدأ الاحكامات الخاصة بمجلس رئيس الجمهورية من انتهاء مدة الرئيس السابق بشهرين على الأقل كما يجب أن يتم اختياره قبل اسبوع على الأقل من انتهاء رئاسته الرئيس القديم • فإذا انتهت هذه المدة ولم يتم انتخاب الرئيس الجديد لأي سبب كان يسمي الرئيس القديم مباشرة مهام وظيفته الى ان يتم اختيار خلفه • هذا ويشترط

في امشاح لرمسه الجمهورية ان يكون مصرنا ومن انوبن مصريين ومنتمن

باحتقوا اسسه واندبه واما من حمر حصا وبلاتين سه \*

ولرئيس الجمهورية بوعان من الاحصاصات هي الاحصاصات السعيدة

والاحصاصات الخاصة بسلسله شرفه ومن اهم الاحصاصات اسدييه التي

جمع بها رئيس جمهوريه عربيه اسخده هي

١ - بصل تام رئيس جمهوريه وكر \*

٢ - بصل رئيس ابو ١٠ و ١٠ والاسهم من ماصهم \*

٣ - اخيه وكر الى اسخكه عمت مع مهم من حرائم في انسا

مدية وطائهم \*

٤ - اعلان الحرب بعد موافقه مجلس الامه \*

٥ - ابره بصله وند على بصله - اصمبح واصحاب واستخارة

وبلاحه وجمع اصحابه امي بترتب عليها تعديل في اراضي الدوله او التي

علق بحتوى بصله في بترتب عليها بصله بصله بصله لم بصله

بصله بصله بصله لا بصله نافذه الا بعد موافقه مجلس الامه عليها \*

٦ - اسره رايه بصله بصله بصله بصله بصله بصله بصله \*

٧ - بصله بصله بصله \*

٨ - بصله بصله بصله بصله بصله بصله بصله بصله

بصله بصله بصله بصله \*

٩ - بصله بصله بصله بصله بصله بصله بصله بصله

الامه و بصله بصله بصله بصله بصله بصله بصله \*

١٠ - بصله بصله بصله بصله \*

١١ - اعلان بصله بصله بصله بصله بصله بصله بصله

على مجلس الامه خلال بصله بصله بصله بصله بصله بصله

انسا بصله \*

١٢ - استقاء الشعب في الأمور التي تصل بالمصلحة العليا للدولة .

١٣ - دعوة مجلس الوزراء للاجتماع وتراأس اجتماعاته .

بالإضافة الى هذه الاختصاصات سمع رئيس الجمهورية العربية المتحدة ، طبقاً للمبادئ العامة لمصمم ارساني ، اختصاصيين آخرين يتعلق بمجلس الأمة وهما :

(١) حق حل مجلس الأمة . وقد أوجب الدستور أن يحتوي قرار الحل على دعوة الناخبين لاجراء الانتخابات العامة خلال سبعين يوماً من تاريخ صدور القرار ، وسين ميعاد لاجتماع المجلس الجديد على أن يكون ذلك خلال عشرة أيام من اتمام الانتخابات .

(٢) حق اقتراح القوانين والأعراس عليها . ومن حق رئيس الجمهورية الاعتراض على القوانين في خلال ثلاثين يوماً من تاريخ اجاله مشروع القانون ابيه . وفي حالة عدم اعتراض الرئيس على مشروع خلال هذه المدة يفسر القانون بحكم المصدق عليه . وعند اعتراض رئيس الجمهورية على مشروع القانون خلال امدته المذكورة . يصادق المجلس . وإذا أقر المجلس هذا المشروع بعد اعتراض الرئيس عليه باعليه نلثي اعضاء المجلس اعترض هذا المشروع قانوناً ووجب اصداره .

### ثانياً - الوزارة :

تكون اوزاره من رئيس الوزراء ، ونوابه ووزراء . ويشترط في الوزير أن يكون مصرناً ناعاً من العمر ثلاثين سنة وممكناً بالحقوق السياسية والدينية . هذا ولا يشترط في اوزاره أن يكونوا اعضاء في مجلس الأمة . وعلى الوزارة بعد تأليفها أن تعرض على مجلس الأمة منهاجها الوزاري من أجل الحصول على الثقة . وإذا قرر مجلس الأمة عدم تأييد الوزارة أو بعدها سحب الثقة من الوزارة أو حدد اعضاءها ، عليها أو على ذلك الوزير تقديم الاستقالة الى رئيس

الجمهوريه • هذا وجوب رئيس الجمهوريه ومجلس الامه اجاله احد ابوراء  
الى استحاكمه امام محكمة خاصه عما يقع منه من جرائم اثناء نأديه وظيفته •  
وتكون فرائز مجلس الامه في اجاله • راي استحاكمه بناء على اقتراح خمس  
اعضائه على الاقل وموافقه ثلثي مجموع الاعضاء وبعد وجبه انهمه اى ابوراء  
تسحب منه صلاحاته الى حين انتهاء المحاكمة •

ومن أهم اختصاصات مجلس او . ا . ا . ثاني

- ١ ( توحه وتنسيق ومراعاة اعمال الورداء ومؤسسات واعمال واصالح العامة •
- ٢ ( اصدار الانظمة والاوامر الا . ث . بعده ذلك للتوايل زائر رسم جمهور •
- ٣ ( اعداد مشروعات القوانين •
- ٤ ( تعيين وعزل الموظفين حسب احكام القانون •
- ٥ ( اعداد مشروعات اسراره العامة للدولة •
- ٦ ( عقد الفروض ومسجد في حدود ا . ث . ث عامة للدولة •
- ٧ ( عقد القوانين والحفاظه على أمن الدولة •



## الفصل الثاني

### النظام السياسي للجمهورية النمنية

على خلاف باقي اقطار شبه الجزيرة العربية لم يستع لأمراطوريه  
العثمانية بسط نفوذها على جميع احر . بين بصورة مشعرة ولو من الناحية  
الشكلية . فما كانت تمنى مدة طويلة على احتلالها من قبل الأتراك حتى  
ويعود اليسون من تحريرها . به بسرد الأتراك . وهكذا بقيت اليمن طوال  
٣٨٣ سنة مسرحا للحروب حتى اطلق عليها اسم مقبرة الأتراك . وقد استمرت  
هذه الحاة حتى قد حرب اعلى الأولى حسم استطاع الأمام يحيى دحون  
صحاء وذلك وفقا لأحكام معاهدة موند رس لعام ١٩١٨ التي بموجبها اقررت  
تركيا باستقلال اقطار شبه الجزيرة العربية بما فيها اليمن . ومما يلاحظ بأنه  
على الرغم من سد اليمن على استقلالها على قسم كبير منها محلا من فداحيوش  
الانكليزية املا مهم في . هذه الامم يحيى حسم اليمن على اعادة مهم ودحول  
الحرب الى حاسم سوء بداني حدة الدول العربية . وبسبب استمرار الأمام يحيى  
على وقوف على الجدار في حرب اعلى الأولى ومعاقبة الملحة بأسر حجاج  
المسلم اسجد من اسن انهر الأتراك تخلفهم على لأدريسي في اصير ومحوه  
امسعداد وذلك بكونه يحاوله صحاء امي ادب حسم اعداء للأدريسي وحسر  
الصير جزء من ملاذها . وم يسمى الأتراك بهذا اعداء من اعداء وليس واحد  
دهوا اى أحد من ديك فاسحو من مر الجديدة في عام ١٩٢١ الذي كانوا  
قد اسروا عنه مد مداه حرب اعلى الأولى بعد استسلام اقوات اركيه  
ارابعة فيه وسمحو للأدريسي بدحوله والحقاه بيلاده . فحرموا بذلك اليمن  
من بخاره احر لأحمر عن طرح مدد سمي وضروري كد تسلمه مد امد  
صوب . هذا ما راد في حدة اعداء المنم بين اسين والاداره مما ادى الى  
وقوع الحرب بين مرتين سي اسمرت حتى عام ١٩٢٤ والتي ما انتهت الا

باحتلال اليمن لمناطق جنوبية من البحر مع جزء من الساحل بما فيه ثغر  
أحديده . وعندما وصفت البحر بحر الحماية السعودية فيما بعد استمر الرابع  
على هذه السلطة ولم تنهي إلا في عام ١٩٣٤ بمقتضى معاهدة الطائف والتي بموجبها  
صمت أحديده وأسم البحر الجنوبي من البحر إلى اليمن بصورة رسمية ، وانحلت  
الأقسام المنتمية من البحر بأسلكه العربية السعودية . وهكذا أخيراً تشكلت  
الدولة اسمه شكلها المعروف في الوقت الحاضر .

أما فيما يخص نظام الحكم أصبح في هذه الدولة فقد كان حتى قيام الثورة  
اسمه وإعلان النظام الجمهوري عام ١٩٦٣ نظام مطلق لجميع السلطات بموجب  
بركر يبي يدي الإمام الذي يمثل الرئيس الدستوري والديوي للدولة . ومع  
ذلك كان يساعد الإمام في إدارة دولة الحكم في البلاد رئيس ديوانه الخاص  
الذي كان يسمى الكاتب الأول بالإضافة إلى سكرتير . وقد عدل الإمام يحيى  
هذا النظام في أواخر عهده ، فشكل أول وزارة في تاريخ اليمن وأسس جميع  
مناصبها إلى أنشأه باستثناء وزارة الخارجية التي أسند محمد رابع  
وهو من أسل تركي وقد سميت هذه الوزارة في الحكم حتى انتهاء عهد  
الإمام يحيى بعائلته في عام ١٩٤٨ . وبعد موت الإمام أحمد الحكم عهد إلى  
أكبر أبنائه الأحمد . وهو سيب الإسلام الحسن برئاسة الوزارة ووزارة  
الداخلية ، وأسند وزارة الخارجية إلى سيف الإسلام عبدالله ووزارة المعارف  
إلى سيف الإسلام اسماعيل ووزارة المواصلات إلى سيف الإسلام القاسم . وقد  
عدلت هذه الوزارة منذ تأسيسها عدة مرات ، كان أول هذه التعديلات في عام  
١٩٥٣ والثاني في عام ١٩٥٥ بعد فشل محاولة سيف الإسلام عبدالله بسحب  
الإمام أحمد والاستبدال بالحكم . وبموجب الدستور الأخير أصبح وبي العهد  
سيف الإسلام محمد بدر أكبر أبنائه الإمام أحمد نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً  
للخارجية والداخلية . وما يجب ذكره بهذا الصدد ، بأن جميع المناصب الوزارية  
كانت ماصصة محترمة حيث أن السلطة المطلقة كما قلنا سابقاً كانت تمارس من  
قبل الإمام ولهذا فلم تعقد وزارته ، اجتماعات وزارية إلا نادراً .

أما عن كفة مجلس الأمم ، فقد كتب الأستاذ بقى ، بأن يقوم الأمم  
 السابق بترشيح أحد أفراد عائلته من سوف فهم شروط الامانة كرجاحة  
 العقل ونحكمه واحداً وانتوى ، وعلى ترشيح - بحسن على ابيه من قبل  
 جمعه تأسيسه يكون من كبار علماء الدين ورؤساء اعيان ووجهاء الدولة .  
 الا أن الأمم حتى قد اتفق هذه المبررة ، استطاع الحصول على اسمه لأكبر  
 انتحاله الامام أحمد الذي بدوره استطاع في عام ١٩٥٥ اخذ اليعة لتجلبه البكر  
 سيف الاسلام محمد البدر واسم - به ولي عهد الدولة المتوكلية اليمنية .  
 وهكذا أصبح المقام ملكي و ابي محصور ذكر انحر الامام حتى وم بين  
 سفام اليعة الا أثر شكلي (١) .

وعلى أنس جمهورية العربية المتحدة في أول شباط ١٩٥٨ ، ابدت  
 ايسر دعائها في الاتحاد مع الجمهورية المتحدة على أن يحفظ كل منها بنظام  
 الحكم الخاص بها وكيانها الدولي المستقل . وعلى هذا الأساس ابرم بين الدولتين  
 الاتفاقية المذكور تاريخ ٨ - - ١٩٥٨ معاهدة ضم في أسين وبناس مدة عمر  
 المخلوفا ارتسسه بالاتحاد الذي اطلق عليه اسم الدولة العربية المتحدة . وكان  
 من أهم الاحكام التي جاء بها ميثاق هذا الاتحاد والمواثيق والقرارات المتلاحقة .  
 هي سبق اسسه بوجه - بغير - بغير - اسسه ونظم الشؤون  
 الاقتصادية والسياسية وقد تضمنت مرسومه بهدف أن يسميه الاسح ورفع المستوى  
 انه في الدور (١٩٥٨) : من أن تحقق هذه الاهداف واستمر على مراعاة  
 أحكام ميثاق الاتحاد واتخاذ الاجراءات اللازمة لذلك نص الميثاق على وجوب  
 سكيل حسن ميثاق هي المجلس الأعلى ومجلس الاتحاد ومجلس الدفاع  
 والمجلس الاقتصادي والمجلس الثقافي . وعلى ارفع من أنه قد روعي في وضع  
 أنس ابي امكيد صم باقي الدول العربية الى الاتحاد ، الا أن هذا الاتحاد

١- راجع اسرار أسين ، الدكتور عبد الرحمن البصاني ص ٢٨ وما بعد

م نكت ٤ انوفى الا بده قصوره جدا بعدها كان يصبه الاهداء والاصحاح  
سبب عور الذي اصاب العلاقاتم بين ٥ في الاتحاد ٥

٥ قد حنا العهد ساسى ساسى على هذا الشكك حتى قام الثورة ابيسه  
في ٢٦ نيلون عام ١٩٦٢ في غلب الحياه الجمهوري وقصت على انظام  
ملكي وعائله حمد بن سي حليم من رهاه قرر كامل اسطاعت حلاه  
عزى هذه البلاد عن انعام وعن اسباب مقدمه ٥ مدسه ٥ ومن امشاهد بان سمر  
سم يعرف العهد الدستورى الا بعد فاه الثورة حب أعلن الدستور المؤقت الاول  
لجمهورية اسمه في اثنت عشر من شهر سنان عام ١٩٦٣ الذي أصبحت  
ليمن بموجب المادة الاولى ٥ ٥ وله جمهوريه دستوريه مستقله ذات سيادة  
انشعب فيها مصدر السلطات و أساس السيادة ٥

وحسب احكام دستور المؤقت الألف اذكر هاتك ثلاث هيئات أساسيه  
في ١٩٦٤ هي رئيس الجمهوريه ٥ مجلس الرئاسه ٥ المجلس التنفيذي ٥ وعلى  
ارغم من ان هذا الدستور قد وضع من أجل العمل به حتى الاسماء من وضع  
الدستور ٥ انمي لدوره صمد عليل معقم مواد بموجب الاعلان الدستوري  
انصار في اليوم السادس من شهر كانون الثاني في عام ١٩٦٤ وبموجب المادة  
الاولى من هذا الاعلان سحب امشاز لاسسه بدوره أربعة هو رئيس  
الجمهوريه ٥ المجلس اساسى ٥ المجلس التنفيذي ٥ المجلس الأمن القومي ٥ ومع  
رئت فان الأحد بالاعلان الدستوري ٥ م يتم صوبه ٥ قد انمي العمل به وبالدستور  
المؤقت الاول في السابع وعشرين من شهر سنان من نفس المام باصدار  
الدستور المؤقت الثاني ٥ وبقرار لاهيه الدستور المؤقت الاول والاعلان الدستوري  
٥ اسمه للحياه ابيسه لمين سحت نظم سياسى للجمهوريه ابيسه في  
تفريق بخصص الاول ٥ مدسه هذا العهد بموجب دستور المؤقت الاول والاعلان  
الدستوري وبخصص الثاني بدراسه النظم حسب الدستور المؤقت الثاني ٥

### ١- النظام السياسي الليبي بموجب الدستور المؤقت الاول والاعلان الدستوري:

موجب المادة ٤٩ من الدستور وقت وفادة النامه من الاعلان الدستوري  
رئيس جمهوريه هو من يملك من السلطة التنفيذية والقائد العام  
للقوات مسلحه . ورئيس جمهوريه بالاصافه الى ذلك هو رئيس المكتب  
السياسي ورئيس مجلس الامر القومي . عند ما انتدب احد صفا الماديين  
١٩٩٠ من الاعلان الدستوري ٤١٠ من دستور رقم واحد سنة ١٩٦٤ . وعلى  
هذا الاساس يرأس جمهوريه هو من يملك من السلطة التشريعه و يعبده وذلك  
لان المكتب السياسي هو في واقع السلطة التشريعه لمدته كما يرى فيما  
بعد . وهذه الاحصاسات اي جمعها من جمهوريه هي من على وعلى  
هذا الاحصاسات العديه والاحصاسات التشريعه . ومن الملاحظ ان رئيس  
جمهوريه سنة لا يسمع بالاحصاسات العديه بقوى الاحصاسات التي  
سمع بها . فبناء على ذلك في اموز اسرمانه . ومن اهم احصاسات هذه القوا  
مسلحه واصد . (٤١ امر ) (٤٢٤ ) . شكلت ايضا مع هذه احصاسات وابرار  
انعامات واصدارها بعد موافقه مكتب السياسي عليها . كما ان حق تعيين نائب  
واكثر لرئيس جمهوريه . هذه من بعده . ومع ذلك بموجب المادة السادسة  
من الاعلان الدستوري يجب ان يملك من رئيس جمهوريه من بين احصاسات  
المكتب السياسي . بالاصافه الى ما عدا رئيس جمهوريه بموجب المادة  
السادسة من الاعلان الدستوري حق اعلان حالة طوارئ . ويلاحظ على هذه  
المادة انها حمت هذا الحق من الحقوق المطلقة لرئيس جمهوريه لأنها لم تحدد  
الشروط ولا الظروف التي يجوز لرئيس جمهوريه فيها سحب هذا الحق .  
وأخير وقت للمادة النامه من الاعلان الدستوري رئيس جمهوريه هو الذي  
النظم الصياغة والمستورقة من صلا

يقوم بتعيين المجلس التنفيذي وأعضائه وموابهم وأقاتهم من ماصهم ومن المشاهد بأن هذا الحق غير مطلق حيث لا يستطع رئيس الجمهورية تعيين رئيس المجلس التنفيذي وأعضائه أو أقاتهم من ماصهم إلا بموافقة المكتب السياسي .

بالإضافة إلى الاختصاصات الآتية الذكر التي يتمتع بها رئيس الجمهورية باعتبارها رئيس للسلطة التنفيذية له حق دعوة المكتب السياسي والمجلس التنفيذي ومجلس الأمن القومي لأجتماع مشترك تحت موضوعات بعقد بها ذات أهمية كبيرة للدولة . هذا كما أن رئيس الجمهورية يملك بموجب المادة السادسة من الإعلان حق التصديق على القوانين والمعاهدات التي يوافق عليها المكتب السياسي .

#### ثانياً - المكتب السياسي :

من الملاحظ أن الإعلان الدستوري ، بعد أن قرر وحيث تشكل المكتب السياسي ، أعيد ذكر لأحكام الخاصة بكمية تكوينه وعدد أعضائه وأقصر على ذكر الأحكام الخاصة باختصاصاته . وهذا لأحكام المادة السابعة عشر وما يليها نصر المكتب السياسي الهيئة العليا في الدولة فيما يخص الشؤون السياسية والتشريعية . فهو الذي يضع السياسة العامة للدولة في جميع النواحي أساسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية ويراقب تنفيذها . كما له حق إقرار جميع الاختصاصات التي تقع بها رئيس الجمهورية بخصوص عليها في الإعلان والفوايق ، وحق تحويل المجلس التنفيذي أثناء بعض الاختصاصات . ومن أجل سير أعمال المكتب السياسي سير معظم بضع دعوة من يرى إمكانية الاستفادة من خبرته ومعلوماته من الوزراء أو غيرهم لحضور جلساته بصفة استشارية ، كما له حق تشكيل اللجان الخاصة بالتحقيق وإمره التي على جميع أجهزة الدولة التعاون معها في أداء مهمتها .

ويتخذ المكتب السياسي بالإضافة إلى ما تقدم السلطة التشريعية العليا في الدولة ولهذا فهو الهيئة التي من اختصاصها تنظيم جميع الأمور التشريعية والمالية

فيها • وذلك ما بينه بصراحه المادة الخامسة عشر وما بعدها من الاعلان الدستوري • فموجب المادة الخامسة عشر انك اساسي هو الهيئة المختصة باقتراح القوانين وقراراتها ومناقشة الميزانية العامة والتصديق عليها • وما يلاحظ بهذا الصدد انه على الرغم من ان الاعلان الدستوري قد اوجع على الحكومة تقديم مشروع الميزانية العامة الى المكتب السياسي قبل مدة اسبوعية بشهرين على الاقل من احدث مناقشتها وقراراتها ، الا انه لم يبين الاجراءات التي من الممكن اتخاذها عند ابتداء اسبوع المالية وعدم الانتهاء من وضع الميزانية العامة أو عدم تقديمها الى المكتب من قبل الحكومة في خلال المدة المذكورة أعلاه • هذا وقد بينت المادة السادسة عشر انه لا يجوز عقد قرص او الارتباط بشروط يترتب عليه اضرار من اضرارها العامة خلال سنة أو عدة سنوات الا بموافقة المكتب السياسي • كما يجب موافقة المكتب السياسي على كل أي مبلغ من باب الى اخرى من ابواب الميزانية العامة •

هذا وما يجب ذكره انه وقد للمادة عشرين من الاعلان الدستوري بأن قرارات المكتب السياسي تصدر بالأغلبية المطلقة لأعضائه وذلك فيما عدا مشروعات القوانين التي لا يمكن اقرارها الا بموافقة ثلثي مجموع الأعضاء •

### ثالثاً - مجلس الامن القومي :

مجلس الامن القومي هو هيئة المفوضة السلطة الدولة في اشؤون عسكرية والامن القومي للبلاد والمسؤول عن تأمين البلاد وسلامتها ورسم السياسة الدفاعية عنها والمحافظة على امنها • وعلى هذا فهو الهيئة المسؤولة عن إعداد القوات المسلحة العامة وغير العامة مع التأكيد من كفاءتها من ناحية التنظيم والتدريب والتسلح ، وهو الهيئة المختصة بوضع وتدريب الخطط العسكرية والعمليات العسكرية وشرف على تنفيذها وتأمين الصياغة وترقيتهم وعزلهم • وفي سبيل تأمين سلامة البلاد للمجلس صلاحات اخرى نص عليها المادة اسبوعه من قرار رئيس الجمهورية رقم واحد لعام ١٩٦٤ وهي

- ١) عرض ارفاقه العسكرية تأمين سلامة تقواسم السلحة .
  - ٢) اصدار أوامر بتكليف من تدعو ضرورة بكليةه لقيام بعمل من لأعضاء الحرية .
  - ٣) وضع انقواعد التي تكفي لحقق الحاور بين افعوت اسلحه ووزارات الحكومة ومناجها وسائر اوراق احامه مما يتعلق بشؤون ادفاع .
  - ٤) مباشرة اخصاصات رئيس الجمهورية اصوص عليها في المادة الثالثة من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٣ ، الخاص باعلان حالة الطوارئ ، كوضع القود على احره شخصيه ومراقبه ارسائل والصحف والمطبوعات والاسلحة على أي مقول أو غدار والأمر بفرص الحراسه على الشركات ... إلخ (١) .
- ويكون مجلس الأمن القومي من سبع أعضاء بما فيهم رئيس . وتولى رئاسته المجلس رئيس الجمهورية وعند غيابه تولى ارياسته نائب رئيس الجمهورية أو من يختاره المجلس من بين أعضائه بعد موافقه اريئيس . وقد تشكل مجلس الأمن القومي بموجب المادة الأولى من القانون رقم واحد لسنة ١٩٦٤ على الوجه الآتي :
- ١) رئيس الجمهورية رئيسا .
  - ٢) نائب رئيس الجمهورية للشؤون العسكرية نائب لرئيس .
  - ٣) قائد القوات العربية في اليمن عضوا .
  - ٤) نائب قائد القوات العربية في اليمن عضوا .
  - ٥) وزير الحربية عضوا .
  - ٦) وزير الداخلية عضوا .
  - ٧) رئيس هيئة أركان حرب الجيش اليمني عضوا .

(١) راجع الجريدة الرسمية العدد رقم ٥ لسنة ١٩٦٣ ص ٤٠-٤١



٨ ( رئيس هيئة حراء لقضاء النيابة عصوا •

٩ ( رئيس هيئة الأمن الداخلي عصوا (١) •

### رابعاً - المجلس التنفيذي :

هو الهيئة التنفيذية في الدولة ، وهو هيئة مجلس الوزراء • ويكون من  
رئيس الوزراء وعدد من الوزراء • ويشترط في رئيس المجلس أن يكون عضواً  
في المكتب السياسي ومع ذلك لا عين رئيس المجلس من غير أعضاء المكتب  
السياسي ، يصح هذا الرئيس عضواً في المكتب بحكم منصبه • والمجلس التنفيذي  
كما هو الحال في النظام البرلماني حاصص لمكتب إداري ومسؤول سياسياً  
أمامه وديت لأن المكتب السياسي في اليمن هو السلطة التشريعية وهذا ما يثبته  
المادة ٣٩٥ من الإعلان الدستوري حيث نصت : رئيس المجلس التنفيذي  
والمصاؤون مسؤولون أمام المكتب السياسي وعلى المجلس أن يقدم للمكتب تقارير  
دورية عن جميع أوجه نشاطه المتعلقة في الأجهزة الحكومية •

وبما أن المجلس التنفيذي هو الهيئة التنفيذية والإدارة العليا في الدولة ،  
فهو يتمتع بموجب المادة ٣٣٥ من الإعلان الدستوري باختصاصات تنفيذية وإدارية  
عديدة من أهمها :

١ - إعداد مشروعات القوانين والمراسلات على المكتب السياسي •

٢ - إعداد مشروعات الميزانية العامة للدولة •

٣ - مراقبة أعمال الوزارات والمصالح والمؤسسات والهيئات وسياساتها  
وبوجهتها •

٤ - إصدار القرارات والأوامر اللازمة لتنفيذ القوانين •

٥ - تعيين وإعزل الموظفين وترقيتهم •

ب - النظام السياسي بموجب الدستور المؤقت لعام ١٩٦٤ :

من الملاحظ بأنه على الرغم من أن هذا الدستور قد وضع على غرار

١١ راجع من المأثور رقم واحد المنشور في جريدة الجمهورية  
اليمنية العدد ٧٨ لسنة ١٩٦٤ ص ٥

الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٦٤ ، إلا أنه يحلف عنه من  
 نواحي متعددة ولعل من أهمها بأن السلطة التشريعية موجهة لا تمارس من قبل  
 هيئة موجهة من قبل الشعب كما هو الحال في الجمهورية العربية المتحدة وإنما  
 تمارس من قبل هيئة مكونة من أعضاء معينين . بالإضافة إلى ذلك أن النظام السياسي  
 المبني بموجب هذا الدستور يحلف أخلاقاً كبراً عن النظام الأساسي بموجب  
 الدستور المؤقت لعام ١٩٦٣ والأعلان الدستوري لعام ١٩٦٤ وسككي مبدئياً  
 للنظام السياسي حسب الدستور المؤقت عام ١٩٦٢ على دراسة تكوين السلطة  
 التنفيذية والسفيرة واحصائها .

### أولاً - السلطة التشريعية :

تمارس السلطة التشريعية وفقاً للمادة ٤٨ من الدستور من قبل مجلس  
 شورى أبدي مكون من أعضاء هم أحدهم من بين وجهاء الشعب وعملاتهم .  
 وهذا يؤخذ على الدستور بهذا الصدد بأنه عمل بتحديد عدد أعضاء المجلس  
 وكيفية اختيارهم أو تعيينهم . ويحدد هذا المجلس بموجب المادة ٤٩ ثلاث  
 سنوات تبدأ من تاريخ أول اجتماع . وللمجلس دورة عادية واحدة في السنة ، مدتها  
 ثلاث أشهر على ألا تنتهي هذه الدورة قبل إقرار المجلس للميزانية العامة . وعلى  
 الرغم من أن الدستور لم يحدد موعد بدء دورات العادية فإنه قرر بأنه للمجلس  
 أن يبدأ اجتماعاته في الموعد المحدد لبدء دورته العادية إذا لم يدعى للاجتماع  
 قبل حلول هذا الموعد . وبالإضافة إلى دورات العادية يجوز للمجلس في حالة  
 الضرورة وبناء على طلب أغلبية أعضائه أو بناء على دعوة رئيس الجمهورية  
 الاجتماع في دورات استثنائية . وكقاعدة عامة تكون اجتماعات المجلس علنية ومع  
 ذلك يجوز له عقد جلسات سرية بموافقة أغلبية أعضائه الحاضرين وبناء على  
 طلب الحكومة أو رئيس المجلس أو عشرة من أعضائه . وهذا وإن اجتماعات  
 المجلس تكون قانونية بحضور أكثر من نصف الأعضاء وإجراءاته تحددها عليه  
 الأعضاء الحاضرين فيما عدا الأحكام التي تنص فيها عليه مع العلم

بأنه عند تساوى الآراء في المجلس يعبر التوضوع الذي حوت المداولة بشأنه  
مرفوحاً . هذا والمجلس التشريعي مكب : لأنه يكون من الرئيس واثني جميعهم  
معي من قبل رئيس الجمهورية مدة ثلاث سنوات كما يوجد في مجلس  
التشريعي كما هو الحال بالنسبة لبرلمان في الدولة الرئاسية هناك عدة  
نوع من برلمان من أجل دراسة الأوراجب اعطاه الى المجلس قبل التصويت  
عليها . ويتمتع مجلس بالاقتصاص صانته بالاقتصاص أي يتمتع بها البرلمان  
في الدول الرئاسية فليس بالاقتصاص شرعي ، نكل عضو من أعضائه حق  
الترافع المواقف كما لا يمكن إصدار أي قانون إلا بعد إقراره من قبل المجلس .  
هذا ويتمتع المجلس بحق مراقبة الوزراء ومحاسنها عن أعمالها لأنها مسؤولة  
أمامه . فاعتقد بأنه ٦٨٠ من الدستور أكد عضو من أعضاء المجلس حق توجيه  
الاستنفاة والاستجوابات الى رئيس الوزراء والوزراء على الاستجوابات  
من قبل المجلس إلا بعد مرور سنة على الأقل من يوم تعيينها . كما يجوز  
لعضوه أعضاء مخرج موضوع عدم تصديقه من أجل إقناعه على سياسة الحكومة  
وتبادل آرائه معها ، ووفق المادة ٨٩ من الدستور يحق للمجلس سحب الثقة  
من الوزراء أو أحد الوزراء بموافقة لأغلبية أعضائه المجلس مع العلم  
بأنه لا يجوز سحب الثقة عن وزراء أو أحد أعضائها إلا بعد استجواب مقدم  
من عشر أعضاء المجلس على الأقل يصدر قرار سحب الثقة من مرور ثلاث أيام  
من تقديم الطلب .

أما بالنسبة للاقتصاصات المالية ، قرر الدستور بموجب المادة ٧٢ بأنه  
لا يجوز إنشاء إمبراءات عامة أو تعديلها أو إلغائها أو الإعفاء منها إلا بتقانون  
كما لا يجوز للحكومة عقد قرض أو الإذابة بمشروع تترك عليه اتفاق مبالغ  
من الحرية العامة مدة سنة أو عدة سنوات إلا بموافقة مجلس التشريعي . هذا  
ويجب بموجب المادة ٧٩ من الدستور غرض مشروع إمبراءية العامة بعد اعتداده  
من قبل الحكومة على مجلس تشريعي من أجل أنه لا يمكن إنشاء ثلاثة أشهر على  
الأقل سجنه واعتداده . ومن الملاحظ بهذا الصدد بأنه لا يجوز لمجلس التشريعي





مجلس شورى كما لا تتعارض عضوية اوراره مع عضوية مجلس شورى ،  
يجوز اختيار الوزراء من بين أعضاء مجلس شورى . وعلى اوراره بعد  
تشكلها ان تقدم الى مجلس شورى من اجل نيل ثقته بسياساتها وعلى رئيس  
الوزراء والوزراء بعد تعيينهم ومن يوشم منحهم ان يؤدوا اليمين الدستورية  
أمام رئيس الجمهورية .

ومن أهم اختصاصات مجلس اوراه اعداد مشروعات القوانين ومشروع  
البرائة العامة ومشروعات الخطه العامه بدمه مطوبر الاقتصاد القومي . هذا  
بالإضافة الى بعد القوانين وإقرارات الجمهورية والإشراف على سير العمل في  
مختلف مرفقات الوزارات ودوائرها وحشد الأمن وتحقيق اهدافه .

## الفصل الثالث

### النظام السياسي

#### للجمهورية العربية السورية

من الملاحظ أن النظام السياسي في سوريا تعرض منذ انهاء الدوة اعتمابه لحد الار بطور - أكثر من تغييرات التي تعرضت لها نظم اساسه في باقي دول الشرق الأوسط - وقد عرف سوريا خلال هذه المرحه من التغيرات - وقبل دراسة النظام السياسي السوري بموجب الدستور المؤقت لعام ١٩٦٤ التحول المذكور أهم الاحكام التي حاسم بها الدستور الخمس الأولى (١) .

أولا - دستور عام ١٩٢٠ .

وضع هذا الدستور من قبل المؤتمر السوري العام في الثامن من شهر آذار عام ١٩٢٠ . والمؤتمر المذكور كان بمثابة مجلس باي أو برلماني يتألف من ممثلي اسلاف السورية باستحقاق اسلافه الداخليه والساحليه والبحويه . وبلغ المندوبين الثلاثة كانت ضمن ما سميته اليوم سوريا ولبان وامليكه الاردنيه انهميه وفلسطين . وقد احدث هذا الدستور نظام برلماني ملكي وحصر العرس سلاله الملك ضمن الاول . ومما سار به هذا الدستور عن باقي دساتير دول الشرق الأوسط انه أحد نظامه فديني ، حيث منح المناطق المذكورة أعلاه صلاحت كبرا من الامركريه والاداريه . ومن الملاحظ أن الاحد بهذا

(١) راجع نصوص دساتير عام ١٩٢٠ ، ١٩٣٠ ، ١٩٥٠ ، ١٩٥٣ ، المبرره في وثائق ونصوص دساتير اسلاف المرحه من مسيرات الجامعة العربيه ، معهد الدراسات العربيه عاليه ، ص ١٩٥٥ ، ص ٢٢٣ ، ص ١٠٣ - ٢١٧ .

الدستور م بدون موافقة ، حيث احيى العمل به في ٢٤ تموز ١٩٢٠ بعد احتلال  
القوات الفرنسية لسوريا وابعاد الأمير فيصل عنها .

### ثانيا - دستور عام ١٩٢٠ :

بعد جمع هذا الدستور عام ١٩٢٨ من قبل الجمعية التأسيسية التي تألفت  
بمقرق الاتحاد العامة ، إلا ان الدستور السامي الفرنسي لم يوافق على نشره  
وبعد الاشارة عام ١٩٣٠ ، تمت اضافة الى مادته جديدة هي المادة (١٦)  
وبموجب هذه المادة عطلت جميع مواد المعلقة بالوحدة السورية ، وتأسيس  
حيش وطني وحق رئيس الجمهورية في تعيين الوزراء ، اقالهم وعقد المعاهدات  
والتمثيل الدبلوماسي أي حصة المواد التي سح الاستقلال الفعلي لسوريا .  
لقد أخذ هذا الدستور بصفه برلماني جمهوري ، وكتب سلطته التشريعية  
بموجبه تكون من مجلس واحد تألف من أعضاء منتخبين من كل الشعب عن  
مقرق الانتخاب اسري اسير . وقد نص هذا الدستور في مادته ٣٧٠ منه  
على وجوب مراعاة مبدأ الفصل السلطات في انتخاب أعضاء مجلس النواب .  
أما بالنسبة لرئيس الجمهورية ، فهو سحب من قبل مجلس النواب مدة خمس  
سنوات بالأفراخ سري ، بالأعلى المعلقة لأعضاء المجلس على أن يكتمل الأعلى  
النسبة في يوم الأفراخ الثالث ، اذا لم يحصل أحد المرشحين على الأعلى  
المطلقة عند الأفراخ الأول ، اسري . وبموجب هذا الدستور لا يجوز انتخاب  
نفس الشخص مرتبة الجمهورية مرتين متتاليتين . أما فيما يخص اختصاصات  
كل من المجلس سريه واستبداده وخلافه سبها فإنها لا تختلف عن ما  
يذهب اليه الدستور احيى أحد بجمع اريانه بصورة عامة . وقد طرأ هذا  
الدستور ، وقد شهد اشكال حتى عام ١٩٢٣ حيث تمت توريث استقلالها ، قامت  
بما ١٩٦٠ ، الا انه ذكر وصف دستور اشكال الذي وصفه الجمعية  
التأسيسية عام ١٩٢٨ . ومع ذلك فإن الاتحاد بسور لم يدوم طويلا فهي  
أدار عام ١٩٤٩ عام الزعيم حسي رعد بزعامة عسكري فطلل النظام الدستوري



واحد اعترف في سياسة من مصر وملكه العربية السورية بعد ان ظهرت له  
 جوانا اعلمه انتم في العراق ضم سوريا لها . وفي ١٤ ب من نفس العام  
 قام الرعم سامي الحادي وهو من اصحاب سوريا في معانته الهاشمية بالثلاث  
 عسكري الحر فصل الرعم حسي الرعم ، ولكن حكمه لم يدم الا عدة  
 اشهر ، وفي ٩ كانون الاول من نفس سنة قام ابيد دس الشيكلي  
 بالثلاث نالت .

### ثالثا - دستور عام ١٩٥٠ :

لقد وضع هذا الدستور من قبل الجمعية تاسسه بعد انتهاء الحكم الاول  
 بلعقد اديب الشيكلي . وعلى الرغم من ان هذا الدستور احد كتابته بضم  
 ارمني الجمهوري لا انه جعله في كبر من اناحي وخاصة فيما يتعلق  
 بالحقوق والحريات العامة . هذا وان هذا دستور بالاصح ان يدعى بميثاق  
 الدستور اسبق . وعن في سائر الشقوق لاوسط من ناحيت هذا

١ - ان هذا الدستور منح المرأة حق الانتخاب كأحد مبدأ المساواة بين  
 الرجل والمرأة في الحقوق السياسية .

٢ - نص هذا الدستور في المفعلة الثانية من المادة الاولى من بان الشعب  
 اسوري حر من الامة العربية . وبهذا عهد انصار هذا الى التوحيد العربية  
 وضرورة جمعها .

وقد من هذا الدستور بعدا فريده نصرة تحت احي بالاعلان الثاني الذي  
 قام به الشيكلي الا انه اعيد العمل به في عام ١٩٥٤ بعد سقوط حكم  
 الشيكلي .

### رابعا - دستور عام ١٩٥٢ :

وضع هذا الدستور من قبل المجلس العسكري الاسمي في امرة الثانية من حكم  
 الشيكلي وعلى من هم ما صار به هذا دستور ما يأتي :

١ ( قرر صراحة العمل على تحقيق التوحيد العربية ، حيث نصت المفعلة الثانية

من ائمة الأولى منه ، واسم اسوي حر • من الامة العربية • وعلى  
أيدوية ان سمي في من سادة واعطاء الجمهورية لحق وحيدة  
هذه الامة • •

٢ ( مسح ارض ، بموجب مادة ٢٢٢ ، من حتى ترشح حصونه مجلس اسواب  
حيث مصر هذه المادة • كان من بحق في الانتخاب ان ترشح لمادة اذا  
كان معلما ومساعدته واعبر من عمره ومسوقا لشروط اسصوص  
عليها في قانون الانتخاب • •

٣ ( قرر ان من جمهورية سجد بواسطة اشعب عن طريق الانتخاب  
السري المباشر لمدة خمسة سنوات قابله للتجديد •

٤ ( أحد باعص الامركري • به لمختص • قرر في المادة ١٠١٠ ، يؤلف  
في كل مختص سجد بالا • به من من اسف ومن اربع اسامي •  
هذا وقد قرر الدستور ان سجد قانون مدة مجلس محافظات وعدد  
أعضائها وأصول الانتخاب وشروط التعيين •

وقد مل هذا دستور • به حتى اسف • حكم استثنائي في ٢٧ سباط عام  
١٩٥٤ به اعلان عسكري جديد جاء به فقه من اصحاب اومسكين الذين اعدوا  
النظام الرئاسي • اعلان دستور عام ١٩٥٠ • بهم الأحد بهذا الدستور للمرة  
اشابه الا ارضه سواب ، فاجي في عام ١٩٥٨ باتحاد سوريا ومصر في دولة  
واحدة هي الجمهورية العربية المتحدة •

#### خامسا : دستور عام ١٩٥٨ :

وضع هذا الدستور على ترقيم الجمهورية العربية المتحدة باتحاد مصر  
وسوريا في • • واحد في ٢١ سباط عام ١٩٥٨ • وهو يصر عن باقي الدساتير  
الاخرى التي عرفتها سوريا بأنه

١ - أحد نظام أقرب الى النظام الرئاسي منه الى النظام الرئاسي الذي  
أحدثته الدساتير السورية لآخرى • على رغم من وجود المجلس التنفيذي

المجلس والمركزية إلى جانب رئيس الجمهورية إلا أن السلطة التنفيذية تتركز بيد  
رئيس الجمهورية ، وكلت بقوه مجلس تنفيذية وهذا للمادة ٥٨ من  
الدستور ، هو الأول ، وأنه يبحث الموضوعات التي تتعلق بالسياسة العامة في  
الأقاليم ، وهذا من المادة ٢٧٠ ، من حيث أن الذي يصح أن يسميه أعضاء  
هو رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء ، وهذا ما هو معروف في النظام الرئاسي  
بالأصناف ، في ذلك مجلس تنفيذي غير مسؤول سياسيا أمام مجلس الأمة مسؤول  
تصاميمه ، وأما كل عضو مسؤول في ، أمام المجلس وهذا ما يؤكد على عدم  
وجود مجلس وزراء على أشبه المعروف به في النظام البرلماني .

٢ - أحد سمات الاتحادية على اعتبار أن الجمهورية العربية المتحدة تكون  
من القطريين السوريين والعراقيين ، وهذا نجد أن الدستور أقر تشكيل مجلس  
يعيدس أحد هاتين القطريين السوريين والعراقيين ، في جانب المجلس  
التنفيذي المركزي ، الذي هو بمثابة مجلس وزراء ، في مدونة الاتحادية .

٣ - أن هذا الدستور ، هو دستور مؤقت يعمل به حتى الانتهاء من وضع  
الدستور الدائم لمدة ، ، في المادة ١٠٠ من الدستور ، على أساس أن مدونة دستورية لا  
هيئة مكونة من أعضاء جميعهم معينين من قبل رئيس الجمهورية ، وسواء  
مستقلين من قبل الشعب ، على أساس أن مدونة دستورية لا يمكن أن تكون  
سميح بأجراء انتخابات عامة .

بعد هذا فإن أوضح تطور النظام السياسي في سوريا منذ انهيار الدولة  
العثمانية عرق لبحث النظام السياسي الحالي بموجب الدستور المؤقت  
عام ١٩٦٤ ، ومن من أجل ما يمكن ملاحظته على هذا الدستور أنه كالدستور  
السابق لعام ١٩٥٨ هو دستور مؤقت وضع من أجل إحداث فترة انتقالية سبيل  
بالانتهاء من وضع الدستور الدائم للدولة ، وهذا ما أشارت إليه المادة ٨٠  
منه التي تنص : " يعمل بهذا الدستور المؤقت لحين إعلان موافقة الشعب على  
الدستور الدائم " ، وهذا استلزام جد من الهيئات التي نص هذا الدستور على

شكلاهما م يكون عن طريق لاحتاج من شروط الاسانه في حرب  
البلاد واي لا سمح باخر لاحتاج اعانه ولا سمح باسمه لاحتاج اعصه  
نهضة الشريعة و بموجب هذا دستور هات ثلاث هات مسيه هي

### اولا - المجلس الوطني لقاده الثورة :

تكون هذا المجلس بموجب المادة ١٣٣ من الدستور من اعصه مجلس  
الثورة السابق الذي تشكل قبل اعلان هذا الدستور من ممثلين عن قطاعات الشعب  
على أن يحدد هؤلاء المنتخبين وكيفية انتخابهم قانون خاص . وهذا المجلس  
مكتب رئاسة يتكون من الرئيس وعدد من الاعصه من اجتهادهم من قبل المجلس  
في أول اجتماع له . وللمجلس ثلاث دورات عادية في السنة بد اولها في شهر  
شربين الاول من كل سنة على ان يحدد موعد بداء الدورات لآخرى مقرا  
صادر من المجلس . وبالدورة او بدورات اعادية للمجلس في بعد دورات  
بشائه . اما بد على طلب مكتب الرئاسة او بد على طلب مقدم من قبل ربع  
اعصه المجلس . هذا وان اجتماعات المجلس تكون بدوية بحضور اكثر من  
عصه اعصاه . ويجوز اخر ان ياتر بد اموات الاعصه الحاضرين في اجلسه  
هذا فيما عدا الاحول في نفس الدستور على ضروره بوقر اعنه حابه .

ومن أهم اختصاصات التي سمح بها مجلس ومشي عاده الثورة  
بموجب الدستور هي

- ١ ) انتخاب رئيس مجلس برهه نائب الرئيس والاعصه .
- ٢ ) تعديل دستور المؤقت ووضع مشروع الدستور الدائم .
- ٣ ) تحديد عدد الوزارات وتعين اختصاصاتها .
- ٤ ) وضع امواج اعام ساسه بدوية واعقرار اجلسه المرحله .
- ٥ ) اقرار امرياه العامة للدولة وعرض الصرائف والمائنا والاعفاء منها .
- ٦ ) اعلان الحرب وابرام الصلح .
- ٧ ) منح الثقة وحجبها عن وزراء او عن احد اوراء .

- ٨ ( إصدار النسخ العام بالأغلبية المطلقة لأعضائه .
- ٩ ( اقتراح القوانين وإقرارها .
- ١٠ ( مراعاة الوزراء عن طريق بوجه الأسئلة والاستجوابات .

### ثانياً - مجلس الرئاسة :

يكون مجلس الرئاسة من رئيس و نائب الرئيس وعضو أعضاء جميعهم معينين من قبل المجلس الوطني لعادته دوره . ومن الملاحظ بأن مجلس الرئاسة مسؤول عن جميع أوجه نشاطه أمام مجلس قيادة الثورة . ومع ذلك فإن هذا المجلس يسمع بعض الأحكام التي يسمع بها رئيس الدولة في الدول العربية ومن أهم هذه الأحكام التي يسمع عليها الدستور المؤقت ما يأتي -

- ١ ( تعيين الوزراء وإقالتهم من مناصبهم .
- ٢ ( إصدار المرسوم الصالح .
- ٣ ( إصدار المراسم قوانين لها عطفه المجلس الوطني لقيادة الثورة على أن تعرض هذه المراسم على مجلس قيادة الثورة في أول اجتماع له . وإذا رفض هذا المجلس هذه المراسم ناعته يلقى مجموع أعضائه خبر عليه من تاريخ رفضها .
- ٤ ( إبراء المهادنة التي ( يعلق بإصلاح أو إسكان أو بحقوق البداة أو بفتح إمارة شركة أو مؤسسة أخرى حيث يجب موافقة مجلس قيادة الثورة عليها من أجل تعادها .
- ٥ ( إعلان حالة الطوارئ وإلغائه .
- ٦ ( اقتراح القوانين والمصادقة عليها وإصدارها على شرط أن يتم الإصدار خلال خمس عشر يوماً من تاريخ إقرارها من قبل المجلس الوطني لقيادة الثورة .
- ٧ ( إعفاء وعضو من إمرات التي تصدرها مجلس الوزراء والوزراء .

### ثالثاً - مجلس الوزراء :

يكون مجلس الوزراء من رئيس وزراء والوزراء . ويجوز تعيين نائب

النظم السياسية والدستورية م - ٩ -

و أكثر برئس الوزراء ووزراء دونه ووزاب الوزراء • ويشترط في رئيس الوزراء أن يكون عضوا في مجلس قيادة الثورة • والوزارة تكون مسؤولة بالتصميم أمام لمجلس الوطني بقده الثورة عن بعد السياسة العامة ، كما أن كل وزير مسؤول مسؤولية فردية أمامه • ويتولى رئيس الوزراء رئاسة مجلس الوزراء وتنسيق الأعمال بين الوزارات ، كما أنه وحده حق صرح التفه بالوزارة أمام المجلس الوطني بقيادة الثورة •

ويتولى مجلس الوزراء إدارة شؤون الدولة وتوجيه وسبق العمل بين الوزارات والمؤسسات وإسراع العامة بالأصالة أو وضع مشروعات الحطة المرحلية وتنفيذها على ضوء المهاج العام وحماية الأمن وسلامة الدولة وحماية حقوق الأفراد • كما تقوم الوزارة باعداد مشروعات القوانين ومشروع إمبرايه العامة ومشروعات مبراسات الخاصة •

هذه هي أهم الأحكام الخاصة بنظام أساسي للجمهورية العربية السورية بموجب الدستور المؤقت عام ١٩٦٤ • وما يجب ملاحظته بأنه على الرغم من إعدام إسرائيل اسحب يمكن القول بأن هذا النظام أنه بكتير بنظام الرئاسي من حيث العلاقة بين السلطين التشريعي والتنفيذية ••

## الفصل الرابع

### النظام السياسي للجمهورية العراقية

مرحلة اساسية في جمهوريته العراقية كانت هو احدى مبادئه  
تتمثل اساسية في وهي دول اشترى لاوسط مراحل عديدة . ويمكن  
تقسيم مراحلها الى مرتبة تطور النظام السياسي في العراق منذ انفصاله عن  
الدولة العثمانية في الحرب العالمية الاولى الى ثلاث فترات هي : عهد الحكم  
عسكري ايرطاني والعهد الدستوري واحدا العهد الجمهوري . ولهذا  
من غير الغنى السياسي لجمهوريته العراقية في ثلاثة مراحل تخصص كل  
من مرحلتها من مراحل الامة بذكر .

## المبحث الاول

### عهد الحكم العسكري البريطاني

بعد هذه المرحلة من حكم العراق منذ خلال اعقاب ايرطانية العراق في  
١١ سواد عام ١٩١٧ وسبهي بعلان دستور ايراني في ٢١ اذار عام ١٩٢٥ .  
وقد حكم العراق خلال هذه المرحلة حكما عسكريا وشوابين عسكريه وعلى ايدى  
جاء عسكريين لان هذه الامم لاجل العراق في ذلك الوقت كانت كانت  
الحرب عاتية واعتصم على الحكم ايراني بعوده في هذا القطر .

وقد تمثل هذا النوع من الحكم جميع أوجه الحياة في الدولة بما فيها  
الادارة المدنية والامور الخاصة بالمشائر . هذا مما أدى الى قيام الثورة  
العراقية في الثلاثين من حزيران عام ١٩٢٥ ، تلك الثورة التي اندلعت شرارتها

الأولى في الزمنه وامتدت إلى باقي أنحاء العراق الأوسط ومعظم مناطق العراق .  
والواقع أن هذه الثورة ما أتت إلا بعد أن داق العراقيون ذوقاً من تصف  
بقوات المحتل وسوء معاملتها لأهل البلاد على الرغم من مطالبهم الملحة في  
استنح بالحكم الذاتي الذي وعدهم المحتل به من الحرب العالمية (١) .

وبعد انتهاء وسلاية حياها وإحلالهم للمساواة التي كانوا من أهل  
حقها وحد الأكراد أنفسهم مرعبين على تغيير طريقتهم حكمهم لمعراق وهو من  
الناحية أشكله على الأول . ففي ١١ تشرين الأول عام ١٩٢٠ عاد إلى العراق  
من إيران أمير برسي كوكس وهو المعروف بمروته وسلم مع السيدون  
السامي خلفا للسيد وليس المعروف بشدة وصرامته .

وبعد وصول أمير برسي كوكس إلى بغداد أعلن فوراً إنهاء الحكم  
العسكري وإرساء أسس جديدة حكم البلاد . ومن أهم هذه الأسس ما يأتي :-  
أولاً :- تؤولف هيئة وزارية مكونة من رئيس الوزراء ووزراء الداخلية  
والدينه واحدة والأوقاف والمعارف والصحة والعدل والأشغال العمومه والمعارف  
وعدد من الوزراء بدون وزارة .

ثانياً :- مع مسؤولية إدارة الدولة ، عاد ما يطلق عليها «أمور الداخلية»  
والحركات الحزبية والشؤون العسكرية العمومه (٢) ، على هيئة إداره إسي  
تقوم بإحداثها بحسب إشراف ورويه مدون إسماعي .

وعلى هذا الأساس تم تأليف أول وزارة عراقية في ٢٥ تشرين الأول عام  
١٩٢٠ بعد أن استضاف أمير برسي كوكس الملك على جميع المحرمات التي قامت  
في وجهه بهذا الصدد . وقد كانت تتكون هذه الوزارة من :-

١ - السيد عبد الرحمن الكيلاني ، حبيب بغداد رئيس الوزراء .

---

(١) المذكور عثمان حسن عثمان إيمان القانون الأساسي للعراقي وقانون  
الانتخاب ، طبعه ١٩٤١ من ٢٤ - ٢٥ .

(٢) بموجب ذلك الإصدار كانت بريطانيا باعتبارها الدولة المستدة  
تمارس الشؤون الخارجية والعسكرية للعراق .



- ٢ - طه انتس      وزيراً للمحاجلة •
- ٣ - سامور حنقل      وزيراً لمصايف •
- ٤ - جعفر المسكوي      وزيراً للدفاع الوطني
- ٥ - عزتو الكر كوكي      وزيراً للمعارف والصحة •
- ٦ - عدالمصنف امدين      وزيراً للمحجرة •
- ٧ - محمد علي فاضل      وزيراً للتدبير ووزيراً  
للأوقاف والموكدة •
- ٨ - مصطفى الأوسي      وزيراً للمدفعه (١) •

وبعد - اسير برسي كوكسي ازار ان يحدد في العراق حدود الحكماء  
البريطانيين في السمرات ، فقرر تأليف مجلس استشاري من بعض موظفي  
الحكومة المحلية والبرجوة والاسراف من سوشي فيهم المنداء المرحوم بعد  
اهدافه سياسي • فاجا بمساعدة كبريائه • من بل • اثني عشر شخصاً  
حملهم وزراء بالا و ا • كبروا بمسبة مجلس استشاري لمجلس الوزراء •  
وهؤلاء هم -

- ١ - عبدالحجاز الحافظ      من لواء بغداد •
- ٢ - عداوي كنه      من لواء بغداد •
- ٣ - عبد مجيد الشاوي      من لواء بغداد •
- ٤ - فكري ادب حنبل      من لواء بغداد •
- ٥ - عداوي حنبل الحذري      من لواء بغداد •
- ٦ - محمد الصمود      من لواء الكوت •
- ٧ - محمد السمرية      من لواء الكوت •
- ٨ - أحمد الصبيح      من لواء البصرة •
- ٩ - سام الحنبل      من لواء المنتفق •
- ١٠ - صاري السعدون      من لواء البغداد •

(١) قليب وبلاند آيرلاند • العراق دراسة في تطوره السياسي •  
مراجعة الأستاذ جعفر حنبل بيروت - ١٩٤٩ ص ٢٢٠ •

١١ - هادي اعروبي من نواب الحلة .

١٢ - داود اوسمي من نواب الموصل (١) .

وعلى أثر ذلك اورد اعرافه الأولى وضع مدون سمي تعليمات  
خاصة سير أعماله . ومن أهم أسس هذه تعليمات :-

أولاً :- ترجح رأي المندوب السامي عند اختلافه مع وزراء و  
«مجلسه» المندوب الأول عن اراء «البلاد» في الحكومة العراقية .

ثانياً :- حق المندوب السامي في نشر كل وثيقة . وعلى الوزراء الاستماع  
إلى آرائهم .

ثالثاً :- كل ما يعرض على وزير أو يقوم بعمله ، يجب ان يحضر  
به استشاري أو يوجد أنه قد .

رابعاً :- عند حدوث خلاف بين وزير ومجلسه يجوز لكل منهما  
عرض هذا الأمر على مجلس وزراء . وعلى المندوب السامي .

خامساً :- قرار مجلس الوزراء يصبح نافذ المفعول وقصده عند توقيع  
المندوب السامي عليها .

سادساً :- على سائر مجدي وزراء عند حدوث عمل مجلس  
وعرضها من بع وعشرين ساعة في الآن على وزراء والسماح السامي .

سابعاً :- كل مسأله برئسي حق حضور جلسات مجلس وزراء عند  
بحث مسألة تخص وزيره و«ه» سدي به دون ان يكون له حق  
الاصوب (٢) .

وقد قسم اعراف من «الحلة» الى «شرف» و«ه» قسم كل واحد  
خمسة وثلاثين نصاً على ان يكون كل نص من خمس وثلاثين «الحلة» وعين

(١) عند تروى «حسين» «درج اعراف» «سماح» «الحلة»  
«ال» «صحة» «ه» ص ١٦

(٢) «نص» «ه» «صحة» في «درج اعراف» «الحلة» «سماح» «حسين»  
«صحة» ١٩٢٣ «الحلة» «ال» ص ١١ . ١٥

لكل بواء متصرف وحمل الى جانب كل متصرف مستشار بريطاني . ومما تقدم  
ستطعم انقول ان برطانية كانت من انبأه الفعلية تسع بحصة الأسد في ادارة  
جميع الشؤون الداخلية والخارجية للدولة وان الحكومة العراقية لم تكن  
تعارض الا سلطات شكله .

وبعد ان انتهى المندوب السامي من شكك الوزارة وتحديد سلطاتها وكيفيه  
ممارسته هذه السلطات ، خرج لحد شكله شكل النظام السياسي الذي كانت  
اشهر اشغال ديسه للمعبر بالأمور السياسية في العراق . وقد انقسم  
العراقيون الى قسمين ، احدهما يؤيد نظام الجمهوري والاخرى يؤيد النظام  
الملكي . وانصار النظام الملكي كانوا مقسمين على أنفسهم ، فبعضهم من يفضل  
النظام الملكي المطلق ومنهم من يفضل النظام الملكي الدستوري ، وانهم اجتمعوا  
حول شخص من نجد ان يوفق الحزبين ، فكان قسم منهم يرى ضرورة تولي  
العرش من قبل احد العراقيين ، سب يرى قسم الاخر وجوب اعلاء العرش  
العراقي من قبل احد افراد عائلته الهاشمية . أما برطانية فقد كانت تؤيد  
الفريق الثالث باحتجائه عائلته الهاشمية مرسى العراق ولا سيما بعد ان أصبحت  
السلطات الفرنسية الأمير فيصل بن الحسين عن عرش سوريا . واخيراً بتوجيه  
من برطانية قررت الحكومة العراقية امي ١١ سوبر عام ١٩٢١ اعادة بالأمير  
فيصل ملكاً على العراق على شرط ان يكون نظام الحكم دستورياً سياسياً  
ديمقراطياً . وبعد الانتهاء من الاستفتاء اعلم اندي باله الامير فيصل على  
أعلنه باخذه ملكاً ٩٧ سنة ، م في يوم ٢٣ آب عام ١٩٢١ سوبج الأمير  
فيصل ملكاً على العراق (١) .

ومما يجب الاشارة اليه بهذا الصدد ان سوبج الأمير فيصل ملكاً على  
العراق لم يصح احد اعاصيل لانها احكم العسكري البريطاني لهذه

(١) الدكتور عماد حبيب عثمان المرحوم السابق . ص ٤٩ - ٥٠  
وعبدالرزاق الحسني . تاريخ بوراثة العراقية الجزء الاول ص ١٩ .

اسلاد • على الرغم من اقرارات مجلس اورراء لم يعد بحاجة الى صديقها  
 باعتبارها أصبحت صدر على شكل ارادات ملكية موقع عليها من الملك ورئيس  
 اورراء والورراء المحصين ، الا انها في الواقع كانت ترسل صورة منها الى  
 امدوب السامي الذي كان يقدم ما شاء من الاراء قبل صديق الملك عليها  
 كصانع • بالإضافة الى ذلك كان مستشارون اسرطاسون في مختلف دوائر  
 الدولة يقومون تقريباً بمثل هذا الدور الحي في ادارة مختلف شؤون  
 اسلاد (١) • ولهذا سنعلم ان الحكم في العراق بعد اسويج أصبح  
 حكماً مردوحاً عرافاً وبرطانيا • وبذلك بدأ العمل بين الحكومتين اسرطاسه  
 والعرافه نوضع قواعد هذا الارتواح • وقد تم ذلك بمقتضى معاهدة ٩ حزيران  
 عام ١٩٢٤ التي أصبح العراق بموجبها دولة مستقلة تحت الالساد اسرطاسي •  
 وما ان اسداء بالامير قصر ملكاً على عراق كانت شروطه من قبل  
 اعرافين من يكون نظام الحكم دستوراً سامياً اسرطاساً ، قد عملت الحكومة  
 اعرافه على وضع القانون الاساسي للدولة • والحق ان وضع هذا الدستور  
 مر بمراحل عديدة واسمى وفقاً لطلوبها • وعلى كل حال قد تم الانتهاء من  
 وضعه وعرض على المجلس التأسيسي في ١٤ حزيران عام ١٩٢٤ • ومعه  
 مناقشات حادة ثم تزد في الواقع لا الى احداث بعض التعديلات الاسيوية ، اقر  
 المجلس التأسيسي الدستور في جلته السابعة في ١٠ سوز عام ١٩٢٤ ثم  
 صادق عليه الملك في ٢٦ آذار عام ١٩٢٥ •

## **المبحث الثاني**

### **العهد الدستوري**

لا نحاول في هذا البحث دراسة النظام السياسي للعراق بموجب دستور  
 عام ١٩٢٥ بمقتضى واما سننصر على شرح أهم اختصاصات التي سببها هذا  
 (١) الدكتور عثمان جميل عثمان المرحوم السابق ص ٥٧ وما بعدها •

النظام ومدى الأثر بهذا الدستور من ناحية العمل . لأن دراسة هذا النظام بصورة مفصلة يتطلب مؤلف خاص . ومن أهم اختصاص التي تسمى بهذا النظام السياسي العراقي خلال هذه الفترة من تاريخ العراق .

### أولاً - نظام ملكي وراثي :

أي أن رئيس الدولة يولي سلطاته من طريق سرائر دور أن يؤخذ أي تشريع . وهذا ما قد رتبته سراجة الاماني اسامه واسمعه عشرة من الدستور . فبعد ان نصب اماده اسامه على ان . العراق . دولة اسم ساد . . . وحكومته ملكية وراثية . . . . . دهر اماده اسامه عشرة ان عور . سادته اسلكه امراهه الدستور به بلامه وهي و منه اشعب للملك نصيب من اخص من ورته من صدر . . . هذا وقد نص اماده ٢٠٠ كفه اسكن احرس فخرت من سفل احرس لأكبر اباء الملك ساعلى حقد غموي وقف لاحتكم قانون او به . ومن الملاحظ بان اماده ٢٠٠ حارس مقصده لاغنى جدد من سولي احرس في حقه وفاة الملك وعدم وجود احد من دورته انكث فصل . ولهذا اضيف لها اعقره اسامه بموجب جدول عام ١٩٢٣ في نص . . . . . سرب ولانه عهد بقرا المانور اوراته فاني سفل الى ارشد حل عراقي من اباء اكر اباء الملك حسين بن علي مده سحرها . ولواقع . . . . . احراء هذا التعديل هو رعه الامير عبدالاله . . . . . اكر اباء اسامه الملك حسين بن علي . . . . . حملون حسبه امراهه في سولي احرس عهد ملك نفس اسامي فاعباره كبر اباء اسامه ملك فصل الاول .

وسنحلل من بعده من شرس العراقي سحصر في اسيرة الملك فيصل الاول ، و ولانه عهد سفل ان من ملك ومن بعده لايه من لاس الامن وان سرب . . . . . ما اد م يكن سفل و . . . . . سلاله الملك فصل الاول سفل ولانه عهد الى ارشد حل عراقي من ساء اكر . . . . . الملك حسين بن علي أي الى الامير عبدالاله . . . . . من بعده . . . . . وما ملاحظ بهد عهد . . . . . لا سحر ان

سولي عرش العراق امرأة . وهذا ما دلت عليه مناقشات المجلس التأسيسي عند وضع الدستور . وما يمكن استنتاجه من نصوص المواد المذكورة اعلاه باعتبارها جاءت بصيغة المذكور<sup>(١)</sup> .

### ثانياً - نظام نيابي برلماني :

فهو نظام نيابي لأن السلطة موزعة لا تتركز في السلطات العامة نفسه وإنما حازتها بواسطة نوابه الأعضاء في مجلس الأمة . وكان مجلس الأمة يتكون من مجلسين هما مجلس النواب المكون من عدد من الأعضاء المنتخبين لمدة أربع سنوات بالنسبة غير المتغير على أساس نائب واحد لكل عشرين ألف ناخب ، ومجلس الاعمال المكون من عدد من الأعضاء لا يزيد على ربع مجموع أعضاء مجلس النواب وحملهم مسئول من قبل الملك مدة ثماني سنوات .

وهو نظام برلماني لأنه حد بحجمه من عدد الأساقسة التي تقوم عليها السلطة التنفيذية . فحد من جهة مبدأ أنه سلطة استعديّة حيث تتكون هذه السلطة من الملك غير المسؤول والوزير المسؤول . والحد من جهة أخرى مبدأ انوار بين السلطات الشريعة واستعديّة حيث اعطى لكل منهما الوسائل التي يستطيع بواسطتها مراقبة الأخرى ومحاكمتها من انقيادها . ومن الوسائل التي اعطيت للسلطة الشريعة مراقبة السلطة التنفيذية ومحاكمتها ، حق النواب في توجيه الاستئلة والاستجوابات أي في (١) وفي (٢) الحقو البرلماني مهم (٣) ، هذا بالإضافة إلى الحد من السلطة التنفيذية بواسطة الميزانية التي اقترحت المادة ٦٦ من الدستور وقد سب هذه الميزانية وزيراً مسؤولاً مسؤولية شاملة شملت هيئته ووزاره كإملاها كما ان مسؤولين مسؤولية فردية كانوا كل وزير على حد

(١) راجع مجموعة مذكرات المجلس التأسيسي الجزء الأول ص ٤٢٢

وهو نفسه

(٢) ج ١ ص ٥٥٠ من الدستور العراقي

(٣) المجلد ٢٤٠ من النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي .

كما يتعلق بأعمال وزارة • واد سبب مجلس شورى من شورى وزير  
وزير معين على شورى • واد سبب مجلس شورى من شورى وزير

أما بالنسبة لمؤثر في سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب  
الشريعة • (أ) إضافة أي حق سبب سبب سبب سبب سبب سبب  
سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب  
حق سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب  
لوزارة • وهذا الحق • سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب  
التقديري استعانة وقت • سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب  
استعماله إلا بعد التأكد من عدم سبب سبب سبب سبب سبب سبب  
شاهدنا سابقاً (٢) •

### ثالثاً - النفوذ البريطاني :

على الرغم من أن النفوذ البريطاني • سبب سبب سبب سبب سبب سبب  
النفوذ • سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب  
ولا سيما خلال عهد • سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب  
استعد • سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب  
١٩٢٥ والآن كان قد سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب  
في ١٣ سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب  
١٥ سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب  
سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب  
من سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب  
السبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب

- (١) جمع سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب
  - (٢) جمع سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب
  - (٣) جمع سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب سبب
- عد مؤثر

بمظهر الحليمه بموجب المعاهدات التي عقدها مع العراق والتي تضمنت كافة  
نود الانتداب ما عدا اسم الانتداب .

وبعد حين ما يمكن ان يوصف به النظام السياسي في العراق خلال تلك  
الفترة ما قاله الرضا :

علم ودستور ومجلس امة كد عن امي اصحح محرف

والواقع ان مجلس الامه الذي عبر الامر عن ارادة الشعب لم يكن يكون  
من ممثلي الشعب الحقيقي لان الاحزاب النمامه كانت محرف في حو ملو  
الارهاب والتصف التمر باحفا . الا انني انعد للسياسة البريطانية في العراق  
هذا بالامامه الى انواع محرف . روبر ابي كدت لدحا الى استبدادها اسطفا  
المحله عندما لا يحدي وسائل الصعد والارهاب اسطفا . وبذلك يستطيع  
المول بان مجلس الامه لا يمكن ان عبر اي حو صعد الشعب العراقي  
وامر عن ارادته ، وما كد لي نوافع الا وسيله ادسوا به ابي يستطيع بواسطتها  
امدود اسامي اسطفا صفا اسواس ابي سطرهما اسمرار اسود  
البريطاني في العراق .

هذا ومن جهة اخرى ، على الرغم من ان اورراء العراقيين بموجب  
الدستور مسؤولون امام الشعب ، الا انهم في الحقيقة كانوا محرفين من كد  
صلاحه منهم من صرعت امور ادسوا على احو ادي بصوبونه . لان  
اسطفا الفصه كانت به مدود اسامي ، كد بوايه اسمازوا برطفاون في  
الوزارات وفي الدوائر الرئيسية يهيمنون على القضايا الهامة هيمنه تامه . فلا تحمل  
فصيه عامه الا حبر رهم كد لا عن موصف كبير او برل الا بمواقفهم .  
والس في ذلك هو ان امدود اسامي كد على حاد من اعوه باعشاره بسعد  
بعلمايه واوامره من قبل الحكومه اسطفا . على حين ان اورارات امرايه  
ما كد تمثل الا نفسها . فليس في اسلاف مجلس سدي حقيقي بحاسنها  
ويسعد ، ولا صحت حرد بصلو بصلها ، لا فود ما به ملوح به ويسعد عليها .  
و اما اسطفا ملحه بوضع حد مدحل لا محرفي في شؤون العراق .



وحقق الاستقلال ، انني كانت موجهة من قبل استراتيجي المخلصين واليهود  
 اشعية الوطن ، ضد الانكليز مصاحبه الاسعة ، في العراق مهددة وسقط  
 احد من تدخلهم في الشؤون الداخلية للملوك ، ضرر و سر هـ السجل  
 والاكتفاء بعض استناد من الموقف اشع في اوراران ومؤسست اني به  
 حله بالمصلح الامراطورية ، وكان حقق . بـ سقط احده مطلب من مطالب  
 اعرافين وهو انهاء الابد وسيله اشع في معاهدي عام ١٩٢٢ و ١٩٢٤ تدخل  
 العراق عمو في عصه الامم . وفيه من جهة اخرى كدونه مسبقه بمعاهده  
 حديده بعض حمله امضاج امراضه ، على هذا لاساس لم تعد هذه المعاهده  
 في ٣٠ حزيران عام ١٩٣٠ ، بـ المعاهده هي لم تدخل حيز التنفيذ الا بعد  
 دخول العراق عمو في عصه الامم في ١٩٣٢ من تشرين الاول عام ١٩٣٢ .

والملاحظ ان اسباب الاسباب الا انني اسباب السجل الانكليزي في  
 شؤون العراق الداخلية واخارجه . ولهذا كانت لهم اليد الطولى في توجيه  
 سياسة العراق باسكدر دي بوق مع حقق مصاح برطانيات وحمايتها سواء  
 كانت تلك المصاح - حذر العراق ام خارجه . وبما ان السجل الانكليزي في  
 شؤون العراق لم تكن برصه سم اعرافى اموى الاستقلال واخرية ، فان  
 هذه الفترة من تاريخ العراق كانت تسم "ولا سقط احدهم السياسيه لكي لا  
 سطبح اسمهم امير عن به الحتمي في حكومته اني ما كانت في اواقع  
 الا الاعب به الحكومة امراضه بعد ما سلى عليها ، نايه بالاعصيات اشعية  
 ضد الحكم اعالم ، التي ما كانت بهذا واحده الا بـ قوم اخرى .

وبهذا فان الدستور وان كان نص على ان نظام سياسي اندي اقرب هو  
 نظام دمي برشاني ديمقراطي الا ان هـ النظام لم يكن من اشعية القليه  
 وانطيمه الا نظاما استبداديا بعدا كل احد عن الديمقراطية . لان البرلمان لم  
 يكن يمر عن اراده الشعب امير صحته وان اواراه لم يكن مبتقة عن البرلمان  
 ومؤونه امامه . لان الحكومة برور لـ صواب وسمعل محلف ومسائل

[illegible]

## المبحث الثاني

العهد الجمهوري

بدأ هذا العهد بعام ١٩٥٨ مع دستور من تصور عام ١٩٥٨ التي نصت على انشاء المجلس الاعلى لادارة الدولة من تسعة عشر عضواً وقد مر انشاء المجلس للمعاري من البداية و مع دستور من تصور لحد الان بثلاث مراحل وخلال المرحلة الاولى من مراحل تطور الدولة التي هي هذا العهد تأسست السلطات التنفيذية من مجلس شورى من تسعة عشر عضواً في ٢٧ سبتمبر ١٩٥٨ (١) وفي رابعة هذا الدستور على دستور من ٢١ ابريل عام ١٩٦٥ و هذا الدستور الملكي و هذا العهد الجمهوري . هذا ما تدهى منه اني نصت الى الدولة امر في جمهورية من عدة . هذه الامم . و هذا الدستور هو دستور مؤلف من تسعة عشر مادة و ثمانية وثلاثين اسطر انعامه الى ما قبله (٢) و حتى انشاء من عدة دستور بدلت في ٢٠٠٠ .

١٠ رجوع إلى أصل التسمية ٢٧ تصور عام ١٩٥٨ في الوثائق العراقية • اعداد ابي التيسه (١٠) تصور في ٢٨ تصور عام ١٩٥٨ •

منه بان ينولى رئاسته الجمهورية مجلس يعين عليه مجلس الشيوخ \* وكان  
يألف هذا المجلس من رئيس وعصوين \*

وعلى الرغم من ان ائمة الساسة من دستور نصت على ان الشعب مصدر  
السلطات في الدولة الا ان هذا الدستور \* تأخذ مبدأ الانتخاب كوسيلة لاختار  
رئيس واعضاء مجلس السادة كما وانهم بعد ممارسة السلطة التشريعية الى  
مجلس نيابي منتخب من قبل الشعب \* والواقع ان السبب في عدم أخذ دستور  
عام ١٩٥٨ بنظام الانتخاب هو ان ظروف البلاد والرحلة التي كان يجتازها في  
تلك الفترة لم تكن تسمح باجراء الانتخابات عامة لا لانتخاب رئيس واعضاء  
مجلس الشيوخ ولا لانتخاب مجلس نوابي \* وهذا قد سم احراز رئيس واعضاء  
مجلس الشيوخ من قبل مجلس قيادة الثورة واعتصم بممارسة السلطة التشريعية  
بموجب ائمة ٢١٠ من الدستور الى مجلس الوزراء باعتباره يكون من اعضاء  
يشكلون مختلف الاتحادات السياسية انما به العهد امس \* وما ان مجلس  
الوزراء هو احراز افعال من السلطة التنفيذية صاحب السلطة التشريعية  
والتي هي سر كرم من الناحية الفعلية بعد هذا المجلس \* ومع ذلك \* وفي ائمة  
٢١٠ اشار اليها أعلاه وان كانت السلطة التشريعية مركزة بعد مجلس الوزراء  
الا ان الفوايق التي شرعها هذا المجلس لا تصبح نافذة اعمول الا بعد تصديقها  
من مجلس السادة \* وازاء صلب الدستور يبدو بان اقرارات سجد في مجلس  
السيادة بموافقة اعلية الاعضاء \*

وما يجب ملاحظته بهذا الصدد بان السلطات العامة في الدولة وان كانت  
تمارس على الشكل المين أعلاه خلال الفترة الاولى من مدة نفاذ هذا الدستور  
الا انها أصبحت من الناحية الفعلية فيما بعد تدارس من قبل رئيس الوزراء  
وحده الذي كان شغل بالأصناف الى ذلك مصفي وزير الدفاع واميند العام  
للقوات المسلحة \* وعلى هذا فقد اتمت النظام الى نظام فردي سر كرمه جميع  
السلطات بعد شخص واحد الذي أصبح مرجع الاعلى ساسة جميع شؤون الدولة

وأصبحت إرادته هي القانون ، الأمر الذي أدى إلى خروجه عن مساهمة الثورة وإسهاك الحقوق والحريات المرددة التي حصلها اندسور للأفراد وعلى ضرورة حمايتها والدفع عنها . هذا مما جعل أن يسم هذه المرحلة بعدم الأفراد الأساسي ولأنه جاء الذي انتهى بعدم بوزة الرابع عشر من رمضان عام ١٣٨٢ وبعده في ٨ ساد عام ١٩٦٣ . وبذلك انتهت المرحلة الأولى من مراحل تطور النظام السياسي وبدأت المرحلة الثانية .

وفي مسحة يوم بوزة الرابع عشر من رمضان شكّن بموجب البيان رقم ١٥ مجلس قيادة الثورة . وقد جوب مجلس قيادة الثورة بموجب البيان المذكور بمبارسة جميع المستعمرات التي في الدولة بها أصحاب رئيس الجمهورية ومبارسة السلطة التنفيذية وشكّن بوزة . واستناداً لهذا البيان الذي مجلس استبداد<sup>(١)</sup> وتم أصحاب استبداد بركن عبدالسلام محمد عارف رئيساً للجمهورية<sup>(٢)</sup> كما تم شكّن بوزة بوزة الرابع عشر من رمضان من قبل مجلس قيادة الثورة بها أعطيت بمبارسة السلطة التنفيذية أي رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء .

وبما أن السبب المصادرة في مسحة يوم الثورة جاءت مقتضية بالسبب للمجلس الوطني بوزة الثورة فقد وضع القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٣ لتسليم الأحكام الخاصة بكونه وأخصاصاته . وبموجب المادة الأولى من هذا القانون يكون مجلس قيادة الثورة من عشرين عضواً ، ويحق للمجلس إقالة عضو أو أكثر من أعضائه وإحساب من يحل محلهم بموافقة ثلثي أعضائه . وللمجلس رئيس دوري سحب من بين أعضائه مدة شهرين . ويقتصر صلاحيات رئيس المجلس على إدارة جلساته بدعوة الأعضاء . وعلى المجلس الإجماع دوراً مرة واحدة في الأسبوع . كما أنه أن يجمع به على طلب من رئيس

(١) البيان رقم ١٦ .

(٢) بيان رقم ١٧ .

(٣) البيان رقم ١٨ .

الدورة أو من أرسه من أعضائه • واجتماعات المجلس تكون قانونية بحضور أغلبية أعضائه • ويحدد امرازات في عمر الاخوات الاستثنائية بالأغلبية المطلقة مجموع الاعضاء • وعند تساوي الآراء ترجح الكفة التي معها رئيس الدورة • والموازين تصدر من مجلس علي تلي أعضائه • ومن أهم اختصاصات المجلس الوطني هذه الخوة التي نص عليها هذا القانون :

- ١ - ممارسة السلطة التشريعية •
- ٢ - إقرار المعاهدات والاتفاقيات والمصادقة عليها •
- ٣ - إعلان الحرب وإبرام الصلح •
- ٤ - اعتماد العملة لشروط سلحة واسرحة واحرس القومي وممارسته
- صلاحيات اعتمد اسم للقوات سلحة ولانصراف على رئاسته أركان الجيش وشؤون الدفاع الوطني •
- ٥ - نائب اورد رة وقول استقالتها واقالتها أو استقالة أو إقالة عضو أو أكثر من أعضائها والمصادقة على قراراتها •

ومن أهم اختصاصات المجلس الجمهورية التي نص عليها هذا القانون :

- ١ - إبرام المعاهدات والاتفاقيات •
  - ٢ - التصديق على القوانين والأمر بصدده •
  - ٣ - إصدار مراسم الجمهورية والمراسم الخاصة بتأليف اوزاره وقبول استعفاها واقالتها •
  - ٤ - لأغراض على اغواين والأصحة والمراسم واعرازات أصدره من مجلس فاده انوره خلال سوع من صدورها • وعند استمرار مجلس قيادة الثورة على رأيه بأغلبية ثلثي أعضائه يصبح قراره نافذا •
- ومما يلاحظ على هذا القانون انه اعز بموجب اساليب اثنائه عشرة

النظم السياسية والدستورية م - ١٠ -

والثلاثة عشرة منه قانوناً دستورياً نافذاً منذ اربع عشر من رمضان عام ١٣٨٢ الموافق ٨ شاط عام ١٩٦٣ (١) •

ومن اشاهد بان هذه المرحلة كانت اقصر المراحل التي مر بها تطور النظام السياسي في العهد الجمهوري حيث لم يدم اكثر من ستة أشهر • ولمن من أهم الأسباب التي أدت الى انتهاء هذه المرحلة هو انتشار حزب البعث العربي الاشتراكي بسلطه على حساب القوى العمومية الأخرى التي شاركت في الثورة هذا بالإضافة الى انقسام هذه الحزب بسبب هذا الاتجاه حيث كان قسم منهم يرى امكانه التعاون مع القوى العمومية في إدارة شؤون الدولة • هذا مما مهد الى انعقاد مجلس عشر من شهر ابريل عام ١٩٦٣ الذي قامت من أجل الحد من سلطة حزب البعث الاشتراكي وانتشاره بالسلطة والتي أدت فيما بعد الى اعاده بهتياً عن الحكم ومعادمة «غشائه» حرب مسلط على الثورة وخارج على اهدافها ومبادئها • وبموجب اعلان الأول الصادر عن المجلس الوطني بقيادة الثورة التي الحرس القومي وحزب المجلس الوطني لقيادة الثورة المتشكل في ٨ شاط ١٩٦٣ • ١٤ رمضان ١٣٨٢ • وبعد تكوينه على الوجه الآتي :

أ - رئيس الجمهورية - رئيساً •

ب - الاعضاء •

١ - القائد العام للقوات المسلحة الوطنية •

٢ - نائب رئيس الجمهورية •

٣ - رئيس الوزراء •

٤ - نائب القائد العام للقوات المسلحة •

٥ - رئيس أركان الجيش •

٦ - معاون رئيس أركان الجيش •

٧ - مدة المدة •

---

(١) راجع النص بكم هذا القانون في الجريدة العراقية العدد ٧٩٧ الصادر في ٢٥ نيسان سنة ١٩٦٣ •

٨ - فإن أعوزة أحواله •

٩ - الحاكم العسكري العام •

١٠ - الصباط الذين يقرر المجلس اتخايمهم (١) •

هذا وبموجب هذا الأمر على مجلس اوصي قيادته الثورة تشكيل مجلس استشاري مكون من اوصيين ذوي خبرة وإقامة والاحصاء • وبهذا بدأت بهذه المرحلة الثانية من مراحل تطور البناء السياسي في العهد الجمهوري اسي اكملت تصدو قانون رقم ٦١ الصادر في ٢٢ يناير ١٩٦٤ ادي بموجبه اعيد شكل المجلس ووصي بم • • • • • بعد اعداد اعضاء حزب البعث الاشتراكي وامواين هم • • • • • وسأكون مجلس قيادة الثورة بموجب المادة الاولى من هذا القانون من عدد لا يزيد على عشرين عضوا وهم

أ - رئيس الجمهورية •

ب - اعضاء مجلس ماسمهم وهم •

١ - رئيس وزراء •

٢ - رئيس محكمة •

٣ - معاليه •

٤ - قائد القوات •

٥ - قائد الثورة الحوية •

٦ - الحاكم العسكري العام •

٧ - صاعد مجلس ادين شغلوا مناصب وزارية وساهموا مساهمة فعلية

في ثورة ١٨ سربس اسي ١٩٦٣ •

حد • اعضاء ادين ساهمهم المجلس اوصي بقيادة الثورة باغلبية ثلثي اعضائه • ويشترط في هؤلاء ان يكونوا برية مقدم على الاقل ومن غير المتمين الى الاحزاب او الفئات السياسية •

(١) راجع النص الكامل لهذا البيان في اوقات حداثه عدد ٨٩٢ الصادر في ١٥ كانون الاول عام ١٩٦٣ •

ومما يلاحظ بأن هذا القانون جاء بنفس الأحكام التي جاء بها قانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٣ المشار إليها أعلاه فيما يخص اختصاصات مجلس قيادة الثورة واجتماعاته والاعلية الواجبة لاتخاذ قراراته<sup>(١)</sup> .

وعلى الرغم من اعلان الدستور المؤقت الصادر في ٤ آذار عام ١٩٦٤ الذي اعطى دستور عام ١٩٥٨ بقي القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ نافذاً حين انتهاء فترة الانتقال . ومع ذلك فقد نص هذا الدستور في مارس مجلس اورراء أثناء فترة الانتقال السلطة التشريعية مع مراعات أحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ وموجب ائدده ١٩٥٩٠ في مدة فترة الانتقال حسب الدستور الثلاث سنوات اعتباراً من تاريخ نفاذ هذا الدستور . كما ونص في المادة ٦٢ منه بأن يتألف مجلس الأمة من أعضاء مجلس شورى الأستشار عام على أن يحدد عددهم وطريقه انتخابهم وموعدتها بموجب نص دستوري بما لا يتعارض مع أسسها قبل انتهاء فترة الانتقال .

ومما يلاحظ على هذا الدستور أنه أقر فصلاً من دستور عام ١٩٥٨ حيث اشتمل على منه وحصل مواد مصممة في سنة أول . وحصلت إلى الأول منه لتحديد شكل الدولة والتي تضمنت المادة ١٠ حيث إلى الحقوق والواجبات العامة والرابع إلى نظام الحكم والجنس إلى الأحكام العامة والسادس إلى الأحكام الأمنية . وقد نص في المادة الرابع من مقدم الحكم إلى ثلاثة فصول الأول منها بالأحكام الخاصة برئيس الدولة وأساليب وسلطة التشريعية والثالث مجلس اورراء . وهذا يتفق مع ما كان هذا الدستور ضمن إجراءات إقامته وحدد الأحكام الخاصة بالسلطة العامة في الدولة أكثر من دستور عام ١٩٥٨ . حيث حدد مقدم أسسه ما يكون باعظم البرلماني على أن أسلطة التنفيذية مأوكة من رئيس الدولة غير المسؤول والوزارة المسؤول سياسياً أمام البرلمان .

(١) راجع النص الكامل لهذا القانون في الوقائع العراقية عدد ٤٨٠  
انصادر ٩ أيار عام ١٩٦٤ .



## المراجع العربية :

- حسن الحسن  
 الدكتور نروب بدوي  
 الدكتور مصطفى كامل  
 الدكتور حسن حسن  
 وحيد . اب ووب . اهد  
 الدكتور مصطفى ابو . بد فهمي  
 عبدالرازق حدي  
 عبدالرازق الحسي  
 عبدالرازق الحسي  
 الدكتور عماد حسن عماد  
 ديب وبلاد املايد  
 الدكتور هبة حرمه  
 دهمه ديم حرمه ،  
 حرمه الاول مستير اسلاف العربيه  
 احمد بن مسعودي واندسور في اسان  
 طعه ١٩٥٩ •  
 النظم الساسية الطعة الاولى ١٩٦٩ •  
 شرح احمد بن مسعودي والقانون الاساسي  
 اعرف في طعه ١٩٤٨ •  
 حرمه اري اعاد ، حرمه الصحافة والشر  
 اجراء الاول •  
 ديم احمد بن مسعودي طعه ١٩٣٧ •  
 ديم احمد بن مسعودي طعه ١٩٥٨ •  
 ديم احمد بن مسعودي طعه ١٩٣٣ •  
 ديم احمد بن مسعودي طعه ١٩٥٨ •  
 احمد بن مسعودي طعه ١٩٣٥ •  
 ديم احمد بن مسعودي طعه ١٩٥٦ •  
 حرمه اسان في بطوره اسان برحمه  
 الاس حرمه احمد طعه ١٩٤٩ •  
 ديم احمد بن مسعودي طعه  
 ديم ١٩٣٦ •  
 حرمه الاول مستير اسلاف العربيه  
 طعه ١٩٥٥ •

## المراجع الفرنسية :

- Mauric Duverge Droit Constitutionnel et Institutions  
Politiques Paris 1955
- Georges Burdeau Traite de Science Politique Paris 1957
- M. Gadchot Les Constitutions du Proche et du  
Moyen-Orient Paris 1957

# الفهرس

الصفحة

٣

الموضوع

المقدمة

## القسم الاول

المقدمة  
البيان الدائم  
البيان الدائم

٥

## الفصل الاول

حقوق الافراد

٨

### المبحث الاول

حقوق الافراد

٩

أولا - المساواة امام القانون

١٠

ثانيا - المساواة امام القضاء

١١

ثالثا - المساواة في عملهم

١١

رابعا - المساواة في الضرائب

### المبحث الثاني

١٢

حقوق الافراد

١٣

أولا - حرية العمل

١٣

ثانيا - حرية شخصية

١٤

ثالثا - حرية الميراث

١٥

رابعا - حرية السكن

١٦

خامسا - حرية العمل والتجارة والصناعة

الموضوع	الصفحة
ب - احداث المتعلقة بالمصالح المعوية للأفراد	١٧
أولا - حرية الاعتقاد وحرية القيام بالشعائر الدينية	١٧
ثانيا - حرية العلم	١٨
ثالث - حرية الصحافة	١٨
رابعا - حرية تكوين الجمعيات	٢١

## الفصل الثاني

### السلطة التشريعية

#### المبحث الأول

تكوين السلطة التشريعية	٢٣
تكوين السلطة التشريعية في الدول البرلمانية التي تأخذ بنظام المجلس الواحد	٢٤
أ - شروط أو حد واحد لها في الناخب والمرشح للأعضاء	٢٧
ب - دورات مجلس النواب	٢٩
ج - تكوين الداخلي للمجلس	٣٠
أولا - مكتب الرئاسة	٣١
ثانيا - المجلس سره	٣٢
تكوين السلطة التشريعية في الدول الرئاسية التي تأخذ بنظام المجلس	٣٣
أولا - مجلس الشيوخ	٣٤
ب - تكوين المجلس	٣٤
ج - شروط خاصة بأعضاء مجلس الشيوخ	٣٥

الموضوع الصفحة

٣٧ - مجلس النواب

٣٧ - تكوين مجلس النواب

٤١ - شروط اوجوب وفترتها في نائب

المبحث الثاني

٤٢ - اختصاص السلطة الرعية

٤٢ - الأول - الاختصاص التشريعي

٤٣ - حق اقتراح القوانين

٤٥ - ب - مائة ومائتين

٤٨ - ج - اختصاصات أخرى

٤٨ - نقوابين مائة

٤٨ - د - صراحت وإرساء

٥٠ - ب - الالتزام والأمناء والاحتكار

٥١ - ج - شروط مائة مائة

٥٢ - إرساء مائة

الفصل الثالث

السلطة التنفيذية

المبحث الأول

٥٦ - رئيس الدولة

٥٦ - الأول - كونه حراً من الدولة

٥٦ - ب - دور أمين

٦٠ - ج - دور جمهوري

٦٢ - د - اختصاصات رئيس الدولة

٦٣	أ - حق بيع الوراء
٦٤	ب - الحق الخاص
٦٥	ج - عقد الشهاد
٦٧	د - اعلان (حده العرفه
٦٩	هـ - حق اعلان الحرب
٧٠	ثالث - مسؤوله رئيس الدولة

### المبحث الثاني

٧٤	الوزراء
٧٧	خصائص الوزراء

## الفصل الرابع

العلاقة بين سلطات اسرعه واستدبه

### المبحث الاول

٧٨	وسائل لاه سلطه اسرعه على سلطه استدبه
٧٨	أولاً - السؤال
٧٩	ثانياً - الاستجواب
٨١	ثالثاً - تحقيق ارماني
٨٣	رابعاً - مسؤوله و دوره امام البرلمان

### المبحث الثاني

٨٥	وسائل لاه سلطه استدبه على سلطه اسرعه
٨٦	ولاً - حق حل مجلس النواب
٨٨	ثانياً - حق حل جماعات ارماني
٨٩	ثالثاً - حق استدبه على ارماني والاعراض عليها

٩٢

رابعاً - حق صيد - رسم طوايق

## القسم الثاني

مقدمة - حق صيد - رسم طوايق - رسم صيد - رسم صيد

٩٤

مقدمة - حق صيد

## الفصل الاول

٩٥

مقدمة - حق صيد - رسم طوايق - رسم صيد - رسم صيد

## المبحث الاول

٩٧

السلطة التشريعية

أولاً - السلطة التشريعية - رسم طوايق - رسم صيد - رسم صيد

١٠٠

مجلس الأمة

١٠١

أولاً - السلطة التشريعية - رسم طوايق - رسم صيد - رسم صيد

١٠٢

أولاً - السلطة التشريعية - رسم طوايق - رسم صيد - رسم صيد

١٠٢

أولاً - السلطة التشريعية - رسم طوايق - رسم صيد - رسم صيد

١٠٣

أولاً - السلطة التشريعية - رسم طوايق - رسم صيد - رسم صيد

١٠٤

أولاً - السلطة التشريعية - رسم طوايق - رسم صيد - رسم صيد

## المبحث الثاني

١٠٥

السلطة التنفيذية

١٠٥

أولاً - السلطة التنفيذية - رسم طوايق - رسم صيد - رسم صيد

١٠٧

أولاً - السلطة التنفيذية - رسم طوايق - رسم صيد - رسم صيد

## الفصل الثاني

١٠٩

مقدمة - حق صيد - رسم طوايق - رسم صيد - رسم صيد

	أ - النظام السياسي اليمني بموجب دستور المؤقت
١١٣	الأول والأعلن الدستوري
١١٣	أولاً - نسي الجمهورية
١١٤	ثانياً - الملك السابق
١١٥	ثالثاً - مجلس الأمير العمومي
١١٧	رابعاً - المجلس التنفيذي
	ب - العهد السابق بموجب دستور المؤقت عام ١٩٦٢
١١٨	أولاً - السلطة التشريعية
١٢٠	ثانياً - السلطة التنفيذية
١٢٠	ج - نسي الجمهورية
١٢١	د - مجلس الوزراء

## الفصل الثالث

	عهد النسي الجمهورية اليمنية اسبورة
١٢٣	أولاً - دستور عام ١٩٢٠
١٢٤	ب - دستور عام ١٩٣٠
١٢٥	ج - دستور عام ١٩٥٠
١٢٥	د - دستور عام ١٩٥٣
١٢٦	هـ - دستور عام ١٩٥٨
	١ - العهد السابق بموجب دستور ١٩٦٢
١٢٨	أولاً - مجلس نسي العهد الجديد
١٢٩	ب - مجلس الرئاسة
١٢٩	ج - مجلس الوزراء



## الفصل الرابع

البناء الساسي لجمهوريه عراقيه

### المبحث الاول

١٣١

عهد حكام امباري برعسي

### المبحث الثاني

١٣٦

العهد الدستوري

١٣٧

أولاً - نظام ملكي برعسي

١٣٨

ثانياً - نظام ساسي برعسي

١٣٩

ثالثاً - العهد برعسي

١٤٢

### المبحث الثالث

العهد الجمهوري

١٤٢

أولاً - المرحلة الأولى

ثانياً - المرحلة الثانية

ثالثاً - المرحلة الثالثة

١٤٩

امصادر اخرى

١٥٠

امصادر اخرى

١٥١

المهرس

اسمى طبع عبد الرؤف  
س.ج. ۱۱.۳-۱۹۶۵

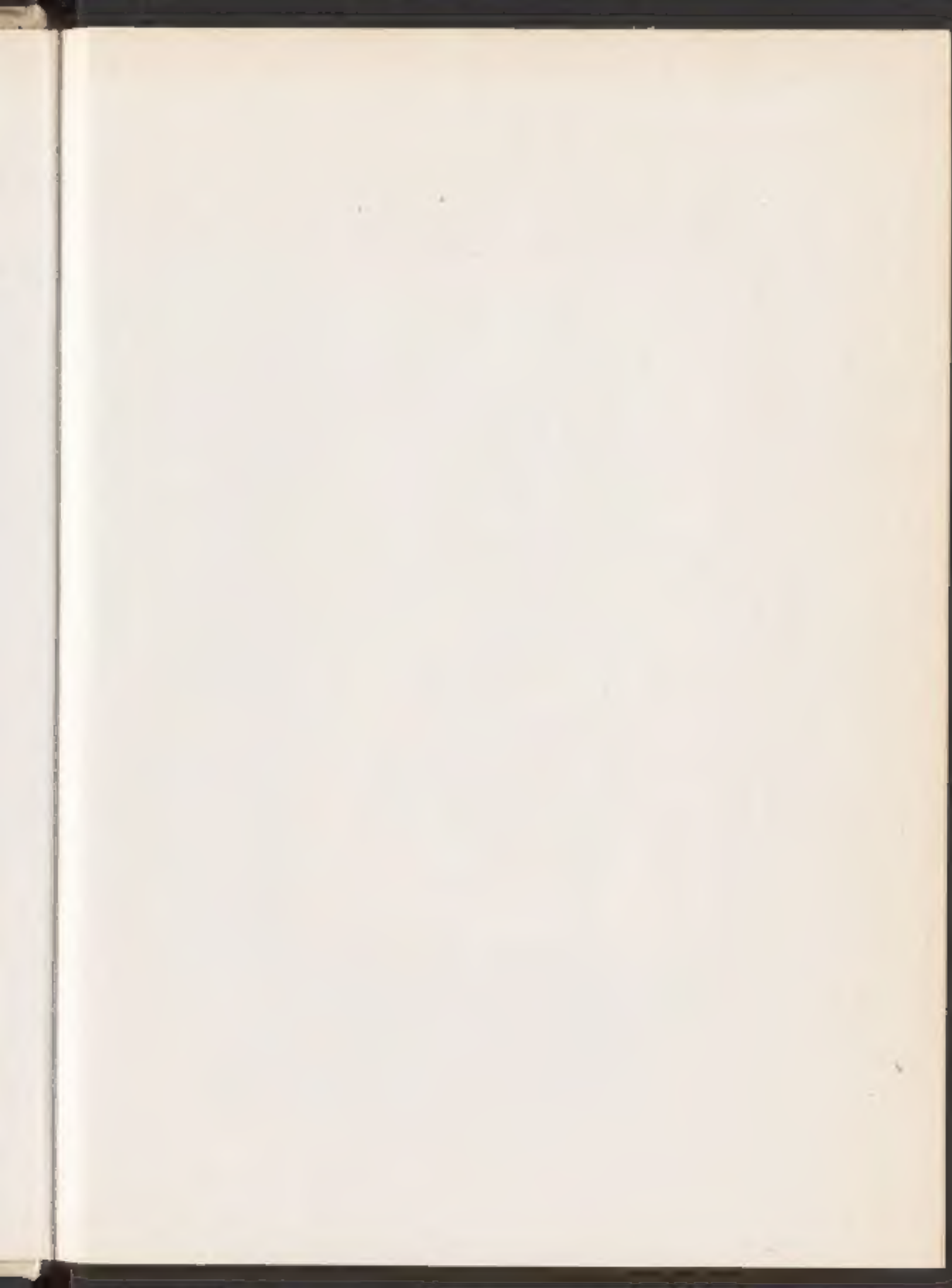


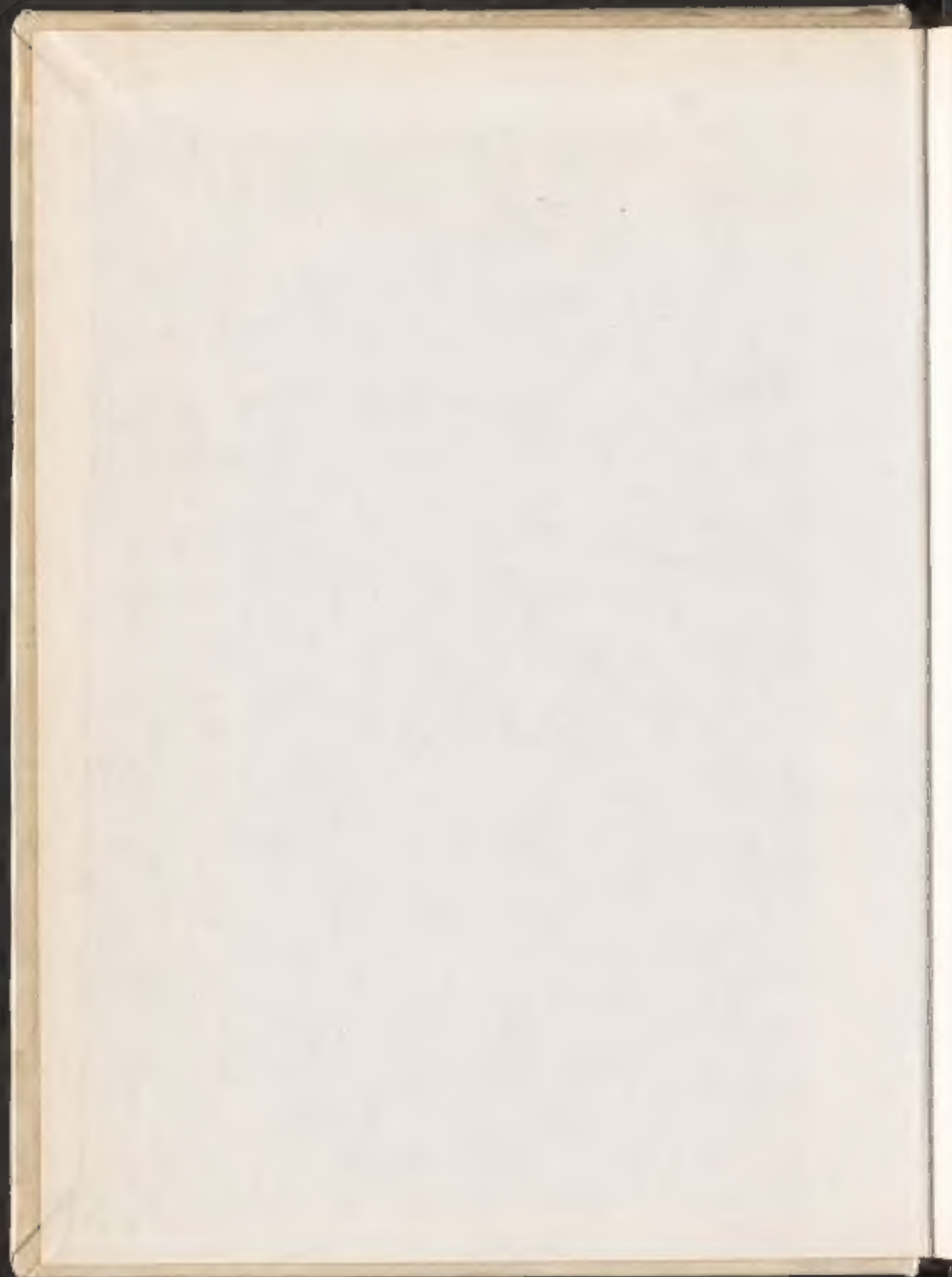


## Date Due

[illegible]

Environ Biol Fish (2007) 79:207





NYU - BOBST



31142 02840 7578

JQ1758.A2 H3

al-Nu'um